

anb

البنك العربي الوطني
arab national bank

مصرفية مسؤولة.. لغدٍ مستدام.

تقرير الاستدامة
2024





صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
(حفظه الله)



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
(حفظه الله)

المحتويات

01 تمهيد

04	نبذة عن التقرير
06	عن البنك
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
16	أبرز محطات وإنجازات الاستدامة

02 الاستدامة في البنك العربي الوطني

20	الحوكمة والقيادة
22	استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
26	التمويل المستدام
32	الأهمية المادية
34	مشاركة أصحاب المصلحة
42	التوافق مع المعايير الوطنية

03 البيئة

50	نظرة عامة
51	استراتيجية المناخ
54	تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة
55	إدارة النفايات
56	ترشيد استهلاك المياه

04 موظفونا والمجتمع

60	نظرة عامة
61	موظفونا
66	مجتمعنا

05 الحوكمة

74	نظرة عامة
75	حوكمة الشركات
78	الالتزام بالرؤية
79	الامتثال التنظيمي
80	خصوصية البيانات وأمنها
81	التحول الرقمي والابتكار
84	إدارة المخاطر

06 الملاحق

92	فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير
96	الاختصارات

يسلط تقريرنا الأول للاستدامة الضوء على سعينا لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في جوهر استراتيجيتنا المؤسسية، بما يضمن التوافق الوثيق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتوجهاتها الأوسع على الصعيدين البيئي والمجتمعي.



صفحة 06

عن البنك



صفحة 12

كلمة رئيس مجلس الإدارة





01

تمهيد

04	نبذة عن التقرير
06	عن البنك
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
16	أبرز محطات وإنجازات الاستدامة

نبذة عن التقرير

الغرض من التقرير

يهدف تقرير الاستدامة هذا إلى تأكيد التزام البنك العربي الوطني بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية المستدامة، وتبسيط الضوء بشفافية على تأثيره في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كما يستعرض التقرير حرصنا العميق في البنك العربي الوطني على التمسك بمبادئ الاستدامة والشفافية، وبيبرز تقدمنا وإنجازنا الطموحة في هذا الصدد. ويوضح التقرير أيضاً جهود البنك في مواجهة تحديات التغير المناخي، ونكريس ممارسات التمويل المستدام والمسؤولية المجتمعية وتعزيز الحوكمة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والأطر العالمية المتعارف عليها في مجال الاستدامة، وفي طليعتها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادرة العالمية للتقارير، فضلاً عن ذلك، يعد هذا التقرير بمثابة تحديث لاستراتيجية البنك المتكاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام اللذين تم طرحهما مؤخراً، مقدماً بذلك رؤى تفصيلية حول مسيرة البنك العريقة واستراتيجياته الطموحة لبناء مستقبل مستدام. ونجدد من خلال هذا التقرير، التزامنا بالإسهام في بناء مستقبل مستدام بنعم به الجميع، وبالنهوض بدورنا كقوة دافعة لمسيرة التقدم المستدام في القطاع المالي.

نطاق التقرير والفترة المشمولة

تغطي البيانات الواردة في هذا التقرير أنشطة البنك للسنة الميلادية (الفترة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2024)، وتشمل المرافق التي يملكها البنك ويتولى تشغيلها، والكائنة جميعها في المملكة العربية السعودية، باستثناء فرع في لندن.

أطر إعداد التقرير

جرى إعداد تقرير الاستدامة هذا وفقاً للمعايير العالمية المتعارف عليها، وتحديد معايير المبادرة العالمية للتقارير.

ويقوم البنك بقياس الانبعاثات الممولة وفق المنهجية المعتمدة بموجب مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF).

ويتماشى إطار التمويل المستدام الخاص بالبنك مع استراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وكذلك مع تقييم الأهمية النسبية الذي يجريه البنك، ويسترشد به في توجيه كافة أنشطته المتعلقة بالتمويل المستدام. كما يتقيد إطار التمويل المستدام بالمبادئ والإرشادات الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق المال (ICMA) والمبادئ التوجيهية لرابطة سوق القروض (LMA)، وقد حظي هذا الإطار بمصادقة طرف خارجي مستقل.

عن البنك

البنك العربي الوطني (anb) هو أحد أكبر المصارف في منطقة الشرق الأوسط، ويقع مقره الرئيسي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ولدى البنك إدارتين إقليميتين في جدة والخبر، وشبكة فروع تغطي جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى فرع دولي في لندن بالمملكة المتحدة.

يقدم البنك خدماته لأكثر من مليوني عميل من خلال 122 فرعاً موزعة حول المملكة، بالإضافة إلى فرعه في لندن. وتشمل قطاعات أعمال البنك الرئيسية مجموعة التجزئة المصرفية التي تلبى احتياجات العملاء من الأفراد، ومجموعة الشركات المصرفية المؤسسية التي تخدم عملاء الشركات، ومجموعة الخزينة المعنية بإدارة الموجودات والمطلوبات المالية للبنك، بالإضافة إلى شركة العربي المالية التي توفر باقة متكاملة من المنتجات والخدمات الاستثمارية.

الرؤية والمهمة

رؤيتنا

أن نكون الخيار
المالي الأفضل
في المملكة.

رؤيتنا للاستدامة

نعمل على تحقيق الريادة في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال التزامنا بدعم مستهدفات رؤية 2030، والأهداف الوطنية لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، إضافة إلى أولويات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. كما تنصب جهودنا على تمكين عملائنا ومساندتهم في رحلة تحولهم نحو مستقبل أكثر استدامة، مع مواصلة العمل على تعزيز الربحية عبر الإدارة الحكيمة للمخاطر المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن محفظتنا.

مهمتنا

نساهم في بناء مجتمعنا
ونمنح عملاءنا من أفراد
وشركات حلول مالية
مبتكرة تمتاز بالسهولة
والسرعة.

وعدنا

نتجاوز المصرفية

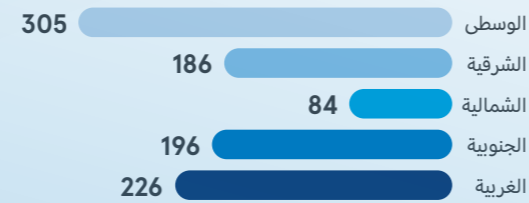
عن البنك تتمة

الامتداد الجغرافي

يلبي البنك احتياجات عملائه من أفراد وشركات عبر شبكة مترامية تغطي كافة مناطق المملكة وتضم 122 فرعاً و58 مركزاً للحوالات الفورية (TeleMoney)، و14 مركزاً لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدداً من الفروع المتخصصة في خدمات مصرفية الشركات، إلى جانب فرع دولي في مدينة لندن. كما يمتلك البنك شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تضم نحو 1,000 جهاز.



أجهزة الصراف الآلي حسب المنطقة



997
جهاز صراف آلي

122
فرعاً

عن البنك تتمه

التاريخ

تأسس البنك العربي الوطني عام 1979، واستطاع منذ ذلك الحين أن يُرسِّخ مكانته كأحد البنوك الرائدة في المملكة حتى اليوم.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

يُسعدني أن أضع بين أيديكم تقريرنا الأول للاستدامة، الذي يشكل محطة مهمة في مسيرتنا التي تجسد التزامنا بمبادئ المصرفية المسؤولة والتنمية المستدامة. ويحمل هذا التقرير شعار «مصرفية مسؤولة.. لغدٍ مستدام»، ليترجم حرصنا العميق على مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويعكس إرثنا العريق في تقديم خدمات مالية مسؤولة وجديرة بالثقة. كما يسلط التقرير الضوء على سعيينا لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في جوهر استراتيجيتنا المؤسسية، بما يضمن التوافق الوثيق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتوجهاتها الأوسع على الصعيدين البيئي والمجتمعي.

«ندرك في البنك العربي الوطني أن قدرتنا الأكبر على إحداث تأثير بيئي جوهري لا تكمن حصراً في عملياتنا التشغيلية، التي ما تزال محدودة نسبياً، بل تتجلى بصورة أساسية في قراراتنا التمويلية ذات الأبعاد الاستراتيجية. إن استراتيجيتنا الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإطارنا للتمويل المستدام يدعمان تطلعاتنا نحو تحقيق الجهاد الصفري الكامل على مستوى محافظتنا الممولة بحلول عام 2060، أو قبله، مساهمة منا في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى كمبادرة السعودية الخضراء ومشروع الرياض الخضراء.»

ومع أن خدمة عملائنا تقع في صميم أولوياتنا، فإن سعيينا يتواصل لترك بصمة إيجابية ومستدامة في حياة أفراد مجتمعنا من خلال مبادراتنا المجتمعية النوعية، وتجسيدا لهذا الالتزام، تتواصل مساهماتنا في «صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين»، حيث نحرص على تقديم كل أوجه الدعم لأسر الأبطال الذين بذلوا أرواحهم الغالية فداء للوطن. وفي إطار هذه الجهود، أبرمنا مؤخراً شراكة مع الجامعة السعودية الإلكترونية لتوفير منح دراسية تساهم في تمكين أبناء هذه الأسر علمياً ومهنياً.

ندرك في البنك العربي الوطني أن قدرتنا الأكبر على إحداث تأثير بيئي جوهري لا تكمن حصراً في عملياتنا التشغيلية، التي ما تزال محدودة نسبياً، بل تتجلى بصورة أساسية في قراراتنا التمويلية ذات الأبعاد الاستراتيجية. إن استراتيجيتنا الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإطارنا للتمويل المستدام يدعمان تطلعاتنا نحو تحقيق الجهاد الصفري الكامل على مستوى محافظتنا الممولة بحلول عام 2060، أو قبله، مساهمة منا في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى كمبادرة السعودية الخضراء ومشروع الرياض الخضراء.

وتعزيزاً لنهجنا في الاستدامة، تركز بنيتنا المؤسسية للحوكمة على آليات رقابية وإشرافية صارمة، تضمن مواءمة طموحاتنا في هذا المجال مع كافة المتطلبات التنظيمية وأرقى الممارسات ذات الصلة. حيث تتولى «لجنة التمويل المستدام» بالبنك، والتي تضم في عضويتها نخبة من فريق الإدارة التنفيذية، مسؤولية الإشراف على اعتماد المشاريع المستدامة، وضمان التخصيص الأمثل والمسؤول لعائدات إصداراتنا من السندات الخضراء والسندات الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فإن المراجعات الإدارية الدورية، المقرونة بإفصاحات شفافة وشاملة، تعمق التزامنا بالنزاهة وتعزز ثقة أصحاب المصلحة.

وعلى هذا الأساس، يتخطى التزامنا بمسؤوليتنا المجتمعية حدود الارتقاء بالكفاءة التشغيلية، ليشمل الإسهام الجوهري في ترسيخ دعائم رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة بصفة عامة. ولطالما تبوأنا في البنك مكانة ريادية مرموقة كأحد أبرز شركاء القطاع الحكومي في مبادراته النوعية الهادفة إلى دعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما نعمل على تعزيز منظومة الشمول المالي من خلال منصاتنا الرقمية المبتكرة، وفي مقدمتها مبادراتنا لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعنى بتيسير حصول هذه المنشآت على الحلول الائتمانية اللازمة، باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وفرص العمل في المملكة، وترجم جهودنا في مجال تمكين رائدات الأعمال التزامنا العميق بدعم التنوع بين الجنسين، والارتقاء بمستوى المشاركة الاقتصادية الفاعلة للمرأة السعودية.

نؤمن بأن مسيرتنا لتحقيق الاستدامة هي جهد مؤسسي جماعي تضافر فيه جهود الجميع. وفي هذا المقام، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى شركائنا في القطاع الحكومي، وإلى عملائنا الكرام، وكافة موظفينا، وموردينا، وأفراد مجتمعنا، على دعمهم الكبير الذي يمثل الركيزة الأساسية لتقدمنا ونجاحنا. وبتكاتفنا جميعاً، نصوغ - بعون الله - معالم مستقبل قوامه المرونة والابتكار والمسؤولية البيئية، مستقبلاً يضمن لمملكتنا الحبيبة وأبنائها التقدم والرخاء جيلاً بعد جيل.

لا يقتصر التزامنا في البنك العربي الوطني بمفهوم الشمول على أبعاده الاجتماعية فحسب، بل يتجاوزها ليشمل تيسير وصول الخدمات المالية. وفي هذا السياق، يفتح التطور المتسارع لقطاع التقنية المالية آفاقاً واعدة لخدمة الفئات غير المستفيدة بشكلٍ كافٍ من الخدمات المصرفية، وتوفير منتجات مالية مبتكرة وميسرة للجميع. لذا، نعتز في البنك بدورنا في صدارة رواد التقنية المالية ومزودي الحلول المصرفية كخدمة (BaaS) على مستوى المملكة العربية السعودية.

إن استراتيجيتنا الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإطارنا للتمويل المستدام يدعمان تطلعاتنا نحو تحقيق الجهاد الصفري الكامل

صلاح راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

شكل عام 2024 منعطفاً استراتيجياً في مسيرتنا الطموحة نحو الاستدامة، لا سيما في أعقاب تدشين إطار عملنا للتمويل المستدام مؤخراً، وإطلاق استراتيجيتنا المتكاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تتناغم في جوهرها مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والتعهدات المناخية العالمية.

وتتبلور رؤيتنا، التي تنعكس بجلاء في استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وفي إطارنا للتمويل المستدام، في استثمار ريادتنا في مجال الاستدامة، لدعم جهودنا في خلق قيمة مضافة وضمان نمو مستدام للربحية على المدى البعيد. كما أننا نضع على رأس أولوياتنا توجيه استثماراتنا نحو القطاعات الحيوية للتخفيف من تداعيات التغير المناخي، وبصفة خاصة قطاعي الطاقة والطيران، مع تبنينا لخطط مستقبلية لدعم مختلف مبادرات خفض الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك مجموعة متنوعة من مشاريع الطاقة المتجددة والبنية الأساسية اللازمة لها، والمركبات الكهربائية، ومنظومات النقل الجماعي الصديقة للبيئة، والمباني الخضراء، فضلاً عن تطبيق أحدث تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، إضافة إلى ما سبق، سيوفر إطارنا للتمويل المستدام الدعم اللازم لتمويل مبادرات التشجير والزراعة المستدامة والاستزراع السمكي، وكذلك العمل على صون مواردنا وبيئتنا الطبيعية.

كما سيمثل هذا الإطار دعامة أساسية لتعزيز المشاريع المجتمعية الهادفة، كتلك التي تعنى بتوفير الخدمات الضرورية مثل المرافق الصحية والتعليمية العامة، فضلاً عن مساندة حلول التمويل العقاري المدعومة من الدولة لبرامج الإسكان الميسر، وتنشيط سوق العمل عبر تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على دعم الشركات والمشاريع المملوكة لرائدات الأعمال والكوادر النسائية.

وفي إطار التزامنا العملي، نبذل جهوداً حثيثة لخفض الانبعاثات الكربونية المرتبطة بعملياتنا، وذلك عبر تدابير متكاملة لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، ومبادرات للتحويل الرقمي تهدف إلى تقليص استخدام الورق، وتبني ممارسات مسؤولة بيئياً في كافة فروعنا ومكاتبنا. وتشمل هذه المساعي مبادرات لتقليل الانبعاثات، مثل الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة، وتوفير محطات لشحن المركبات الكهربائية ومرافق لإعادة تدوير النفايات، كما يشهد مقرنا الرئيسي أعمال تحديث لنظام إدارة المباني بهدف تعزيز كفاءة الطاقة في أنظمة التبريد والإنارة.

سيظل تركيزنا الأساسي مُنصباً على تعميق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم مبادراتنا الاستراتيجية

وتماشياً مع استراتيجية النقل العام في مدينة الرياض، بادرننا بتوفير خدمة حافلات نقل ترددية بين مقر البنك الرئيسي ومحطات قطار الرياض المجاورة لتقليل الاعتماد على المركبات الخاصة وتعزيز سهولة استخدام شبكة القطر. إضافةً إلى ذلك، أطلقنا مبادرة "بيئة عمل بلا ورق"، والتي تضمنت الاستغناء التدريجي عن الطابعات في كافة إدارات البنك بهدف تقليل استهلاك الورق والحد من النفايات، وقد توجت هذه الجهود بفتح 86% من الحسابات الجديدة لعملائنا الحاليين عبر القنوات الرقمية.

نؤمن بأن كوادرننا البشرية الموهوبة هي الدعامة الأساسية لنجاحنا وتميزنا. ونحن ملتزمون ببناء بيئة عمل متنوعة وشاملة تحضن الجميع وتوفر لهم برامج لتنمية المهارات القيادية ومبادرات لتقدير المواهب والكفاءات واستراتيجيات لتعزيز الرفاهية. كما تمتد جهودنا لتشمل مشاركتنا المجتمعية من خلال برامج المنح التعليمية، والدعم الطبي للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً، وتشجيع مشاركة موظفينا في المبادرات التطوعية والأنشطة الخيرية المحلية، انطلاقاً من إيماننا العميق بأن بناء مستقبل مستدام يركز في المقام الأول على العدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالحوكمة، فإننا نلتزم بأعلى معايير الشفافية والمساءلة والممارسات الأخلاقية، ويكفل إطار الحوكمة المعتمد لدينا للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مدعوماً بجهود "لجنة التمويل المستدام" والمراجعات الدورية لمؤشرات الأداء الرئيسية، بقاء أهدافنا في مجال الاستدامة متوائمة تماماً مع كافة المتطلبات التنظيمية والممارسات العالمية المتعارف عليها. كما قمنا باعتماد مبادئ توجيهية موحدة لإعداد التقارير بهدف التواصل بشفافية وفعالية مع جميع أصحاب المصلحة، الأمر الذي يسهم في بناء جسور الثقة ويعزز دورنا كمؤسسة مالية مسؤولة ورائدة في قطاع الخدمات المالية.

واستشرافاً للمستقبل، سيظل تركيزنا الأساسي منصباً على تعميق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم مبادراتنا الاستراتيجية، بما لا يدعم مسيرة نمو البنك فحسب، بل يسهم أيضاً في تحقيق الأهداف الأوسع لرحلة التحول المستدام التي تشهدها المملكة العربية السعودية. وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقدم بجزيل الشكر والامتنان لفريق إدارتنا التنفيذية، وكافة منسوبينا، وشركائنا الكرام، على جهودهم المخلصة، كما أتوجه بعظيم التقدير لحكومتنا الرشيدة على دعمها المتواصل والمثمر. ومن منطلق إيماننا بوحدة الهدف وتضافر الجهود، نجدد عهدنا والتزامنا بالمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للمملكة، قوامه الوعي البيئي والمسؤولية المجتمعية والمرونة الاقتصادية.

عبيد عبدالله الرشيد
العضو المنتدب
والرئيس التنفيذي

تتبلور رؤيتنا في استثمار ريادتنا في مجال الاستدامة، لدعم جهودنا في خلق قيمة مضافة وضمان نمو مستدام للربحية على المدى البعيد.

أبرز محطات وإنجازات الاستدامة

في البنك العربي الوطني، لا ينبع التزامنا بالتنمية المستدامة من كونها ضرورة استراتيجية ملحة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليعكس منظومة قيمنا ومسؤولياتنا، ورؤيتنا بعيدة المدى تجاه بناء مستقبل شامل ومرن يتسع للجميع ويرفض الإقصاء. وقد شكل العام 2024 فصلاً هاماً في رحلتنا نحو الاستدامة، حيث قمنا خلاله بتدشين استراتيجيتنا الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار عمل التمويل المستدام، إلى جانب مبادرات مهمة في هذه المجالات، بما ينسجم تماماً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والأطر العالمية المتعارف عليها في مجال الاستدامة.

وفيما يلي، نقدم لمحة موجزة تسلط الضوء على ما حققناه من تقدم خلال العام، وتستعرض أبرز المحطات والمبادرات المؤثرة والتحسينات الملموسة التي تؤكد على الدور المحوري للبنك كمؤسسة مالية رائدة تدرك مسؤولياتها وتنهض بها على أكمل وجه.

الجوائز والتكريمات وشهادات الاعتماد



جائزة "أفضل فريق لاستمرارية الأعمال لعام 2024"

مقدمة من معهد التعافي من الكوارث (DRI International) تقديراً لتمييزنا في مجال المرونة التشغيلية.



جائزتا "أفضل بنك لخدمات التجزئة المصرفية" و"أفضل بنك لخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة"

مقدمتان من مجلة "جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو"، تقديراً لتمييزنا الاستثنائي في خدمة العملاء والابتكار.



تكريم خاص ضمن برنامج كفالة

حيث حصدنا ثلاث جوائز مرموقة ضمن قائمة جوائز "شركاء النجاح" تقديراً لدورنا الرائد في:

- التميز في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- دعم رائدات الأعمال
- الإسهامات البارزة في دعم وتنمية القطاع الثقافي في المملكة.



إشادة خاصة من معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

تتميناً لجهودنا في تشجيع الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال من خلال دعمنا لملتقى بنك التنمية الاجتماعية لريادة الأعمال وأنماط العمل الحديثة.

شهادات الاعتماد

- شهادة الأيزو ISO 22301
- شهادة الأيزو ISO 22361

أبرز الإنجازات في مجال الاستدامة



الابتكار الرقمي



الالتزامات الاستراتيجية

إطلاق استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إطار التمويل المستدام

يهدف تعزيز الشفافية وتطبيق آليات حوكمة قوية في مجال المنتجات والحلول الائتمانية المستدامة، والمصممة خصيصاً للمستثمرين الحريصين على مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

خفض كثافة الانبعاثات الممولة في قطاع الطاقة بنسبة **تزيد على 20%** بحلول عام 2030.

خفض كثافة الانبعاثات الممولة في قطاع الطيران بنسبة **تزيد على 20%** بحلول عام 2030.



تمكين الموظفين وتطوير القوى العاملة

نسبة توظيف الوظائف **96.18%**

نسبة النساء من إجمالي القوى العاملة **24%**

عدد الساعات التدريبية **357,384.3**



تمكين المجتمع والمسؤولية الاجتماعية

التكفل بـ **94** عملية جراحية لاستبدال مفصل الركبة للمرضى غير المقتدرين وذلك احتفاءً باليوم الوطني.

مساندة ودعم لوجستي لأكثر من **143,000** من ضيوف الرحمن خلال موسم الحج بمشاركة 800 متطوعاً.

تأسيس مركز اتصال مخصص لخدمة ذوي الإعاقة البصرية

بمقر جمعية المكفوفين الأهلية بالرياض (كفيف)، بهدف توسيع فرص التوظيف المتاحة لهم.

تمويل **378** منحة دراسية جامعية للاستثمار في إعداد قادة المستقبل في المملكة.

دعم قافلة "رمضان خير وعطاء" ومبادرة "فرجت 4"، حيث تسهم هذه المبادرات في تقديم الدعم الأساسي للمحتاجين في مختلف أنحاء المملكة.



ANB

02 الاستدامة في البنك العربي الوطني

20	الحوكمة والقيادة
22	استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
26	التمويل المستدام
32	الأهمية المادية
34	مشاركة أصحاب المصلحة
42	التوافق مع المعايير الوطنية

الحوكمة والقيادة

حوكمة الاستدامة

نولي في البنك العربي الوطني اهتماماً استثنائياً لترسيخ مبادئ الاستدامة في صميم منظومة الحوكمة المؤسسية، انطلاقاً من التزامنا المبدئي بالمصرفية المسؤولة. وفي هذا الإطار، يحرص أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة في برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تتناول مستجدات الاستدامة وتحدياتها خلال اجتماعات المجلس، لضمان الحضور القوي لهذه الجوانب الحيوية في نقاشاتنا الاستراتيجية.

وتعزيزاً لهذه المساعي، وحرصاً على ضمان التطبيق الأمثل لإطار البنك للتمويل المستدام، اتخذنا خطوة استباقية بتأسيس "لجنة التمويل المستدام" والتي أنيط بها مسؤولية مراجعة أوجه الإنفاق المؤهلة ضمن محفظة البنك الائتمانية، والتوجيه والتخصيص المسؤول لعائدات إصداراتنا من السندات الخضراء والسندات الاجتماعية، وفقاً لمحددات هذا الإطار. وتشمل مهامها الأساسية أيضاً دراسة وإقرار كافة المقترحات الجديدة لأوجه الإنفاق المؤهلة لإدراجها في محفظة الاستدامة، والتحقق من استيفاء المشاريع القائمة لمتطلبات الأهلية، إلى جانب مراجعة مقترحات توزيع العائدات وإقرارها.

وعلى صعيد الخبرات والكفاءات، يتمتع مجلس الإدارة بمجموعة فريدة من الخبرات والكفاءات المتنوعة؛ إذ يضم خمسة أعضاء ذوي باع طويل في مجال المشاركة المجتمعية، وثلاثة من المتمرسين في إدارة الموارد البشرية، وثلاثة من الخبراء في مجال الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن خمسة من أعضاء المجلس لديهم إلمام عميق ورؤية شاملة في مجالات التحول الرقمي المتقدم وأمن المعلومات، وهي كفاءات نكتسب أهمية قصوى في البيئة المالية المعاصرة.

أما فيما يتعلق بمدى العضوية، فيتميز مجلسنا بتشكيلة متوازنة ومتنوعة من الخبرات، حيث يضم سبعة أعضاء تمتد خدمتهم في المجلس لأكثر من ثلاث سنوات، وثلاثة أعضاء تتراوح مدة عضويتهم بين عام وثلاثة أعوام مما يضمن استمرارية الرؤية وتجديد الأفكار. ولا شك أن هذا المزيج المتناغم من الخلفيات والخبرات المتنوعة يشكل رافداً قوياً لدعم مستهدفاتنا الطموحة في مجال حوكمة الاستدامة. كما أننا نجدد تأكيدنا على التزامنا بمواصلة بناء قدراتنا وتعميق خبراتنا في هذا الصدد، وذلك في إطار مساعينا الحثيثة لدمج مبادئ الاستدامة وتأميلها في جميع جوانب عملياتنا.

مسؤوليات مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا

يعمل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة، بفضل ما يمتلكونه من خبرات عملية، وتجارب مهنية، وتفانٍ كبير في الاضطلاع بمهامهم.

يتولى المجلس رسم التوجهات الاستراتيجية للبنك ويعهد إلى العضو المنتدب بمهمة تنفيذها بمساندة اللجنة التنفيذية واللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس. يتكون مجلس الإدارة من (10) أعضاء، يتم انتخاب (7) أعضاء منهم من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك في حين يعين البنك العربي "ش.م.ع." الأعضاء الثلاثة (3) الآخرين، وذلك لمدة 3 سنوات ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة، علماً بأنه يراعى عند ترشيح الأعضاء تمتعهم بمهارات مهنية وخبرات مالية ومؤهلات ملائمة وسمات شخصية مناسبة، وأن يُعرفوا بالسمعة الحسنة والنزاهة والكفاءة وتحمل المسؤولية، والقدرة على القيام بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بهم بحكم عضويتهم في مجلس الإدارة. لذلك يشترط على كل عضو قبل تعيينه تعبئة نموذج الملاءمة الصادر عن البنك المركزي السعودي.

يبحث المجلس في اجتماعاته على الموضوعات المدرجة في جداول أعمال الاجتماعات، والتي تكون موثقة بالمعلومات اللازمة ومحددة وفقاً لصلاحياته، وتشمل هذه الموضوعات الموافقة على استراتيجية البنك والميزانيات التقديرية والمصاريف الرأسمالية الجوهرية والسياسات التي تحكم عمليات الخزينة والائتمان ولوائح العمل الأخرى والخطة السنوية للمراجعة الداخلية وصلاحيات الصرف واقتراح توزيع الأرباح والموافقة على تعيين المديرين التنفيذيين ورئيس إدارة المراجعة الداخلية بالبنك. ويستطيع كافة الأعضاء الحصول على المعلومات ذات الصلة من خلال أمين سر المجلس، وبإمكانهم أيضاً - عند الاقتضاء - الحصول على المشورة من جهات مهنية مستقلة متخصصة في إطار واجباتهم كأعضاء في المجلس.

تشمل اختصاصات المجلس التأكد من وجود هيكل تنظيمي واضح يستطيع من خلاله إدارة أعمال البنك، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات بالشكل الملائم وفقاً لمستويات المخاطر المقبولة للبنك والتي يتم توثيقها ضمن الإطار العام للضوابط الرقابية التي تتم مراجعتها سنوياً من قبل المجلس.

يتكون مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2024 من الأعضاء الـ 10 التالية أسماؤهم:



الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد
عضو المنتدب (تنفيذي)



الأستاذ/ عبدالمحسن إبراهيم الطوق
نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)



الأستاذ/ صلاح راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذ/ ثامر مسفر الوادعي
عضو مجلس الإدارة (مستقل)



الدكتور/ محمد فرج الكناني الزهراني
عضو مجلس الإدارة (مستقل)



الأستاذ/ هشام عبداللطيف الجبر
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذ/ نعيم راسم الحسيني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذ/ محمد عبدالفتاح الغنمة
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذة/ رنده محمد الصادق
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذ/ أسامة خالد العتيقي
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

بناءً على دراسة وافية لأفضل الممارسات العالمية، وتأسيساً على الإرث العريق للبنك في قضايا الاستدامة، وتلبية للمستهدفات الوطنية للمملكة، أطلقنا مؤخراً استراتيجيتنا المتكاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ الدور القيادي للبنك في تبني وتفعيل هذه المعايير، والمساهمة في بناء مستقبل مستدام.

رؤيتنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

“نعمل على تحقيق الريادة في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال التزامنا بدعم مستهدفات رؤية 2030، والأهداف الوطنية لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، إضافةً إلى أولويات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. كما ستصب جهودنا على تمكين عملاتنا ومساندتهم في رحلة تحولهم نحو مستقبل أكثر استدامة، مع مواصلة العمل على تعزيز الريحية عبر الإدارة الحكيمة للمخاطر المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن محافظتنا.”

تصطلع وحدتنا المتخصصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تعمل تحت مظلة مكتب التحول الاستراتيجي، بأدوار محددة بدقة وموزعة على مختلف فرق العمل، بما يكفل التنفيذ الفعال لاستراتيجيتنا في هذا الصدد. وحرصاً على ترسيخ مبادئ الشفافية ومعايير إعداد التقارير، فإننا نلتزم التزاماً تاماً بتطبيق الإرشادات الموحدة لعمليات الإفصاح وإعداد التقارير.

وبحكم دورنا كمزود رائد للخدمات المالية، فإننا نمتلك القدرة على التأثير الإيجابي في مسار المشاريع التنموية بمختلف أحجامها ونطاقاتها في جميع أنحاء المملكة. وفي إطار سعينا للتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بادرنا في البنك إلى إطلاق “إطار التمويل المستدام” الذي يركز على دعم مساعي التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون في القطاعات عالية الانبعاثات، لا سيما قطاعي الطاقة والطيران. كما نشارك بقوة في المشاريع النوعية التي تعكس التزامنا بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تسهم مباشرة في تحقيق طموحات الحياد الصفري لعام 2060 وتطلعات رؤية السعودية 2030، مع التركيز بشكل خاص على دعم نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودفع الابتكار في مجال التقنيات الخضراء وتمكين رائدات الأعمال.

وتشكل استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مكوناً أساسياً ضمن منظومتنا المتكاملة لإدارة المخاطر، إذ تتضمن تطبيق منهجيات تقييم متقدمة للمخاطر المرتبطة بهذه المعايير على مستوى محفظة عملاتنا، مع إعادة تقييم دوري لمحافظنا الاستثمارية في ضوء هذه الاعتبارات. وفي هذا الإطار، فإننا نوجه استثماراتنا ومنتجاتنا وحولنا التمويلية المستدامة نحو قطاعات استراتيجية ذات أولوية، تشمل الطاقة، وحلول إدارة النفايات، والمياه، والتطوير العقاري الأخضر، وقطاع الطيران. بالإضافة إلى ذلك، يعالج البنك انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاقين الأول والثاني عبر سياسات شراء مسؤولة بيئياً ونظم إدارة متقدمة لمراقبه ومنشآته.

وتتضمن استراتيجيتنا كذلك دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة كجزء لا يتجزأ من عملياتنا اليومية. ويشمل ذلك تطبيق سياسات دقيقة لهذه المعايير فيما يخص إدارة المشتريات والمرافق، بالإضافة إلى الرصد الدقيق لمؤشرات الإنفاق المتعلقة بالمشتريات وإصدار تقارير متابعة دورية بهذا الخصوص. وفضلاً عن ذلك، فإن تركيزنا على الإدارة الفعالة لمباني البنك وأنشطته الإدارية يضمن الاستغلال الأمثل للمساحات المتاحة وتعزيز كفاءتها واستدامتها، بما يواكب جهودنا في تعزيز ثقافة الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ودعمها على كافة المستويات المؤسسية. كما نعمل على إرساء ثقافة مؤسسية يكون فيها مبدأ “السلامة أولاً” هو الأولوية المطلقة، وهو ما يعكس التزامنا المبدئي بممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة.

الرؤية والطموحات والالتزامات والمستهدفات لاستراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تتضمن استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مستهدفات طموحة تدعم نمو أعمالنا، وتشمل ما يلي:

الرؤية

نعمل على تحقيق الريادة في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال التزامنا بدعم مستهدفات رؤية 2030، والأهداف الوطنية لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، إضافةً إلى أولويات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. كما تنصب جهودنا على تمكين عملاتنا ومساندتهم في رحلة تحولهم نحو مستقبل أكثر استدامة، مع مواصلة العمل على تعزيز الريحية عبر الإدارة الحكيمة للمخاطر المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن محافظتنا.

الطموحات والالتزامات والمستهدفات

زيادة حجم محفظة الإقراض الموجهة للأصول المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى

+30 مليار تقريباً
بحلول عام 2030.

الاستحواذ على حصة سوقية متنامية من الفرص المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

ضمن قطاعات الطاقة، والطيران، والمياه، والطاقة المتجددة الخضراء.

أول إصدار

لأدوات دين مستدامة من قبل البنك العربي الوطني.

خفض كثافة الانبعاثات الممولة في قطاع الطيران بنسبة تزيد على 20% بحلول عام 2030.

تبوء البنك مرتبة الصدارة

في تمويل عمليات تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030.

الركائز والممكنات لتحقيق طموحاتنا في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تتضمن استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الركائز الأساسية التالية لاستراتيجيات النمو في هذا المجال: الموظفون، مقرات العمل والمجتمع، المالية والخزينة، إدارة المخاطر. ولكل ركيزة مبادرات محددة من شأنها تعزيز مساهمات البنك في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

بالنسبة للركيزة الأولى، وهي “استراتيجيات النمو الداعمة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة”، فتتطلب على كافة قطاعات أعمالنا، بما يشمل مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية، ومجموعة التجزئة المصرفية، والمصرفية الخاصة، وشركة العربي المالية، وتهدف هذه الركيزة إلى اقتناص الفرص في هذه المجالات، بالإضافة إلى مبادرات خفض الانبعاثات الكربونية، وتطوير التقنيات الخضراء، ودعم تحول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمكين رائدات الأعمال.

كما تسلط ركيزتنا “الموظفون” و “مقرات العمل والمجتمع” الضوء على الأهمية القصوى لتبني سياسات بيئية واجتماعية فعالة، وتعزيز مستويات المشاركة والتفاعل الإيجابي ضمن كافة عمليات البنك، ويتجلى ذلك في التوسع الاستراتيجي لأنشطة المشاركة المجتمعية عبر مبادراتنا النوعية في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات، مما يعكس حرص البنك على إحداث تأثير إيجابي ومستدام في كافة المناطق التي يخدمها.

وفي إطار ركيزة “المالية والخزينة”، قام البنك بإطلاق وتبني “إطار التمويل المستدام”، الذي يشتمل على مبادرات خاصة بإصدار السندات الخضراء والسندات الاجتماعية. وتتكامل هذه الجهود مع تطبيقنا لممارسات رائدة للإفصاح وإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، لضمان أعلى مستويات الشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة.

تحقيق إيرادات من العمليات بقيمة

+500 مليون تقريباً

من الفرص الاستثمارية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030.

تحقيق الريادة في مجال إعادة التدوير وإدارة المخلفات

في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030.

إصدار

التقرير الأول للبنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

خفض كثافة الانبعاثات الممولة في قطاع الطاقة بنسبة تزيد على 20% بحلول عام 2030.

مسارنا نحو الحياد الصفري

الإفصاح عن مستهدفاتنا المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية.

أما ركيزة “إدارة المخاطر”، فتؤكد على ضرورة إجراء تقييمات للمخاطر المناخية، تشمل اختبارات التحمل وتطوير نماذج لمخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويكتسي هذا المنهج المتكامل أهمية كبرى في تحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر وضمان قدرته على الصمود والتكيف في مواجهة التحديات ذات الصلة بالمناخ.

وتستند هذه الركائز الاستراتيجية إلى مجموعة من الممكنات الجوهرية، تشمل نظام تصنيف تفصيلي يتوافق مع إطارنا للتمويل المستدام. ويتضمن نموذجنا التشغيلي عناصر متعددة، تشمل رؤيتنا المؤسسية فيما يتصل بالاستدامة ووحدات الأعمال الرئيسية المنوط بها تنفيذ تلك الرؤية، وفريق عمل متخصص في هذا المجال، بالإضافة إلى منهجيات عمل وآليات تنفيذ واضحة، مدعومة بالقدرات والموارد الضرورية. كما تسهم البيانات والحلول التقنية ومنظومتنا القوية للحوكمة المؤسسية في تعزيز فعالية وجدوى استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وأخيراً، فإن إدارة علاقتنا مع أصحاب المصلحة تشمل آليات تواصل داخلية وخارجية متكاملة، تهدف إلى تعزيز التعاون البناء وتفعيل المشاركة على كافة المستويات.

وتشكل هذه الركائز الاستراتيجية والممكنات الداعمة، في مجملها، إطار عمل متكامل يرسم مسار التزام البنك بتعزيز النمو المستدام، وتحقيق تأثيرات إيجابية وجوهرية سواء على صعيد عملياته أو خدمة للمجتمعات التي يعمل بها.

استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تتمة

علاوة على ذلك، نواصل تعزيز بصمتنا في سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إطلاق منصة استدامة، مصممة خصيصاً لدعم هذا القطاع، وتهدف إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أحدث حلول التقنيات الخضراء، والمصادر المعرفية، والدعم المالي، الأمر الذي يعزز من دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها ويسهم بفعالية في تحقيق نمو مستدام لهذا القطاع.

حجم إيرادات العمليات ومحفظة الإقراض الموجهة للأصول المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نتوقع أن تفتح مبادراتنا المرتبطة بتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة آفاقاً لنمو قوي بأكثر من 30 مليار ريال سعودي في حجم محفظة الإقراض، ونمو في الدخل من العمليات قد يتجاوز 500 مليون ريال سعودي بحلول عام 2030. وعليه، فإننا نرى في ذلك فرصة مواتية لابتكار وخلق القيمة عبر مختلف أنواع رأس المال، وذلك ضمن دورة نمو إيجابية ومستدامة.

يتوافق المعدل الإجمالي لكثافة الانبعاثات لدى البنك (مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل ريال سعودي من الإقراض) مع المستويات المسجلة لدى البنوك النظيرة، مع العلم بأن 70% من هذه الانبعاثات تتركز في قطاعات تشكل أقل من 10% من إجمالي أصولنا التابعة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية. وبصفة عامة، توجه المصارف جهودها الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية نحو قطاع الطاقة بشكل رئيسي، بينما يمتد تركيز بعضها ليشمل قطاع الطيران أيضاً. حيث تتميز الاستراتيجيات بإزالة الكربون في هذين القطاعين بالوضوح، كما أن الشركات السعودية المعنية قد شرعت بالفعل في تطبيقها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، يعتبر تمويل مشاريع الطاقة الخضراء والتنظيفة ركيزة أساسية في قطاع الطاقة، في حين يشهد قطاع الطيران توجهاً متنامياً لتمويل أساطيل الطائرات من الجيل الجديد التي تتمتع بكفاءة عالية في استهلاك الوقود.

نحن عازمون على اغتنام فرص التمويل المستدام المتاحة بالاستفادة من التسعير التفضيلي للصفقات التي تتوافق مع استراتيجيتنا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويعود هذا النهج بفوائد عديدة على البنك، تشمل ما يلي:

- الاستحواذ على حصة سوقية عادلة في قطاعات الطاقة النظيفة والطيران، وكذلك في أسواق المياه ومشروعات التطوير العقاري الأخضر.
- تعزيز سمعة البنك ومكانته كعمول رائد في مجال الاقتصاد الدائري وقطاع إدارة النفايات الذي يشهد نمواً متسارعاً.
- تقوية مركزنا التنافسي وتوسيع نطاق خدماتنا في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرص المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية

قمنا بتحديد أبرز الفرص المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بالنسبة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية، وتشمل ما يلي:

- تشجيع شراء أصول أكثر استدامة بيئياً، لا سيما في عمليات تحديث أساطيل الطيران، بالتوازي مع التركيز على تمويل مشاريع الطاقات المتجددة المغذية لشبكات الكهرباء الوطنية، ويهدف هذا النهج إلى تسريع جهود إزالة الكربون ضمن محفظتنا، مع العمل في الوقت ذاته على الاستحواذ على حصة عادلة في سوق تمويل صفقات تحديث أساطيل الطيران ومشاريع الطاقة المتجددة لقطاع الكهرباء.
- الالتزام بتحقيق الريادة في تطبيقات الاقتصاد الدائري؛ ويشمل ذلك بناء قدراتنا التشغيلية الداخلية لدعم هذا التوجه، إضافة إلى توطيد مكانتنا كعمول ومنظم رئيسي للعمليات في أسواق إدارة النفايات.
- تأكيد مكانة البنك كعمول رئيسي داعم لمسيرة التحول المستدام بالمملكة، وذلك عبر التوسع المدروس في الفرص المتاحة ضمن قطاعي التطوير العقاري الأخضر وحلول إدارة المياه.

الفرص المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

انطلاقاً من مكانتنا الريادية في قطاع الخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن لدينا في البنك العربي الوطني فرصة قوية لدعم دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في هذا القطاع عبر مبادرات متنوعة، وينصب تركيزنا في الوقت الراهن على مسارين رئيسيين ضمن هذا التوجه: الأول يتمثل في تمكين رائدات الأعمال، والثاني يركز على دعم تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو ممارسات أكثر استدامة.

- نسعى إلى تعزيز حصتنا السوقية في تمويل المشاريع التي تقودها رائدات الأعمال، وذلك عبر آليات متابعة دقيقة، وإدارة متقدمة للبيانات، والمشاركة في المبادرات والفرص الداعمة لريادة الأعمال النسائية. ومن شأن هذه الجهود أن تمكننا من تقديم دعم أكبر للشركات التي تديرها السيدات وتعزيز نموها من خلال استثمارات موجهة.
- بالتوازي مع ذلك، نركز جهودنا على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى حلول التقنيات الخضراء المبتكرة، والموارد التثقيفية، وأدوات الدعم المالي، وذلك عبر تأسيس منصة استدامة مخصصة لهذا القطاع، وسيثمر هذا النهج عن فائدة مزدوجة، تتمثل في دعم مسيرة نمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، إلى جانب تشجيع التوجه نحو حلول استدامة مبتكرة.

ويُعد التزامنا المبدئي بتمكين رائدات الأعمال أحد أبرز مساراتنا الاستراتيجية في هذا المجال، وهو توجه ينسجم تماماً مع مستهدفات رؤية 2030 الرامية إلى تعزيز المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية وتوفير بيئة محفزة وداعمة للمشايخ الريادية النسائية. ونحن ملتزمون بالعمل على زيادة أعداد رائدات الأعمال وتبني التقدم المحرز في هذا الجانب بدقة، في إطار التزامنا الأوسع بتعزيز منظومة الابتكار وريادة الأعمال في المملكة. كما أننا نسعى إلى تعزيز حصتنا السوقية في تمويل المشاريع التي تقودها رائدات الأعمال، وذلك عبر آليات متابعة دقيقة، وإدارة متقدمة للبيانات، والمشاركة في المبادرات والفرص الداعمة لريادة الأعمال النسائية، مستفيدين من مكانتنا السوقية القوية.

الركائز الاستراتيجية

إدارة المخاطر	المالية والخزينة	الموظفون ومقرات العمل والمجتمع	استراتيجيات النمو الداعمة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
تقييم المخاطر المناخية (بما في ذلك اختبارات التحمل ونمذجة المخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).	إطار التمويل المستدام - إصدار السندات الخضراء والاجتماعية.	تطبيق السياسات البيئية والاجتماعية وتفعيل المشاركة على مستوى عمليات البنك الداخلية.	تعزيز الحضور في الفرص الاستثمارية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. العمل على خفض الانبعاثات الكربونية في محافظ قطاعي الطاقة والطيران.
مستوى تقبل المخاطر.	الإفصاح وإعداد التقارير المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.	توسيع نطاق مشاركتنا المجتمعية (المسؤولية المجتمعية للشركات).	تحقيق الريادة في دعم تطبيقات الاقتصاد الدائري عبر قطاع التجزئة المصرفية. دعم تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسريع تبني التقنيات الخضراء.
			تمكين رائدات الأعمال.

الممكنات

التصنيف	إطار التمويل المستدام
نموذج التشغيل	تفويض الاستدامة ووحدات الأعمال الرئيسية
إدارة أصحاب المصلحة	الهيكل التنظيمي لفريق الاستدامة
	منهجيات العمل
	القدرات والموارد
	البيانات والحلول التقنية
	الحوكمة
	الاتصالات الخارجية
	الاتصالات الداخلية



تمهّد استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي أطلقناها مؤخراً، الطريق أمام البنك لتبوء موقع ريادي في دعم مبادرات الاستدامة داخل المملكة.



30+ مليار

نمو في حجم محفظة الإقراض بحلول عام 2030



500+ مليون

نمو في الدخل من العمليات بحلول عام 2030



التمويل المستدام

ندرك الدور المحوري للبنوك والمصارف في دفع التحول نحو الاستدامة عبر توفير الحلول التمويلية المناسبة. وفي ضوء مستهدفات رؤية 2030، تسعى المملكة إلى تحقيق إيرادات حكومية غير نفطية تصل قيمتها إلى تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030. وفي إطار التزامنا الراسخ بدعم هذا الهدف الوطني، أطلق البنك العربي الوطني "إطار التمويل المستدام" الذي يرسم بوضوح خططنا وتوجهاتنا لتمويل مجموعة واسعة من الاستثمارات الخضراء والمشاريع ذات الأثر المجتمعي.

إطار التمويل المستدام

"إطار التمويل المستدام" هو إطار عمل مرجعي لإصدار مختلف أدوات الدين المستدامة كالسندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، والسندات المستدامة، وسندات التحول، والقروض، بالإضافة إلى الصكوك (الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)، والتي توجه لتمويل المشاريع الداعمة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستكون هذه الإصدارات متوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة في الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك المبادئ الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها كل من رابطة سوق القروض (LMA)، ورابطة أسواق القروض لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APLMA)، وجمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA).

ويستعرض الجدول التالي المجالات الرئيسية التي نسعى لإحداث تأثير إيجابي فيها من خلال مبادراتنا للتمويل الأخضر والاجتماعي، مع ربطها بالمستهدفات المعتمدة من قبل الجهات المرجعية ذات الصلة.

الفئة وفقاً لمبادئ الرابطة الدولية (ICMA) لأسواق رأس المال	مستهدفات رؤية السعودية 2030
الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي   	<ul style="list-style-type: none"> خفض متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه من حوالي 263 لتراً في عام 2020 إلى 150 لتراً بحلول عام 2030. زيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لتغطية 100% من احتياجات المياه البلدية في المملكة بحلول عام 2030. خفض فاقد المياه (المياه المفقودة بسبب التسرب أو التوصيلات غير النظامية أو عدم كفاءة الشبكات) من 25% (في عام 2019) إلى 15% بحلول عام 2030. زيادة طاقة تحلية المياه بقيمة 9 ملايين متر مكعب يومياً بحلول عام 2030.
الإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدامات الأراضي     	<ul style="list-style-type: none"> زراعة 10 مليارات شجرة بحلول عام 2030 ضمن مبادرة السعودية الخضراء. إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية مع خفض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 50% بما يتماشى مع أهداف الاستخدام المستدام للمياه.
تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> تحقيق تغطية صحية شاملة بنسبة 100%. زيادة حجم التمويل العقاري من 280 مليار ريال سعودي (في عام 2019) إلى 502 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030.
الإسكان الميسر 	<ul style="list-style-type: none"> توفير 1.5 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030. توفير 1.2 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030. زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن من 47% في عام 2016 إلى 70% بحلول عام 2030.
خلق فرص العمل وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 	<ul style="list-style-type: none"> خفض معدل البطالة في المملكة العربية السعودية إلى 5%.
التقدم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% في عام 2016 إلى ما يزيد على 30% بحلول عام 2030.

الفئة وفقاً لمبادئ الرابطة الدولية (ICMA) لأسواق رأس المال	مستهدفات رؤية السعودية 2030
الطاقة المتجددة      	<ul style="list-style-type: none"> تستهدف المملكة زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني إلى نحو 50% بحلول عام 2030.
كفاءة الطاقة   	<ul style="list-style-type: none"> خفض كثافة استهلاك الطاقة في الاقتصاد بنسبة 3% سنوياً. خفض استهلاك الطاقة في المباني السكنية والتجارية بنسبة تتراوح بين 30% و40%. استبدال 100% من الإضاءة التقليدية بإضاءة LED الموفرة للطاقة في المباني العامة وإنارة الشوارع بحلول عام 2030. خفض استهلاك الطاقة بنسبة 10% في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. تحسين كفاءة الأجهزة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 20% و30% بحلول عام 2030. تحقيق نسبة انتشار 100% للعدادات الذكية بحلول عام 2025. خفض استهلاك الطاقة لكل متر مكعب من المياه المنتجة بنسبة 40% بحلول عام 2030.
النقل النظيف     	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع استخدام المركبات الكهربائية والهجينة: زيادة عدد المركبات الكهربائية بنسبة 30% من إجمالي المركبات في مدينة الرياض بحلول عام 2030. تحسين كفاءة استهلاك الوقود للمركبات الجديدة بنسبة 50% بحلول عام 2025. تطوير أنظمة النقل العام، والقطارات فائقة السرعة، وقطاع الطيران المستدام. وصول عدد مستخدمي شبكتي قطار وحافلات الرياض إلى 5 ملايين راكب يومياً.
المباني الخضراء 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة إلى خفض استهلاك الطاقة في المباني بنسبة 30% بحلول عام 2030. دمج حلول الطاقة المتجددة في المباني الخضراء لدعم مستهدف الوصول إلى 50% من الطاقة المتجددة. خفض استهلاك الطاقة في المباني السكنية والتجارية بنسبة تتراوح بين 30% و40%.
الوقاية من التلوث والتحكم فيه   	<ul style="list-style-type: none"> تحويل 82% من النفايات بعيداً عن المرادم بحلول عام 2035. إعادة تدوير 40% من النفايات البلدية الصلبة بحلول عام 2035. إعادة تدوير 85% من النفايات الصناعية بحلول عام 2035. معالجة 3 ملايين طن من النفايات سنوياً لتحويلها إلى طاقة. إعادة تدوير 60% من نفايات البناء والهدم بحلول عام 2035. خفض كثافة الانبعاثات الكربونية في القطاع الصناعي بنسبة 20% بحلول عام 2030. رفع حصة الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة بنسبة 30% من استهلاك الوقود في القطاع الصناعي بحلول عام 2030.

التمويل المستدام تنمة

يجوز أن تكون أدوات الدين المستدامة التي تصدر بموجب أحكام هذا الإطار طروحات عامة أو إصدارات خاصة. ووفقاً للمقتضيات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية، فقد اعتمد البنك إجراءات داخلية لضمان تخصيص مبلغ يعادل صافي متحصلات الإصدارات المدرجة تحت هذا الإطار، كلياً أو جزئياً، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع أو أنشطة تستوفي معايير الأهلية المفصلة أدناه، و/أو لتقديم تسهيلات ائتمانية موجهة للأغراض المؤسسية العامة إلى فئة "الشركات ذات النشاط المتخصص" (Pure Play Companies)، وهي الشركات التي تحقق ما لا يقل عن 90% من إيراداتها من الأنشطة التي تتوافق مع معايير الأهلية الخضراء أو الاجتماعية المحددة أدناه. كما تخضع الأصول المؤهلة للتمويل لفترة معاينة ومراجعة بأثر رجعي تمتد لثلاث (3) سنوات كحد أقصى من تاريخ الإصدار. ويتم إجراء تخصيص اعتباري لمبلغ يعادل صافي متحصلات أي أداة دين مستدامة مصدرة خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنتين (2) من الإصدار.

ويفضل إطارنا للتمويل المستدام عبثات الأداء الفنية ومحددات الاستبعاد لمختلف أنواع المشاريع المؤهلة للدعم والتمويل بموجب هذا الإطار. وفيما يلي بيان موجز بفتات المشاريع الخضراء المستوفية لشروط الأهلية للحصول على الدعم بموجب "إطار التمويل المستدام":



الطاقة المتجددة:

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية
- الطاقة الشمسية المركزة
- طاقة الرياح البرية
- الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء
- الوقود الحيوي
- البنية التحتية الداعمة للطاقة المتجددة (مثل: أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات، وتحديثات الشبكات لدمج الطاقة المتجددة، والشبكات المصغرة)
- تخزين الطاقة الكهرومائية بالاعتماد على مصادر متجددة



الوقاية من التلوث ومكافحته والتحكم فيه:

- مرافق إدارة النفايات وخفضها وإعادة تدويرها (مع استثناءات تشمل محارق النفايات، والنفايات الخطرة، والمشاريع المتعلقة بالوقود الأحفوري)
- التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة (مثل: مشاريع التقاط الكربون وعزله وتخزينه)
- إزالة الكربون من القطاع الصناعي (مثل: تحسينات الكفاءة في صناعات الإسمنت والصلب والألمنيوم)



كفاءة الطاقة: المنتجات والتقنيات التي تخفض الاستهلاك بنسبة 20%:

- حلول الإنارة بتقنية LED
- أنظمة التفتحة والتبريد عالية الكفاءة
- الشبكات الذكية، وأنظمة إدارة الطاقة، والعدادات الذكية
- تداير كفاءة استهلاك الطاقة في مراكز البيانات



النقل النظيف:

- المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والبنية التحتية الداعمة لها
- وسائل النقل العام (مثل: الحافلات، والقطارات، والترام)
- الطيران منخفض الكربون (مثل: وقود الطيران المستدام، وكهربة حركة المرور في المطارات)
- النقل البحري والساحلي منخفض الكربون (مثل: بدائل الوقود لقطاع الشحن، وكهربة معدات الموانئ)



المباني الخضراء:

- تطوير المباني الجديدة وتأهيل المباني القائمة وتحديثها

فيما يلي بيان موجز بفتات المشاريع الاجتماعية المستوفية لشروط الأهلية للحصول على الدعم بموجب "إطار التمويل المستدام":

- تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية: تشمل هذه الفئة مشاريع بناء أو توسيع المستشفيات العامة والمدارس الحكومية لتقديم خدمات رعاية صحية وتعليمية مجانية أو مدعومة أو غير هادفة للربح.
- الإسكان الميسر: تشمل المشاريع المتعلقة بتمويل أو إعادة تمويل برامج الرهن العقاري المدعومة أو الممولة حكومياً لتوفير حلول الإسكان الميسر.
- خلق فرص العمل وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تشمل الأنشطة والمبادرات التي تساهم في استحداث فرص العمل عبر تمويل وإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- التقدم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي: تمكين رائدات الأعمال، وذلك من خلال تمويل:
- الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتديرها سيدات الأعمال.
- المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.
- المؤسسات المالية التي تعمل على تيسير وصول النساء المستفيدات من برامج الرعاية الاجتماعية إلى الموارد الاقتصادية، وبرامج التمويل المصغر، والتدريب المهني وتنمية المهارات.

حوكمة إطار التمويل المستدام

تتولى "لجنة التمويل المستدام" مسؤولية حوكمة المبادرات المحددة ضمن "إطار التمويل المستدام" والإشراف على تنفيذها. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن مختلف الإدارات المعنية بالبنك، بما في ذلك الخزينة، والاستراتيجية، والائتمان، وإدارة المخاطر، ومجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية، ومجموعة التجزئة المصرفية، والمالية، وعلاقات المستثمرين، بالإضافة إلى إدارات التسويق، والشؤون القانونية، والالتزام.

وستعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي لمراجعة المشاريع المقترحة وإقرارها، والتحقق من استمرار استيفاء المشاريع القائمة لمعايير الأهلية، والمصادقة على خطط تخصيص العائدات، ومتابعة مدى الالتزام المستمر بنود الإطار. كما ستتولى اللجنة مسؤولية تتبع إجمالي النفقات المؤهلة لضمان مطابقتها أو تجاوزها لحجم الدين المستدام القائم؛ بالإضافة إلى إدارة أي تحديثات تطرأ على الإطار، واعتماد "تقرير التمويل المستدام السنوي".

وسيتضمن هذا التقرير السنوي تفصيلاً دقيقاً لكيفية قيام البنك بتخصيص صافي عائدات أدوات الدين المستدامة، مع بيان الآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات، كما سيشمل التقرير معلومات حول الأرصدة الدفترية للعائدات المخصصة مقارنةً بتلك غير المخصصة، مع تصنيف تفصيلي حسب فئة المشروع، ونوع التمويل (سواء كان تمويلًا جديدًا أم إعادة تمويل)، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمشاريع. وسيتضمن التقرير كذلك قائمة بالنفقات المؤهلة، مع عرض لدراسات حالة مختارة تتضمن وصفاً للمشاريع ومواقعها الجغرافية حيثما أمكن، وتحديدًا للآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية المستمدة من "الإطار المنسق للإبلاغ عن الأثر" الصادر عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA). وفي الحالات التي تستدعي ذلك، سيقدم التقرير شرحاً وافياً للمنهجيات المتبعة والافتراضات الأساسية التي استندت إليها عمليات احتساب وتقييم الأثر.

ولضمان الشفافية والموثوقية، قام البنك بتكليف شركة "سستينبل فيتش" (Sustainable Fitch) بمراجعة شاملة للإطار وتقديم "رأي خارجي مستقل" (طرف ثاني) بشأنه، وذلك للتأكيد على مدى توافقه مع المبادئ العالمية المعتمدة، كمبادئ الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) والمبادئ التوجيهية الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA) وجمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA). وسيتم إتاحة هذا الرأي للجمهور عبر نشره على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك. علاوة على ذلك، ستتولى جهة مراجعة خارجية مستقلة (طرف ثالث) إجراء تقييم سنوي لعمليات تخصيص الأموال وتقييمات الأثر، على أن نتاج نتائج هذا التقييم وتقارير التحقق الخاصة به للعموم عبر شبكة الإنترنت، تعزيزاً للمساءلة.

التمويل المستدام تتمة

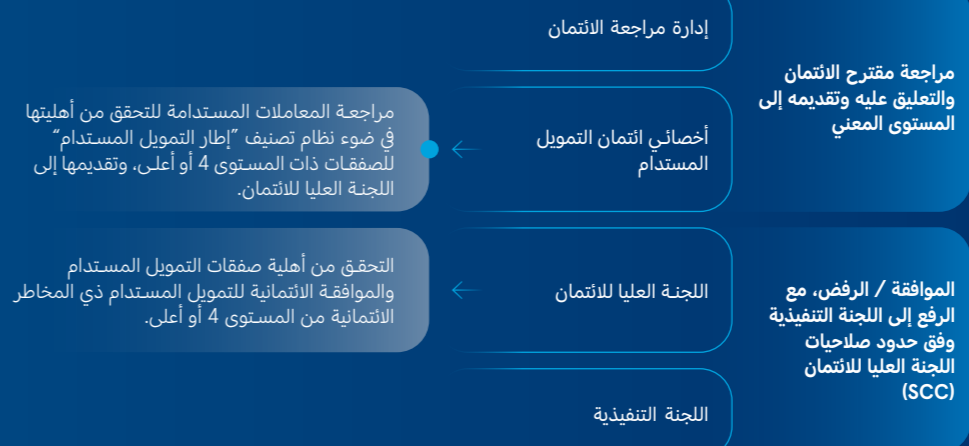
تكييف إجراءات الائتمان لتفعيل التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

لتفعيل آليات التمويل المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، قمنا بتكييف إجراءاتنا الائتمانية لتسهيل إبرام الصفقات الداعمة لهذه المعايير، مع الحرص على عدم التأثير على متوسط الوقت اللازم لإتمام المعاملات. انظر الجدول أدناه.

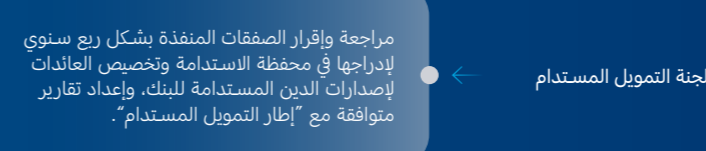
1 التواصل مع العميل وبدء إجراءات الائتمان



2 عملية الموافقة الائتمانية



3 إعداد التقارير وفقاً لإطار التمويل المستدام



● إجراءات حوكمة جديدة لإصدارات "إطار التمويل المستدام" والتقارير ذات الصلة

● أدوار جديدة ضمن الإجراءات الحالية

■ خطوات وإجراءات التمويل المستدام الجديدة

■ خطوات عملية الائتمان التقليدية

الأهمية المادية

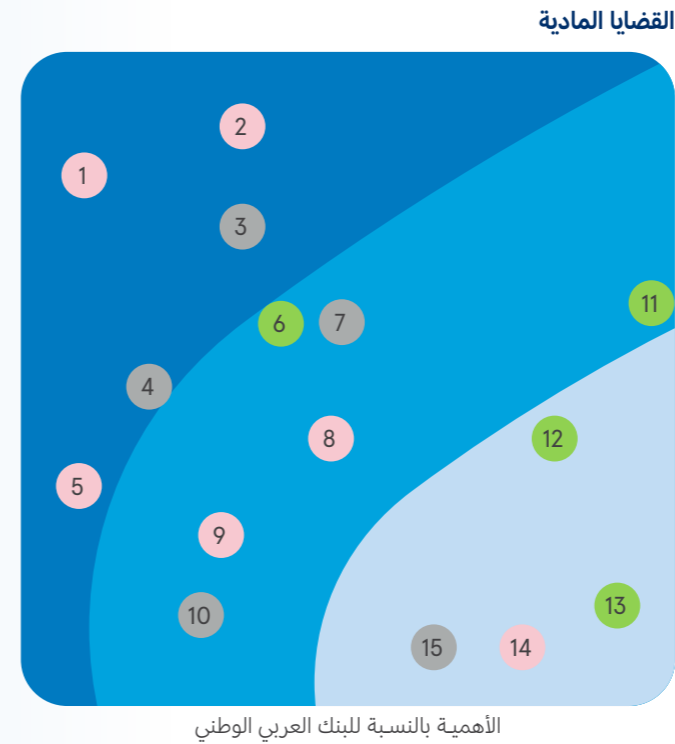
تُولي في البنك العربي الوطني أهمية بالغة لتحديد القضايا ذات الأثر الأكبر على مصالح أصحاب المصلحة ومسار أعمالنا من خلال تقييمنا للأهمية المادية الذي يجسّد التزامنا الراسخ بالنمو المستدام والابتكار والمساهمة الفاعلة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال موازنة تلك الأولويات مع توجهاتنا الاستراتيجية.

وقمنا مؤخراً بتحديث مصفوفة الأهمية المادية في البنك لتُقدم رؤية أكثر شمولاً، تتماشى مع أفضل المعايير العالمية للإفصاح، وتعتمد على تقييم ثنائي البعد يأخذ في الحسبان كلا من تأثير أعمالنا وأولويات أصحاب المصلحة. ومن أبرز الإضافات النوعية لهذا العام، إدراج خصوصية البيانات والأمن السيبراني، لما تمثلانه من أهمية متزايدة في البيئة المصرفية المتطورة. وقد تصدرت هاتان القضيتان قمة أولوياتنا، تأكيداً على أهميتهما المحورية لنجاح أعمالنا وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة.

آلية تحديد القضايا المادية

يعتمد البنك العربي الوطني في تحديد القضايا المادية على نهج مُحكم يُشرك فيه مختلف شرائح أصحاب المصلحة، من موظفين وعملاء وموردين وأفراد من المجتمع، إلى جانب المساهمين. وتُعدّ اللقاءات الدورية، واستبيانات الرأي، وقنوات استقبال الملاحظات، أدوات أساسية نستند إليها لاستخلاص رؤى مدروسة حول ما يشغل اهتمامهم وما يروونه جديراً بالتركيز. وتدعم هذه الرؤى بمساهمات مستشارين خارجيين تُضفي بعداً موضوعياً وشمولياً على عملية التقييم.

وينهض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بدور محوري في ترجيح القضايا الأكثر تأثيراً على البنك وأصحاب المصلحة، ما يُفضي إلى دمجها في صميم استراتيجيتنا للاستدامة. كما نراجع هذه القضايا باستمرار لضمان مواكبتها للتحوّلات المستمرة في القطاع المصرفي محلياً ودولياً، وتعزيز جاهزيتنا للاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة بمرونة ومسؤولية، بما يُرشخ التزام البنك بمبادئ الاستدامة على المدى الطويل.



الموضوع	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
1 الشمول المالي وإمكانية الوصول والتعليم المالي	ذات أهمية قصوى
2 دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة	ذات أهمية قصوى
3 الالتزام بالرؤية	ذات أهمية قصوى
4 التمويل المستدام	ذات أهمية قصوى
5 استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها	ذات أهمية قصوى
6 كفاءة استخدام الطاقة	مهم جداً
7 خصوصية البيانات والأمن السيبراني	مهم جداً
8 المشاركة المجتمعية	مهم جداً
9 رفاهية الموظفين	مهم جداً
10 الامتثال التنظيمي	مهم جداً
11 إدارة النفايات	مهم جداً
12 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	مهم
13 استراتيجية المناخ	مهم
14 التنوع وكافؤ الفرص	مهم
15 المساهمات الخيرية	مهم

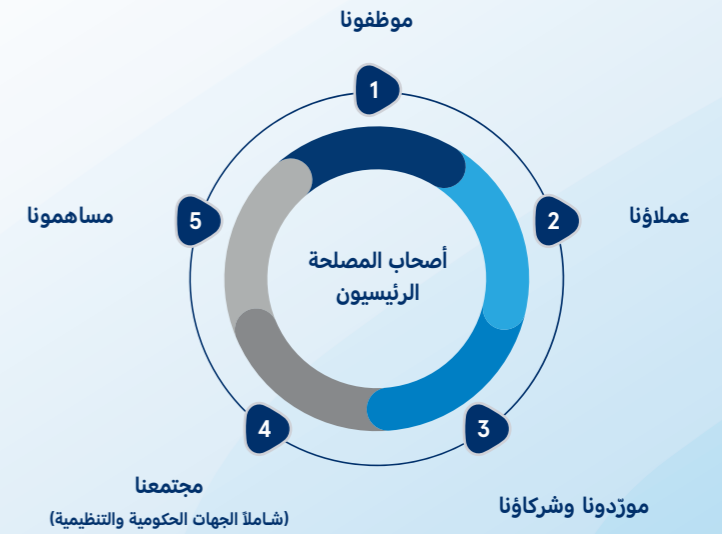
مشاركة أصحاب المصلحة

نرى في البنك العربي الوطني أن مشاركة أصحاب المصلحة ركيزة أساسية في منهجيتنا لإعداد تقارير الاستدامة.



يستند التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة إلى مبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ويمثل عملية متكاملة تبدأ بتحديد الفئات المعنية بأعمالنا، وتمتد إلى استيعاب اهتماماتها وتطلعاتها، ووصولاً إلى دمج آرائها وملاحظاتنا في قراراتنا المؤسسية وتقاريرنا الدورية.

هذا التفاعل لا يقتصر على جمع الآراء، بل يسهم في بلورة القضايا الجوهرية المرتبطة بأعمالنا وتأثيرنا المجتمعي والبيئي، ويُسكّل بذلك أحد الأسس التي توجه تقرير الاستدامة. كما أن الإصغاء لتطلعات أصحاب المصلحة والاستجابة لها يُعزّز من ثقتهم في البنك، ويُرشخ مبادئ الإفصاح والمساءلة. ونؤمن كذلك بأن مشاركة أصحاب المصلحة هو مسار مستمر ومتجدد، حيث تُدمج مخرجاتها في استراتيجيات الأعمال، وآليات التقييم، والتقارير الدورية، مما يُجسّد التزامنا العميق بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة.



أصحاب المصلحة الرئيسيون

تتضمن منهجيتنا لتقييم الأهمية المادية تحديد أبرز فئات أصحاب المصلحة التي تمثل الأولوية لأعمالنا، وهم: الموظفون، والعملاء، والموردون والشركاء، والمجتمع، والمساهمون.

أصحاب المصلحة	الموظفون	العملاء	الموردون/الشركاء	المجتمع	المساهمون
آلية المشاركة	الاستبيانات الربع سنوية، والملتقيات العامة، ومجموعات النقاش لجمع الآراء والملاحظات، وبرامج التدريب، والتطبيق الخاص بالموظفين	حملات تحسين تجربة العملاء؛ قنوات التواصل الاجتماعي؛ استبيانات الرأي؛ الحملات التسويقية	مراجعات الأداء الشهرية؛ التواصل اليومي؛ اجتماعات استقبال ملاحظات الموردين	المبادرات التطوعية؛ دعم البرامج الوطنية؛ التعاون؛ إبرام الشراكات؛ رعاية حملات التوعية؛ قنوات التواصل الاجتماعي	اجتماعات مناقشة النتائج المالية، اجتماعات المستثمرين، العروض الترويجية، أيام المحليين، مؤتمرات الاستثمار، الجمعيات العمومية السنوية
الاهتمامات الرئيسية	مكافأة التميز؛ سهولة التواصل مع الإدارة العليا؛ الرضا الوظيفي؛ الموازنة بين المخاطر والابتكار؛ تهينة بيئة عمل داعمة	استكشاف مواطن الضعف في تجربة العميل؛ سهولة الوصول؛ الاستدامة؛ الشمولية	استكشاف فرص التعاون؛ إدارة المخاطر؛ استدامة سلسلة التوريد؛ الشفافية؛ الالتزام؛ مؤشرات الأداء	قضايا الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ الصحة؛ التعليم؛ خلق فرص العمل	الاستراتيجية، القيادة، الشفافية
الاستجابة لتلك الاهتمامات	برامج التدريب؛ تطوير المهارات؛ دعم فرص الحصول على الشهادات المهنية؛ أنظمة تعويض تنافسية؛ برامج إعداد القيادات، جلسات الإرشاد والتوجيه الفردية، خطط التطوير الفردية وتقييم المهارات	توجه تقارير صوت العميل فريق العمل نحو تحسين التجربة؛ تطوير تجربة عملاء مخصصة؛ إطلاق حملات تليتي تطلعات العملاء؛ تعزيز الابتكار في تقديم الخدمات	التعاون المستمر وبناء علاقات شراكة قوية مع الموردین؛ تطوير خطط طلبات الشراء؛ الالتزام بالتميز التشغيلي؛ إجراءات العناية الواجبة السديدة؛ قياس ومتابعة أداء الموردین؛ إطلاق منصة رقمية لتطوير سبل الأتمتة في التواصل مع الموردین وزيادة مستويات التعاون	المنح الدراسية وبرامج التدريب؛ توزيع المستلزمات الأساسية؛ برامج تعزيز الاستعداد الوظيفي والمهني؛ دعم الأفراد الأقل حظاً؛ تقديم الدعم لإجراء عمليات جراحية رئيسية؛ توزيع المستلزمات الطبية؛ تمكين رواد الأعمال؛ دعم مساعي المحافظة على البيئة وحماية التنوع الحيوي	الإفصاح الشفاف والدقيق عن الأداء والتحديات والفرص؛ تقديم تقارير واضحة ومتكاملة؛ مكافأة المستثمرين من خلال توزيع الأرباح

مشاركة أصحاب المصلحة تتممة



موظفونا

بلغ عدد موظفي البنك العربي الوطني في عام 2024 نحو 4,081 موظف موزعين على مختلف الإدارات والوحدات. ونضع في صميم أولوياتنا تهينة بيئة عمل شاملة تحتفي بالتنوع، ونشجع على التعاون وروح الفريق، إذ نؤمن بأن تمكين الموظفين من التعبير عن آرائهم بحرية، والمشاركة بأفكارهم، يُعدّ أساساً لثقافة الابتكار، وحافزاً لتقديم تجربة عميل استثنائية، ودعمه رئيسية لنجاحنا المستدام.

ونحرص دائماً على الاستماع لصوت موظفينا من خلال قنوات اتصال متعددة وفعالة، تشمل الاستبيانات الدورية، واللقاءات المفتوحة، ومجموعات النقاش التفاعلية. ونقوم بتحليل تلك المدخلات بعناية للوقوف على التحديات وفرص التحسين، مما يُسهم في تعزيز رضا الموظفين، وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في مسيرة البنك وتطوره المستمر.

وبادرنا خلال عام 2024 إلى تطوير وحدة الاتصال الداخلي التابعة لإدارة تجارب الموظفين، ما أثمر عن تنفيذ نحو 600 مبادرة تواصل داخلي عبر قنوات متنوعة، شملت النشرات الإخبارية والحملات الموجهة، بهدف إبقاء موظفينا على اطلاع دائم بتوجهات الإدارة ومستجدات الأعمال، بما يفيق والتزامنا الراسخ بإثراء تجربة الموظف على امتداد رحلته الوظيفية، من لحظة الانضمام وحتى انتهاء مسيرته المهنية لدى البنك، من خلال توفير بيئة عمل تتسم بالشفافية تحفّز على الأداء، وتُعزز من رفاهية الموظفين وتفوقهم المهني، بما يدعم ثقافة التميز المؤسسي التي تتبناها في البنك العربي الوطني.

وتُعنى وحدة الاتصال الداخلي بإيصال الرسائل بفعالية للموظفين في مختلف المواضيع، من التحديثات التنظيمية وإجراءات السلامة إلى مؤشرات الأداء ومستجدات الأداء



والأعمال. ونفذنا خلال عام 2024 نحو 40 استبيان "نبض الموظفين"، وهي استبيانات قصيرة وسريعة تُنفذ دورياً لرصد توجهات الموظفين وقياس التفاعل بشكل لحظي. كما نحرص على تنظيم استبيانات أخرى ربع سنوية، بالإضافة إلى إجرائها قبيل تنظيم الفعاليات التفاعلية مثل "الهاكاثون".

كما نؤمن بأهمية الفعاليات الداخلية في تعزيز الترابط والتفاعل بين الموظفين وتهيئة أجواء إيجابية داخل بيئة العمل، حيث نظمنا خلال عام 2024 نحو 13 فعالية داخلية بمشاركة 3,205 موظفاً، مما أسهم في تعميق الشعور بالانتماء، وخلق بيئة عمل نابضة بالحياة، تُشجع على التفاعل الإيجابي وتوطيد العلاقات داخل البنك.

كما شهد عام 2024 إطلاق مجموعة من الحملات المؤثرة ضمن إطار الاتصال الداخلي، من أبرزها: التوعية بالاستراتيجية، وتطبيق القيم، والبيع المترايط، ما أسهم في رفع مستوى التفاعل، وتعزيز روح الفريق، وترسيخ الالتزام بأهداف البنك، ودعم ثقافة العمل الجماعي. كما أطلقنا ثلاثة برامج رسمية لتكريم الموظفين ممن تجاوزوا التوقعات، وذلك دعماً لثقافة التقدير والتحفيز التي نحرص على تعزيزها في البنك العربي الوطني.

ونشجع القيادات في مختلف الإدارات على تطبيق سياسة "الباب المفتوح"، التي تتيح للموظفين التعبير عن آرائهم وطرح مخاوفهم بكل شفافية. وقد شهد عام 2024 معالجة وتسوية جميع الشكاوى المقدمة من الموظفين بما يتماشى مع أنظمة البنك ولوائح العمل المرعية في المملكة، مما يعكس التزامنا بصون بيئة عمل عادلة تُنصف الجميع وتعزز الثقة المتبادلة.



عملاؤنا

يقدم البنك العربي الوطني خدماته إلى قاعدة عملاء واسعة تضم أكثر من مليوني عميل في مختلف مناطق المملكة، ما يُجسّد حرصنا على بناء علاقات متينة وطويلة الأمد مع عملائنا عبر نظام متكامل لإدارة علاقات العملاء يُمكننا من تتبع تفاعلاتهم والاستماع لملاحظاتهم وشكاواهم بشكل استباقي وفعال.

وُصِّم حملاتنا التسويقية بعناية فائقة لتواكب تطلعات العملاء، مستندين إلى تحليل عميق لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم، لضمان تقديم محتوى تسويقي هادف وموجّه يعكس اهتماماتهم الواقعية، مدعوماً بقنوات تواصل فورية عبر منصات التواصل الاجتماعي تتيح تفاعلاً مباشراً وسلساً يُقربنا أكثر من جمهورنا المستهدف.

وتركز استراتيجيتنا لمشاركة العملاء على مجموعة من المبادرات الديناميكية، في مقدمتها حملات تجربة العميل التي تُطلقها بالتزامن مع فعاليات عالمية مثل اليوم العالمي لتجربة العميل، إلى جانب حملات موسمية تُسلط الضوء على منتجاتنا وخدماتنا بطريقة تتماشى مع تطلعات العملاء وتوجهات السوق.



كما نحرص على تعزيز التناغم بين فرق التسويق وتجربة العميل من خلال ورش عمل تشاركية مع أصحاب المصلحة، تهدف إلى مواءمة التوجهات وتحقيق تحسين مستمر في تجربة العميل. وتُعدّ اللقاءات الشهرية والربع السنوية التي نشارك خلالها تحليلات وآراء العملاء، أداة مهمة لدعم الفهم الداخلي ورفع مستوى الخدمة. وتُتّوَج هذه الجهود بإطلاق حملات تسويقية متكاملة تُبنى على بيانات دقيقة مستمدة من سلوك العملاء وأبحاث السوق، ما يثمر عن تعزيز معدلات المشاركة والرضا.

إجمالي عدد شكاوى العملاء المستلمة عبر قنوات الاتصال

29,549

نسبة الشكاوى التي تم حلّها من خلال قنوات الشكاوى

100%

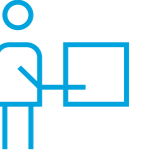
متوسط زمن الاستجابة للشكاوى

4 أيام عمل

معدل رضا العملاء العام

96.47%

مشاركة أصحاب المصلحة تتممة



مورّدونا وشركاؤنا

يُشكّل الموردون والشركاء جزءاً أساسياً من منظومة أعمالنا، ويستند نهج البنك العربي الوطني في إدارة علاقاتهم على الشفافية والإنصاف وبناء الثقة المتبادلة. وتولي اهتماماً بالغاً بعمليات تسجيل الموردين والتحقق من أهليتهم، لضمان توافقيهم مع المتطلبات التنظيمية والمعايير الداخلية. ونعتمد تصنيفاً دقيقاً لقاعدة الموردين بحسب إمكاناتهم الاستراتيجية ومستوى أدائهم، مما يُتيح لنا تعزيز التفاعل معهم بطريقة تُسهم في مواءمة قدراتهم مع تطلعاتنا وأهدافنا الشاملة.

وبينما نصلو إلى إرساء علاقات أكثر عمقاً واستدامة مع الموردين، وضعنا خطة تواصل مُنظمة تتضمن قنوات تواصل واضحة، وجدولاً زمنية محددة، وفرصاً متكررة للتعاون المشترك. ويُعزّز هذا النهج إطار شامل للتقييم والمتابعة الدورية، يعكس التزامنا الدائم بتحسين جودة الأداء وضمان استيفاء الموردين للمعايير المطلوبة. وتُساهم منصتنا الرقمية، المدعومة بتقنيات الأتمتة، في تعزيز كفاءة التواصل والارتقاء بمستوى التنسيق والتنبؤ في العلاقة مع الموردين.



مجتمعنا

يوصل البنك العربي الوطني دوره الريادي في تمكين المجتمع وتطبيق أفضل ممارسات المسؤولية المجتمعية والاستدامة من خلال مجموعة واسعة من المبادرات، من أبرزها مبادرة "في عون ضيوف الرحمن" التي تُعنى بخدمة ضيوف الرحمن وتُجسد قيم العطاء والتطوع عبر توفير الدعم الطبي وخدمات الترجمة والخدمات اللوجستية للحجاج، وحملة التبرعات الرمضانية. كما نعتز بشركائنا الفاعلة مع جهات وطنية رائدة مثل صندوق الشهداء والأسرى والمصابين والمفقودين والجامعة السعودية الإلكترونية لتقديم المنح الدراسية والفرص التعليمية ودعم مسيرة النمو القائمة على المعرفة بما ينسجم مع تطلعات رؤية السعودية 2030.

ونسعى إلى التعامل مع القضايا المجتمعية من خلال حملات توعوية شهرية وربع سنوية، بالتعاون مع شركاء من القطاع غير الربحي ومؤسسات مُتخصصة في مجالات الرعاية الصحية والبيئة والتعليم. وتُجسد هذه الحملات التزامنا بالمشاركة المجتمعية ذات الأثر الحقيقي، عبر مبادرات نوعية تشمل دعم العمليات الجراحية للمرضى الغير قادرين، وتقديم منح تعليمية موجهة، وتنفيذ مشاريع بيئية مستدامة تُراعي احتياجات الأجيال القادمة. وتحافظ مبادراتنا الموسمية على حضور مجتمعي مستمر ومؤثر، بما يُجسد تواصلنا مباشراً ومتجدداً مع المجتمع، في نهج يُجسد التفاعل المستمر مع احتياجاته المتغيرة ويُعمق علاقتنا الوثيقة مع مختلف أصحاب المصلحة.

كما يحرص البنك على تعزيز صحة المجتمع ورفاهيته، عبر توسيع نطاق شراكاته مع مزودي الرعاية الصحية، لتسهيل الوصول إلى الدعم الطبي، وتنظيم حملات توعية تلامس قضايا صحية مهمة، مثل "السبت البنفسجي" الذي يُعدّ حدثاً سنوياً يهدف إلى رفع الوعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، و"الحملة الوطنية للتوعية بانحرافات العمود الفقري"، ونعتز أيضاً بمساهماتنا المستمرة في المبادرات الوطنية المتنوعة.



ويمتد التزام البنك إلى دعم مبادرات تركز على حماية البيئة وتمكين الفئات المجتمعية، حيث شاركنا في "مسيرة كات ووك 2024"، التي استقطبت الآلاف في مسيرة تهدف إلى جمع التبرعات لحماية القطط البرية، كما دعمنا مبادرة "لامة مدر" التي تُشجّع على ممارسة المشي في الطبيعة وربط المجتمع بتراثه البيئي، ويجسد برنامج "لنضيء غدهم"، التزامنا بالاندماج والشمولية عبر تمكين ذوي الإعاقة بفرص التدريب والتوظيف.

ويواصل البنك العربي الوطني تعزيز استجابته الفاعلة لاحتياجات المجتمع وتطلعاته المتجددة، من خلال استكشاف فرص تعاون هادفة تنسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، إلى جانب التزامه المستمر بالاستماع لآراء أصحاب المصلحة وتوظيفها في صياغة مبادرات ذات أثر مستدام.

مشاركة أصحاب المصلحة تتمة



مساهمونا

يضع البنك العربي الوطني التواصل الفعال مع مساهميه في صميم أولوياته، مقدماً لهم محتوى غنياً ومحدثاً حول أدائه ونتائجه، من خلال التقارير السنوية والقوائم المالية المرحلية، والمتاحة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك (www.anb.com.sa). كما يوفر قسم علاقات المستثمرين بوابة إلكترونية شاملة، تتيح الوصول السلس للمعلومات. ويُعدّ الحوار المستمر مع المستثمرين من الشركات جزءاً أساسياً من ممارسات البنك الراسخة، ونديره من خلال قنوات تواصل متنوعة، بينما نتعامل بكفاءة ومهنية مع استفسارات المساهمين الأفراد، لا سيما فيما يتعلق بملكياتهم أو أنشطة البنك المختلفة. ويشجّع البنك مساهميه على حضور الجمعية العمومية السنوية، باعتبارها منصة حيوية لمناقشة الأداء والمبادرات الاستراتيجية بشكل مباشر.

ونحرص في جميع تفاعلات البنك على إيصال رسائل واضحة ومؤثرة تعكس قوة أداء البنك ومثانة مركزه المالي، ما يُعزّز صورته ومكانته لدى المساهمين الحاليين ويُحفّز اهتمام المستثمرين المحتملين. وتُجسّد هذه الجهود من خلال اجتماعات إعلان النتائج المالية، التي يتم خلالها استعراض المؤشرات الرئيسية، والتقدم المحقق على مستوى الاستراتيجية، والتطلعات المستقبلية للبنك. كما ننظم لقاءات جماعية مع المستثمرين للاستماع إلى آرائهم

والرد على استفساراتهم، إلى جانب جولات تعريفية في الأسواق المستهدفة نستعرض خلالها قصة نمو البنك ورؤيته المستقبلية. ويُقام أيضاً يوم المحللين، الذي يُخصّص لتقديم عروض معقّمة حول مختلف جوانب الأداء والإدارة، ونشارك في المؤتمرات المتخصصة لإبراز إنجازات البنك وريادته في القطاع المصرفي.

وتتنوع وتيرة هذه التفاعلات ما بين لقاءات شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، حسب طبيعة الفعالية، مثل اجتماعات إعلان النتائج المالية أو فعاليات أيام المحللين.

وأثمرت هذه التفاعلات المستمرة عن مخرجات مهمة، أبرزها تعزيز الثقة في المسار الاستراتيجي للبنك والتأكيد على مواءمته للأهداف طويلة الأجل، إلى جانب تسليط الضوء على كفاءة القيادة واتساع خبراتها، وتوضيح المؤشرات التشغيلية والتحديات والفرص بكل شفافية. ويوفّر البنك العربي الوطني للمستثمرين من خلال هذا النهج المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مدروسة، ما يعزز من مصداقيته ويرفع من مكانته السوقية. ويلتزم البنك بتوزيع الأرباح وفق توصيات مجلس الإدارة وضمن الأنظمة المقررة، مكافئاً بذلك مساهميه على ثقتهم ومشاركتهم المستمرة في نجاح البنك.

التوافق مع المعايير الوطنية

تُجسّد أهدافنا الاستراتيجية التزام البنك العربي الوطني بدعم الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز مفاهيم رأسمالية أصحاب المصلحة والمسؤولية الاجتماعية، في إطار رؤية واضحة تواكب أولوياته في خلق فرص العمل، وتمكين القطاع الخاص، وتحفيز نمو الأعمال ضمن اقتصاد وطني يتسم بالتنوع والمرونة. وتأتي هذه التوجهات متسجمة تماماً مع ركائز رؤية السعودية 2030: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، التي تمثل البوصلة التي نوجه بها جهودنا ومبادراتنا نحو مستقبل مستدام وشامل.

مجتمع حيوي

زيادة معدل تملك المواطنين للمنازل

نهدف إلى تعزيز عروض التمويل العقاري ليعطي شرائح أوسع من العملاء، بما ينسجم مع مستهدف رؤية السعودية 2030 لزيادة نسبة تملك المواطنين للمنازل من 47% إلى 70%. وشكّل عام 2024 محطة بارزة في هذا المسار، حيث شارك البنك في ترتيب تمويل مشترك بقيمة 9 مليار ريال سعودي لصالح "مجموعة روشن"، الشركة الرائدة في تطوير العقارات متعددة الأصول في المملكة. كما نواصل التوسع في تقديم حلول تمويلية مبتكرة تساهم في تنمية القطاع السكني، إلى جانب تعزيز شراكاتنا الاستراتيجية مع صندوق التنمية العقارية، بما يساهم في توفير حلول تمويلية متكاملة تساعد الأسر السعودية على امتلاك منزل يلئم احتياجاتها، في إطار رؤية وطنية تستهدف تحسين جودة الحياة وتحقيق الاستقرار الأسري.

تعزيز النمو في قطاع الثقافة والترفيه

يحرص البنك العربي الوطني على تمويل وجهات ترفيهية عالمية المستوى بهدف إثراء جودة الحياة، ودعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تطمح إلى زيادة إنفاق الأسر على الأنشطة الثقافية والترفيهية من 2.9% إلى 6.0%. وموّل البنك في عام 2024 مشروعاً ترفيهياً رائداً يُعدّ نقلة نوعية في مشهد الترفيه الوطني، ويضم وجهات ترفيهية بمعايير عالمية. ولا يقتصر دعمنا على التمويل فحسب، بل يشمل أيضاً تقديم خدمات مصرفية مخصصة للمؤسسات الناشئة والراسخة العاملة في هذا القطاع الواعد، سواء كانت شركات كبيرة أو صغيرة ومتوسطة. ويُجسّد التزامنا بالمشهد الثقافي دعمنا لأسبوع الأزياء في الرياض، والمشاركة الفاعلة في موسم الرياض، حيث حصل البنك على حقوق تسمية إحدى المناطق خلال موسم الرياض ليصبح اسمها اليوم "anb Arena"، ونحن مستمرون في استكشاف الفرص الواعدة لتمويل ورعاية وترويج المبادرات التي تثرى الحياة الثقافية وتدفع عجلة النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع رؤية السعودية الطموحة 2030.



وتعتمد الإدارة نهجاً استباقياً في رصد وتفعيل المبادرات ذات الأولوية التي تُمثّل ركيزة أساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمملكة. ويستند هذا النهج إلى شبكة علاقات استراتيجية تجمع البنك مع الجهات الرائدة المعنية بتنفيذ برامج رؤية السعودية 2030. وتشمل مساهمات الإدارة تقديم الخدمات المصرفية والمالية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للتحوّل الوطني، مثل: التصنيع، والسياحة، والترفيه، والإسكان، والطاقة المتجددة.

وتمضي إدارة تحقيق الرؤية في بناء شراكات طويلة الأجل لا تقتصر على دفع عجلة النمو لعملائنا فحسب، بل تترجم أيضاً التزام البنك بدعم أهداف التحوّل الاقتصادي الشامل، مع مراعاة مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية.

نتناول في الفقرات التالية إسهامات البنك النوعية ضمن كل ركيزة من ركائز رؤية السعودية 2030.

يعدّ تنوع الاستثمارات بعيداً عن القطاعات النفطية أحد المحاور الرئيسية للتصدي لتحديات تغيّر المناخ، وتتناغم مبادراتنا البيئية مع جهود المملكة الطموحة، مثل "مبادرة السعودية الخضراء"، و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون، والبرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة. ويسهم البنك بفعالية في تمويل المشاريع المستدامة التي تدعم هذه التوجهات، وتشمل مجالات حيوية مثل الطاقة المتجددة، وتطوير العقارات الخضراء، والبنية التحتية للمياه، بما يعزّز التزام المملكة بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، تماشياً مع مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء.

إدارة تحقيق الرؤية

تؤدي إدارة تحقيق الرؤية، منذ تأسيسها عام 2022 دوراً محورياً في موازنة أعمال البنك ومبادراته مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد نجحت الإدارة في استثمار الفرص المتاحة في القطاع العام، ما أدى إلى تحقيق نمو استثنائي في الودائع، بلغت نسبته عشرة أضعاف خلال عام 2024، مما يؤكّد موقع البنك كشريك استراتيجي في دعم مشاريع التحوّل بالمملكة والنهوض بها.

التوافق مع المعايير الوطنية تنمة

اقتصاد مزدهر

تحفيز التنوع الاقتصادي

يواصل البنك العربي الوطني جهوده لدعم التحول الاقتصادي الشامل، من خلال التركيز على تمويل المشاريع الحيوية للقطاعات الاستراتيجية التي تُسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتشمل هذه القطاعات الحيوية السياحة، والترفيه، والطاقة المتجددة، إلى جانب الإصلاحات الاجتماعية والثقافية الرامية إلى إرساء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة. كما تُسهم هذه الجهود في دعم أحد الأهداف الرئيسية للرؤية والمتمثل في رفع الإيرادات غير النفطية من 163 مليار ريال سعودي إلى تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030.

وتميّز عام 2024 بمشاركتنا في تمويل عدد من المشاريع الطموحة، أبرزها الدخول في اتفاقية تسهيل ائتماني مشترك بقيمة 10 مليارات ريال سعودي لمشاريع "يوم"، الوجهة المستقبلية الأبرز ضمن برامج التحول الوطني. كما قاد البنك، بصفته المنظم الحصري، تحالفاً مصرفياً لتمويل مشروع "الأفنيوز - الخير"، بقيمة 4.35 مليار ريال سعودي من إجمالي تمويل المشروع البالغ 7.2 مليار ريال سعودي، والذي يتضمن مركزاً تجارياً وبرجين متعددي الاستخدامات، والمتنظر تشييده عام 2027. وقد نال هذا التمويل جائزة "صفة العام" عن فئة التطوير العقاري لمشروع "جودة الحياة" خلال حفل توزيع جوائز "Global Banking & Markets" المخصصة للصفقات الأكثر ابتكاراً وريادة في المملكة العربية السعودية خلال عام 2024.

دعم نمو قطاع الطيران

يقدم البنك العربي الوطني حلاً تمويلية طويلة الأجل تُسهم في دعم تطور قطاع الطيران بالمملكة، وتولى البنك في عام 2024، ترتيب تسهيلات ائتمانية مشتركة بقيمة 5 مليارات ريال سعودي لصالح شركة طيران الرياض، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدراتها التشغيلية ودعم خططها التوسعية. وتأتي هذه المبادرة في سياق رؤية السعودية لتطوير قطاع الطيران، والتي تهدف إلى رفع عدد المسافرين سنوياً إلى 330 مليون مسافر، وتوسيع شبكة الوجهات إلى أكثر من 250 وجهة عالمية، وزيادة سعة الشحن الجوي إلى 4.5 مليون طن سنوياً.

تعزيز التنمية السياحية

يواصل البنك العربي الوطني دعمه الفاعل لقطاع السياحة، باعتباره أحد المحاور الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، والتي تستهدف رفع مساهمة القطاع إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب 150 مليون زائر سنوياً، وتوفير 1.6 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030. وقد عمل البنك على تعزيز شراكته الاستراتيجية مع صندوق التنمية السياحي، من خلال تمويل عدد من المشاريع النوعية المصممة لتقديم تجارب سياحية عالمية المستوى، وجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم. وتُجسد هذه المبادرات التزام البنك بدعم هذا القطاع الحيوي والمساهمة في ترسيخ مكانة المملكة كوجهة عالمية. بالتعاون مع شركاء من القطاعين العام والخاص، بما يدفع عجلة الاقتصاد الوطني ويعزز تنوعه.

دعم الصادرات غير النفطية

عزز البنك العربي الوطني خدماته في مجال التمويل التجاري في إطار استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تنسجم مع مستهدفات رؤية 2030، التي تطمح إلى رفع مساهمة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وأبرم البنك خلال العام شراكة استراتيجية مع بنك التصدير والاستيراد السعودي لتنفيذ برنامج إصدار الضمانات البنكية، بما يدعم الشركات الوطنية ويوسع من قاعدة صادراتها غير النفطية. ويعمل حالياً على تطوير نطاق خدمات التمويل التجاري وتحسين الكفاءة التشغيلية، لضمان تقديم حلول فعالة تُعزز تنافسية الصادرات السعودية عالمياً.

زيادة مساهمة القطاع الخاص

يواصل البنك العربي الوطني ترسيخ مكانته كشريك موثوق في مسيرة التنمية الاقتصادية، عبر تعزيز تعاونه مع عملائه في مجالات تمويل الشركات والمشاريع، لا سيما في القطاعات ذات النمو المرتفع، فضلاً عن مواصلة أداء دوره المحوري في تقديم الخدمات المالية وتوفير التمويل للقطاع الخاص، مع تركيز خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق المستهدف الطموح لرفع مساهمة القطاع الخاص غير النفطي من 40% إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأبرم البنك شراكة استراتيجية مع "برنامج كفاءة"، البرنامج الوطني لضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تعزيز قدرة هذه الشريحة الحيوية على الوصول إلى التمويل وتوسيع أعمالها. كما يقدم البنك من خلال قسم العمليات المصرفية المطور، حزمة متكاملة من الحلول المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء من الشركات، مدعومة بمبادرات واسعة في التمويل التجاري، تُسهم في دفع عجلة نمو الأعمال وزيادة تنافسيتها في إطار مساعي البنك بدعم التحول الاقتصادي المستدام للمملكة.

تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر

يظطلع البنك العربي الوطني بدور محوري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال دعم المشاريع الكبرى وتمويلها عبر برنامج إصدار استراتيجي، بما ينسجم مع مستهدف رؤية السعودية 2030 بزيادة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% إلى 5.7%. ويسعى البنك من خلال هذا التوجه إلى تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، تسهم في تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي، وتعزز من مكانة المملكة كمركز اقتصادي عالمي للاستثمار والتعاون الدولي.

تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يُولي البنك العربي الوطني اهتماماً استراتيجياً بتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من دوره المحوري في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على النفط، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، التي تستهدف رفع مساهمة هذا القطاع الحيوي في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%. ويواصل البنك توسيع نطاق شراكاته الاستراتيجية، لا سيما مع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة - أحد بنوك التنمية الحكومية - ومع صندوق التنمية السياحي وجهات حكومية أخرى، بهدف تقديم حلول تمويلية متخصصة وبرامج ضمان مبتكرة تيسر لهذه المنشآت الوصول إلى التمويل اللازم للنمو والتوسع في مختلف القطاعات.

كما أبرم البنك اتفاقيات مع جهات شبه حكومية لتوفير الضمانات اللازمة التي تُمكن هذه المنشآت من الوصول إلى التمويل، بالتوازي مع تطوير حزمة من المنتجات والخدمات التمويلية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل متغيرات السوق المتسارعة. ولا تقتصر جهود البنك على الجانب المالي فحسب، بل تمتد إلى رعاية الفعاليات المتخصصة بهذا القطاع، وإقامة شراكات مع الجهات المتخصصة بتسريع الأعمال.

دعم تحول المملكة إلى مركز رئيسي للتجارة العالمية

يواصل البنك العربي الوطني جهوده في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي ومحور استراتيجي للتجارة الدولية، بالاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد، وتطور بنيتها التحتية، وذلك من خلال توسيع نطاق منتجات تمويل التجارة، وتطوير برامج دعم الصادرات بما يُواكب تطلعات النمو.

وعمل البنك خلال عام 2024 على توسيع نطاق خدمات الضمان لتشمل 23 فرعاً من فروع مصرفية الأفراد المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، مما أتاح لقاعدة أوسع من العملاء الوصول إلى حلول تمويل التجارة بسهولة وكفاءة. وينطلق البنك إلى عام 2025 برؤية طموحة تتضمن تحديث وتوسيع برامج تمويل التجارة، وتقديم حلول أكثر ابتكاراً، تدعم حركة التجارة العالمية، وترسخ موقع المملكة في المشهد الاقتصادي العالمي.



التوافق مع المعايير الوطنية تنمة

وطن طموح

تعزيز الأمن المالي للأفراد والأسر

نركز على توسيع نطاق منتجات الادخار والودائع لأجل وتحسينها بما يعزز الأمن المالي للأسر ويدعم هدف رؤية 2030 برفع نسبة مدخرات الأسر من 6% إلى 10% من دخلها السنوي. ونقدم حلولاً ادخارية مبتكرة وعروضاً تنافسية تُساعد المواطنين على بناء مدخرات قوية تُؤمن مستقبلهم. ونُكرس ثقافة الادخار طويل الأجل كركيزة من ركائز الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية.

دعم عمليات التوظيف وتنوع القوى العاملة

نواصل جهودنا في استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، وتمكين المرأة، وتعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة تُشجع على التميز في مختلف مستويات البنك. ونُطور مسارات مهنية واضحة، ونُقدم برامج تدريب وتأهيل تواكب طموحات موظفينا ونستثمر في قدراتهم. كما نُكثف جهودنا لتمكين الكوادر الوطنية الشابة وتوفير فرص مهنية مميزة ترسخ مكانة البنك العربي الوطني كجهة التوظيف المفضلة في القطاع المصرفي السعودي، بما ينسجم مع مستهدفات

رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%. وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 30% بحلول عام 2030.

ترسيخ ثقافة التطوع

نُفعل مبادراتنا التطوعية عبر برامج مجتمعية نوعية، من أبرزها "في عون ضيوف الرحمن"، الذي شارك فيه 800 متطوعاً ومتطوعة من الشباب السعودي المؤهل قدموا خلاله العون والمساعدة لأكثر من 143,000 حاجاً من ضيوف بيت الله الحرام، وساهموا بتيسير أداء مناسكهم بروح من العطاء والمسؤولية. ونواصل العمل على تعزيز ثقافة التطوع داخل البنك من خلال تحفيز موظفينا على المشاركة الفاعلة، ودعم المبادرات التي ترسخ قيم العطاء المجتمعي، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 في توسيع نطاق التطوع وتمكين المؤسسات.



03

البيئة

50	نظرة عامة
51	استراتيجية المناخ
54	تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة
55	إدارة النفايات
56	ترشيد استهلاك المياه



نظرة عامة

تجسد سياسات البنك العربي الوطني التزامه العميق بمبادئ الاستدامة البيئية، انسجاماً مع رؤية السعودية 2030 التي تُدرك حجم التحديات المناخية العالمية، وتركّز على خفض الانبعاثات، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام. وندعم رؤية السعودية في ترشيد استخدام الموارد، خاصةً في إدارة المياه، إلى جانب حماية الإرث الطبيعي بما يشمل من غطاء نباتي، ومحيطات، وتنوّع حيوي غني.

ونطلق من قناعة راسخة بأن الأثر الأكبر الذي يمكن أن نُحدثه بيئياً لا ينبع فقط من تقليص بصمتنا التشغيلية المحدودة، بل من خياراتنا التمويلية المؤثرة، إذ نُسخّر إطارنا للتمويل المستدام في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيراً، مثل الطاقة والطيران، بما يُسهم في خفض الانبعاثات الكربونية. ونُخطط لتوسيع هذا الإطار ليشمل قطاعات جديدة ضمن جهود إزالة الكربون، مع التركيز على معالجة انبعاثات النطاق الثالث من خلال قياس الانبعاثات الممولة، ووضع أهداف طموحة لخفضها، وصولاً إلى تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060 أو قبل ذلك.

ونعزّز جهودنا في حماية التنوع البيئي وتوسعة الرقعة الخضراء، دعماً لأهداف المملكة البيئية، حيث نُشارك بفعالية في المبادرات الوطنية الطموحة مثل "السعودية الخضراء" و"الرياض الخضراء"، من خلال توسيع تمويلنا لمشاريع التشجير التي تجسّد إيماننا العميق بدور الغطاء النباتي والحياة البرية في تحقيق التوازن البيئي والاستدامة.

وتموّل مشاريع بيئية رائدة من خلال السندات الخضراء التي يطرحها البنك، مساهمين في دفع عجلة التحوّل نحو التمويل الأخضر عالمياً. ونفخر بشراكتنا في مبادرة "WAVE"، التي تُعدّ ثمرة التعاون بين مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار ووزارة الطاقة وتركز على حماية المحيطات واستدامتها، من خلال بناء شراكات دولية فعّالة تربط بين أصحاب المصلحة وتتصدى لتدهور النظم البيئية البحرية.

وواصل تطوير عملياتنا الداخلية لتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى وتقليل الأثر البيئي، من خلال اعتماد الحلول الرقمية في فتح الحسابات وتقديم طلبات القروض، ما أثمر عن تخفيض استهلاك الورق بشكل ملحوظ. كما خصصنا صناديق لإعادة التدوير في مواقع استراتيجية بفرعنا ومكاتبنا، لنشر ثقافة إعادة التدوير والحد من النفايات.

ونرى في التعاون مع المنظمات غير الربحية المعنية بالبيئة فرصة لتعزيز أثرنا البيئي. ونؤمن بأن بناء شراكات استراتيجية مع تلك الجهات سيسهم في ضمان استمرارية مساهماتنا ضمن الجهود الوطنية الهادفة إلى بناء مستقبل أكثر استدامة بيئياً في المملكة.



استراتيجية المناخ

لا شك أن التحوّل نحو مزيج الطاقة الأمثل، والأكثر كفاءة والأقل تكلفة في إنتاج الكهرباء يُسهم في إعادة تشكيل مشهد الطاقة في الشرق الأوسط، ويُعزّز من فرص التنوع الاقتصادي في المنطقة، إلى جانب ترسيخ حضور المنطقة في سوق الطاقة العالمي. وتُسارع المملكة في خطواتها نحو هذا التحوّل عبر استثمارات ضخمة في مصادر الطاقة المتجددة، مدفوعةً ببرنامج وطني طموح يهدف إلى توليد 50% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

ويُعدّ البرنامج الوطني للطاقة المتجددة أحد المحاور الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ يستهدف جذب استثمارات خاصة تتجاوز 380 مليار ريال سعودي للمساعدة في زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي مصادر الطاقة إلى 70 جيجاواط، منها 40 جيجاواط من الطاقة الشمسية. ويفتح هذا التوجه أفقاً واسعة أمام البنك العربي الوطني لتقديم حلول تمويلية مبتكرة، كما يتقاطع مع مبادرة السعودية الخضراء، التي يحرص البنك على دعمها من خلال مساهمات فاعلة في عدد من مبادراتها الاستراتيجية.

يدير البنك العربي الوطني عملياته ضمن اقتصاد الخدمات، مما يجعل بصمته الكربونية المباشرة محدودة نسبياً، سواء ضمن انبعاثات النطاق الأول (الانبعاثات المباشرة من المصادر التي يملكها البنك أو يسيطر عليها) أو الثاني (الانبعاثات غير المباشرة من مشتريات البنك من الطاقة). لكن التأثير الحقيقي يكمن في انبعاثات النطاق الثالث، والتي تشمل الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عبر سلسلة القيمة. وفي هذا الإطار، نُجري تقييماً دقيقاً لانبعاثات محفظتنا الاستثمارية، ونواصل التزامنا بإدارة هذا الأثر بمسؤولية، بالتوازي مع دعم عملاتنا في مسيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

نُدرِك أن تحقيق الحياد الصفري يتطلب تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وهو ما تُشجّع عليه مبادرة السعودية الخضراء، التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030. ويعتمد هذا النهج على تصميم منتجات طويلة العمر، وإعادة استخدامها وتدويرها، ما يُطيل دورة حياة الموارد، ويُقلّل الحاجة لاستخلاص مواد جديدة، وبالتالي يُخفّض الانبعاثات. كما يُسهم استرداد الموارد من النفايات في تعزيز التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، بما يضمن بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

نُطبّق أفضل المعايير الدولية في قياس ورصد انبعاثاتنا، ونضع أهدافاً طموحة ومبنية على بيانات دقيقة لقطاعي الطاقة والطيران. ونهدف إلى خفض كثافة الانبعاثات في محفظتنا الاستثمارية للطاقة والطيران بنسبة تتجاوز 20%، في خطوة استراتيجية تواكب جهود المملكة في قيادة مسار التحول المناخي عالمياً.

إزالة الكربون من انبعاثاتنا الممولة

يُعرّف بروتوكول غازات الاحتباس الحراري انبعاثات الفئة 15 ضمن النطاق الثالث بالانبعاثات الكربونية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، بما يشمل الأسهم وأدوات الدين، وتمويل المشاريع غير المُدرجة في النطاقين الأول والثاني. وتُشكّل هذه الانبعاثات، التي تُطلق عليها اسم "الانبعاثات الممولة"، نحو 95% من إجمالي بصمتنا الكربونية، ما يجعلها محوراً رئيسياً لجهودنا في خفض الانبعاثات.

نحسب هذه الانبعاثات وفقاً للمعادلة التالية: الانبعاثات الممولة = حجم الانكشاف التمويلي (بالريال السعودي) / [القيمة السوقية للمؤسسة (للشركات المدرجة) أو إجمالي الموجودات (للشركات غير المدرجة)] × إجمالي انبعاثات العميل. أما في حالة المشاريع، فنستخدم المعادلة التالية: الانبعاثات الممولة = حجم الانكشاف التمويلي (بالريال السعودي) / قيمة المشروع (أدوات الدين + حقوق الملكية) × إجمالي انبعاثات المشروع.

نُركّز في استراتيجيتنا على خفض الانبعاثات من خلال محفظتنا التمويلية، وقد اخترنا قطاعي الطاقة والطيران كأولوية قصوى في هذه المرحلة. ومن أجل فهم أعمق ودقة أكبر، قمنا بتقسيم كل قطاع إلى قطاعات فرعية ضمن سلسلة القيمة الخاصة به.

استراتيجية المناخ تنمة



الطيران

صنّفنا القطاع إلى ثلاث فئات: البنية التحتية والخدمات (مثل المطارات)، والتصنيع (صناعة الطائرات)، والتشغيل (شركات الطيران). ونركز على شركات الطيران لكونها صاحبة النصيب الأكبر من الانبعاثات في القطاع. ومن الانبعاثات المُؤولة في هذا القطاع على حد سواء.



الطاقة

صنّفنا الشركات إلى ثلاث فئات رئيسية: شركات الإنتاج (توليد الكهرباء)، وشركات النقل (نقل الكهرباء)، وشركات التسويق (البيع والتوزيع). وقد وضعنا توليد الكهرباء في صدارة أولوياتنا نظراً لكونه المصدر الأكبر لانبعاثات هذا القطاع.

نعمد في جمع بيانات الانبعاثات على المصادر العامة وتقارير الإفصاح، وفي حال عدم توفرها، نلجأ إلى طرق تقدير تصاعديّة قائمة على الإنتاج. فعلى سبيل المثال، وبالنسبة لقطاع الطيران، قمنا بتحليل عدد الرحلات الجوية والمسافات المقطوعة عبر أساطيل عملاتنا بالكامل للوصول إلى تقدير دقيق لانبعاثاتهم.

مقاييس تحديد الأهداف

نعمد على ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس الانبعاثات الممولة وتحديد الأهداف المرتبطة بها، وهي: الانبعاثات المطلقة (بالأطنان المكافئة لثاني أكسيد الكربون)، وكثافة الانبعاثات الاقتصادية (طن مكافئ/ريال سعودي)، وكثافة الانبعاثات المادية (جرام ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعة). ونركز في البنك العربي الوطني على تقييم خط الأساس لانبعاثاتنا وتحديد أهداف طموحة لخفضها، وذلك باستخدام مقياس الكثافة المادية كأداة رئيسية لقياس التقدم، خاصة في قطاعي الطاقة والطيران، بما يتوافق مع المعايير المعتمدة في القطاع المالي.

قطاع الطاقة

يُشكّل قطاع الطاقة أحد أبرز مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم، إذ يُسهم بأكثر من 30% من الانبعاثات، لا سيما تلك الناجمة عن الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري. وهنا تبرز الحاجة المُليخة إلى تقليص الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الكهرباء، من خلال تعزيز الاعتماد على بدائل مستدامة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، خاصة مع تزايد جهود التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة. وبينما تشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي على الكهرباء سيرتفع بنسبة قد تصل إلى 161% بحلول عام 2050، مدفوعاً بزيادة كهربة قطاعات الصناعة، والنقل، والمباني، يتوقع أن تُشكّل الطاقة المتجددة ما نسبته 88% من إجمالي توليد الكهرباء العالمي في ذلك العام، مما يُبرز الحاجة إلى تحديث شبكات النقل، وتطوير تقنيات فعالة لتخزين الطاقة المتجددة المتقطعة.

ونحرص في البنك العربي الوطني على تكوين صورة دقيقة حول الانبعاثات ووضع خط أساس يمكن البناء عليه من خلال تصنيف شركات الطاقة إلى ثلاث فئات رئيسية: شركات الإنتاج (توليد الكهرباء)، وشركات النقل (نقل الكهرباء)، وشركات التسويق (البيع والتوزيع). ونستخدم مقياس "كثافة الانبعاثات المادية" لاحتساب الأثر البيئي لكل شركة، ويُقاس بالكيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاواط ساعة من الطاقة المنتجة. وتُحتسب هذه الكثافة على مستوى كل محطة كهرباء، بالاستناد إلى سعتها التشغيلية، ونوع التقنية المستخدمة، وموقعها الجغرافي. ووفقاً لهذا المقياس، يبلغ متوسط كثافة الانبعاثات في محفظتنا الحالية للطاقة (النطاق الأول) أكثر من 500 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاواط ساعة.

ونركز على خفض هذه الانبعاثات بشكل ملموس من خلال موازنة محفظتنا التمويلية في قطاع الطاقة، عبر دعم الشركات التي تمتلك استراتيجيات واضحة وخططاً طموحة للتحول المستدام. كما نسعى إلى توسيع شراكاتنا مع الشركات الرائدة في قطاع الطاقة النظيفة، لا سيما مطوري مشاريع الطاقة المتجددة. ويأتي هذا الالتزام في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى تمكين استثمارات فعالة تُمثل جزءاً من مستقبل أكثر كفاءة في إنتاج الطاقة، وتسهم في تسريع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

500+ كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاواط ساعة

متوسط كثافة الانبعاثات في محفظتنا الحالية للطاقة

100+ غرام من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر

متوسط كثافة الانبعاثات في قطاع الطيران



قطاع الطيران

يشهد قطاع الطيران العالمي توجهاً متسارعاً نحو النمو، مع توقعات بوصول عدد المسافرين حول العالم إلى نحو 5.6 مليار مسافر بحلول عام 2030، مدفوعاً بازدياد الترابط الدولي وتنامي قطاع السياحة. ورغم هذا النمو، يظل خفض الانبعاثات في هذا القطاع تحدياً كبيراً، نظراً لطول دورة حياة الطائرات، واعتمادها شبه الكامل على وقود الطيران التقليدي. ويُعدّ وقود الطيران المستدام أحد الحلول الواعدة، غير أنه لا يزال يُمثل أقل من 1% من إجمالي الوقود المستخدم، ما يُبرز الحاجة المُليخة لتسريع اعتماده وتوسيع نطاق استخدامه.

ونحرص في البنك العربي الوطني على قياس انبعاثات هذا القطاع بشكل دقيق من خلال تصنيف شركات الطيران إلى ثلاث فئات رئيسية: البنية التحتية والخدمات (مثل المطارات)، والتصنيع (صناعة الطائرات)، والتشغيل (شركات الطيران). ونُبقي التركيز ضمن عمليات شركات الطيران، باعتبارها المصدر الأكبر لانبعاثات في هذا القطاع. ونقيس الأثر البيئي من خلال "كثافة الانبعاثات المادية"، التي تُحتسب بقسمة إجمالي انبعاثات شركة الطيران على مجموع كيلومترات الركاب المحققة للإيرادات. ويستند هذا الحساب إلى بيانات دقيقة تشمل نوع الطائرة، واستهلاك الوقود، وعدد المقاعد المستخدمة، باستخدام معامل انبعاث الكيروسين البالغ 3.16 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ لكل كيلوغرام من الكيروسين. وتُظهر محفظتنا الحالية في قطاع الطيران كثافة انبعاثات تتجاوز 100 غرام من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر يقطعه مسافر محقق للإيرادات.

إدارة النفايات

نسعى لأن نكون في طليعة الجهات الرائدة في المملكة في مجال إدارة النفايات والتدوير بحلول عام 2030، انسجاماً مع طموحاتنا في تبني أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومع مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء. ونعتمد في هذا التوجّه على رؤية شاملة تضع الإدارة المستدامة للنفايات في قلب استراتيجيتنا البيئية.

واعتمدنا حلولاً رقمية متقدمة لفتح الحسابات، أسهمت في خفض استهلاك الورق في عملياتنا بأكثر من 80%. كما قمنا بتوفير صناديق لإعادة التدوير في مواقع استراتيجية داخل منشآتنا، بهدف تعزيز ثقافة الاقتصاد الدائري بين الموظفين، وتشجيع ممارسات تقليل البصمة البيئية الناتجة عن أنشطتنا اليومية. وقد بلغ حجم النفايات الورقية الناتجة، بما يشمل الكرتون ومواد التغليف، نحو 84.15 طن في عام 2024. وسنبدأ اعتباراً من عام 2025 في توسيع نطاق جمع البيانات البيئية ليشمل فئات إضافية من النفايات المكتبية، مثل البلاستيك والكرتون، ما يسهم في رفع دقة الرصد والتحليل.

ونطبّق أعلى المعايير البيئية في جميع ممارسات التخلص من النفايات، وفقاً للأنظمة المحلية والدولية المعتمدة. ونؤمن بأن نجاح هذه الجهود لا يتحقق إلا من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة؛ ولهذا نُحفّز الموظفين والعملاء والموردين على المشاركة في مبادراتنا للاستدامة، وترسيخ ثقافة تقليل النفايات.

كما بادرنّا إلى إيقاف تشغيل عدد كبير من الطابعات في مختلف أقسام البنك، في إطار التزامنا بمبادرة "مكاتب بلا ورق"، في خطوة عملية تجسد توجهنا نحو تقليل الاعتماد على الموارد، وتأسيس بيئة عمل رقمية أكثر كفاءة واستدامة.

وسنواصل تعزيز أدائنا في إدارة النفايات وتقديم نموذج يُحتذى به في القطاع المصرفي، عبر مبادرات مستهدفة، والالتزام لا يلبس بتحقيق أثر بيئي إيجابي على المدى الطويل.

نلتزم بتطبيق مبادئ مبادرة السعودية الخضراء المتعلقة بإدارة النفايات، والتي تشمل ما يلي:



تعزيز عملية إعادة التدوير: من خلال التركيز على رفع نسبة المواد المُعاد تدويرها، بما يُخفّف الضغط على الموارد الطبيعية.



تقليل إنتاج النفايات: عبر تشجيع أنماط الاستهلاك الأكثر وعياً وكفاءة، وتصميم منتجات تقلل الاعتماد على التغليف، واعتماد ممارسات تعزّز إعادة الاستخدام والتدوير.



رفع الوعي وتعزيز المشاركة المجتمعية: بإطلاق مبادرات تثقيفية لنشر الوعي بين الأفراد والمؤسسات حول أهمية الإدارة المسؤولة للنفايات ودورها في استدامة الموارد.



التخلص المسؤول من النفايات: عبر الالتزام بأليات آمنة وفعالة للتعامل مع النفايات غير القابلة لإعادة الاستخدام، خصوصاً النفايات الخطرة.

تغيّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة

نولي في البنك العربي الوطني أهمية بالغة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن هذا التحسين لا يسهم فقط في خفض التكاليف التشغيلية، بل يُعد ركيزة أساسية لتقليل أثرنا البيئي. ونواصل التزامنا برفع كفاءة استهلاك الطاقة في جميع فروعنا ومكاتبنا من خلال مجموعة من المبادرات المستدامة.

ونُعزّز هذا الالتزام من خلال خطوات عملية تستهدف الحد من الانبعاثات في منشآتنا، لا سيما من خلال التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة. ونعمل على تحديث نظام إدارة المبنى في مقرنا الرئيسي بهدف رفع كفاءة أنظمة التبريد والإضاءة، ما يسهم في تقليل الاستهلاك وتعزيز الأداء البيئي. وقد بلغ إجمالي استهلاك الكهرباء في مقر البنك لعام 2024 نحو 39,146,731 كيلوواط ساعة.



19,573.36

انبعاثات النطاق الثاني (طن ثاني أكسيد الكربون)



39,146,731

استهلاك الكهرباء (كيلوواط ساعة)

وأطلقنا خدمة حافلات مكوكية تنقل الموظفين من محطات القطار إلى مقر البنك، ما أسهم في تقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، وسهّل الوصول إلى وسائل النقل العام. وقد انعكست هذه المبادرة بشكل مباشر على خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن التنقل، مؤكدة التزامنا بتعزيز أنماط تنقل أكثر كفاءة واستدامة.



ترشيد استهلاك المياه

تُدير استهلاك المياه في البنك العربي الوطني بكفاءة عالية، إذ يقتصر استخدامنا على أغراض محددة، مثل الوضوء والتنظيف داخل الفروع والمكاتب، مما يجعل بصمتنا المائية محدودة من حيث النطاق والتأثير.

وندرک أن التأثير الإيجابي الأكبر للبنك في ملف المياه يتحقق من خلال المشاريع التي نمولها. لذا نُركّز على تمويل المبادرات التي تُوفّر مياهًا نظيفة وأمنة وفعالة بيئيًا، بما ينسجم مع استراتيجيتنا للتمويل المستدام ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية. كما يُترجم التزامنا بتمويل العقارات الخضراء إلى دعم مطوري المشاريع في تبني تقنيات ذكية لإدارة المياه، بما يُساهم في ترشيد الاستهلاك وحماية الموارد.

ونعتمد في ذلك على إمدادات الشبكة الوطنية للمياه في المملكة، التي تستمد مياهها من أربعة مصادر رئيسية، أبرزها محطات التحلية التي تُحول مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب، وتُساهم كذلك المياه الجوفية المستخرجة من الطبقات العميقة، والمياه السطحية من الأنهار والخزانات، ومياه الصرف المُعالجة، في دعم استدامة الإمدادات. ويُعزز هذا التنوع في المصادر استقرار الشبكة وموثوقية الخدمة في مختلف الاستخدامات السكنية والتجارية.



بلغ إجمالي استهلاك البنك من المياه

50,565.96

متر مكعب في المقر الرئيسي.

ونضمن أن استخدامنا للمياه لا يُخلّ بالتوازن البيئي ولا يُؤثر سلباً على التنوع الحيوي بفضل المعالجة البيئية لمياه الصرف ضمن الشبكة الوطنية. وبدأنا بتنفيذ آليات دقيقة لقياس استهلاك المياه وتحديد خطوط أساس واضحة، تُساهم في وضع أهداف قابلة للتنفيذ نحو مزيد من الكفاءة وتقليل الهدر بما يتفق واستراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.





04

موظفونا والمجتمع

60

61

66

نظرة عامة

موظفونا

مجتمعنا

نظرة عامة

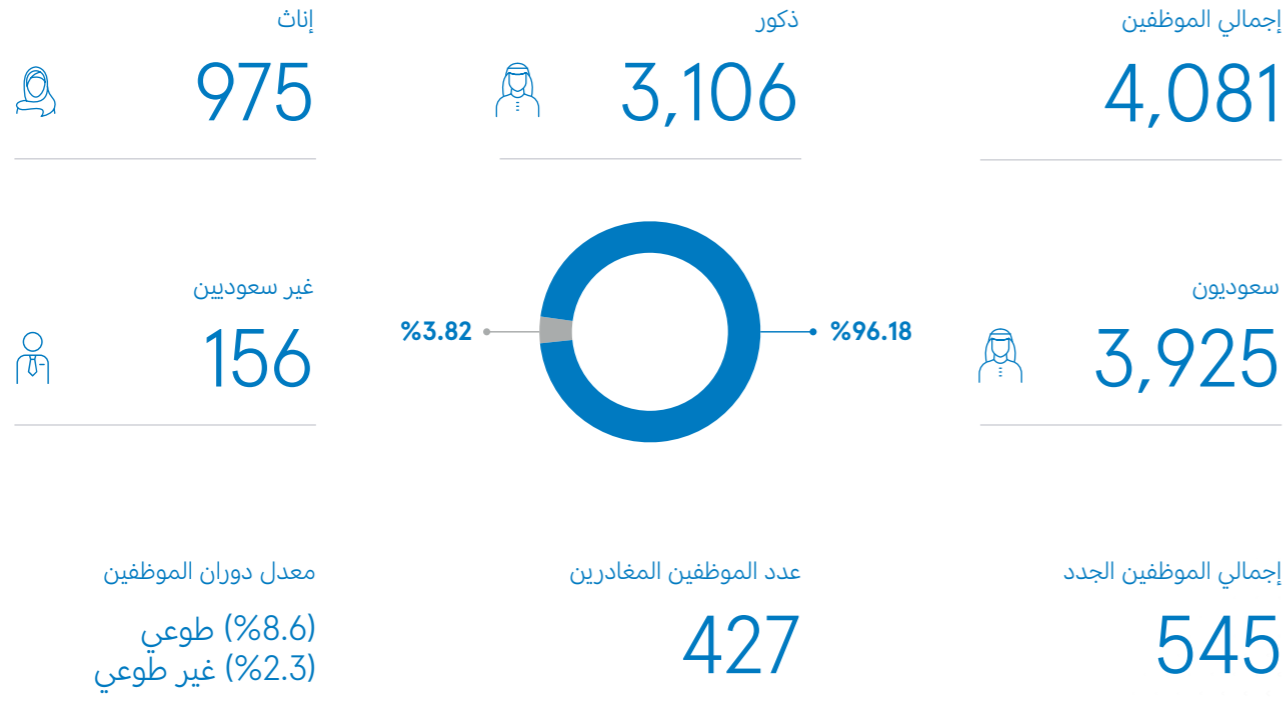
نؤمن في البنك العربي الوطني بأن موظفينا هم القلب النابض لنجاحنا، ومن هذه القناعة نطلق لبناء بيئة عمل تحتضن التنوع، وترسخ مبادئ الشمولية، وتُعزز روح الانتماء. ونعمل على جذب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها عبر خطط تطوير فردية وبرامج تدريب شاملة على القيادات، تُمكن كل موظف من تنمية مهاراته وتحقيق طموحاته المهنية. كما نُكزس ثقافة التقدير والتحفيز من خلال مبادرات نوعية تُسلط الضوء على الإنجازات وتحتفي بالتميز، وندعم بيئة عمل مفتوحة قائمة على الحوار وسياسة الباب المفتوح، ما يسهم في ترسيخ روح التعاون والابتكار والعمل الجماعي.

ونسعى باستمرار للارتقاء بجودة حياة موظفينا من خلال تقديم حوافز مالية تنافسية، وأنظمة دعم شاملة تُراعي احتياجاتهم، إذ إن التزامنا بخلق بيئة متنوعة وشاملة لا يسهم فقط في تعزيز الرضا الوظيفي، بل يدعم أيضاً النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي في المملكة. وتُرشح دعائم مستقبل مستدام يجمع بين رفاهية الموظفين وخدمة المجتمع من خلال الربط الوثيق بين استراتيجيتنا للموارد البشرية واحتياجات المجتمع، وبما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تضع رفاهية الإنسان وتمكينه في صدارة أولوياتها.

ولا يتوقف التزامنا عند حدود بيئة العمل، بل يمتد ليشمل دعم المجتمع من خلال مبادرات هادفة، مثل تقديم المنح التعليمية والمساعدات الطبية لغير القادرين. كما نُسهم بفعالية في البرامج التطوعية، مثل خدمة الحاج ودعم الأنشطة الخيرية، في تعبير صادق عن التزامنا برفاهية المجتمع.

موظفونا

تُجسد في البنك العربي الوطني قناعة راسخة بأن الموظف هو قلب المؤسسة النابض، وعنصرها الأهم في تحقيق التميز. وقد شكّل عام 2024 محطة فارقة في تعزيز هذا الدور، حيث ساهمت إدارة الموارد البشرية بشكل جوهري في صياغة استراتيجية واضحة للكفاءات، وتعزيز هوية البنك وثقافته الداخلية، وترسيخ قيم العمل، وتعزيز مشاركة الموظفين في صنع القرار، بما يرسخ مكانتنا كأحد أبرز البنوك في المملكة.



موظفونا تنمة

استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها

لا يتّخر البنك العربي الوطني جهداً في تهيئة بيئة عمل تحفّز على الإبداع، وتُمكن الأفراد من إطلاق طاقاتهم الكامنة والارتقاء بأدائهم بثقة واستقلالية، إذ نؤمن أن الأداء المتميّز يبدأ من رؤية واضحة، وشعور حقيقي بالأثر الذي يُحدثه كل موظف. لذا، نغرس في ثقافتنا المؤسسية روح المبادرة والتفكير المستقبلي، ونعمل على ترسيخها في كافة مستويات العمل، لبنني منظومة عمل متكاملة تُلهم الإنجاز وتدفع بعجلة الابتكار نحو مستقبل أكثر استدامة.

ونحرص على ترسيخ ثقافة تواصل قائمة على الانفتاح والثقة، من خلال تبني سياسة "الباب المفتوح" التي تتيح للموظفين التعبير عن أفكارهم وملاحظاتهم بكل شفافية، والتفاعل المباشر مع القيادات. ونؤمن بأن التقدير هو جوهر التحفيز، لذلك نُكرّم الإنجازات اللافتة عبر برامج مصممة خصيصاً للاحتفاء بمن يتجاوزون التوقعات، ويُسهمون بفعالية في تحقيق رؤية البنك وإضافة قيمة ملموسة لمسيرته.

ونرسخ ثقافة التعاون والعمل الجماعي، إذ نُشجّع مواردنا البشرية على تنسيق الجهود ونكامل المهارات لتحقيق الأهداف المشتركة.

ونُولي اهتماماً بالغاً بالتطوير الفردي، عبر خطط مصممة بعناية لكل موظف، تُبنى على نتائج تقييمات دقيقة تساعد على تطوير مسيرتهم المهنية في المجالات التي تناسبهم. وتؤدي "مدرسة المبيعات بالبنك العربي" دوراً محورياً في رفع كفاءة فرق المبيعات بمهارات متقدمة، فيما تلهم فعاليات مثل "الهاكاون" ضمن حملة "تطبيق القيم" الابتكار وطرح أفكار ترّكّز على تجربة العميل.

ونُدرك أهمية القيادة في صنع الفارق، لذا طوّرنّا في أكاديمية العربي برامج مخصصة لصقل المهارات القيادية بالتعاون مع أقرع الجامعات، لإعداد قادة المستقبل وتزويدهم بالأدوات اللازمة التي تعزز أثرهم داخل البنك. ونُجسّد مبادئ العدالة والشفافية في كل عمليات التوظيف، من خلال الالتزام التام بنظام العمل السعودي ولوائح البنك المركزي السعودي، وهينة السوق المالية، واستخدام قنوات استقطاب متنوعة تستهدف جذب أفضل الكفاءات. ويعمل فريق استقطاب المواهب على ترسيخ صورة البنك كجهة عمل مفضلة، من خلال توفير بيئة عمل محفزة، وإطلاق مبادرات توازن بين الحياة المهنية والشخصية، ومسارات نمو وظيفي تضمن الحفاظ على الكفاءات المتميزة.

ونُطلق برامج "تناوب الأدوار" التي تتيح للموظفين استكشاف مختلف أقسام البنك، ما يُعزز الفهم المشترك ويُثمي ثقافة التعاون ويُوسّع آفاق التعلّم. وتسهم هذه المبادرات في دعم جهود البيع المترابط والتركيز على العميل، وهما ركيزتان أساسيتان لنجاحنا. وقد دعمنا هذه التوجهات بحملات تواصل داخلية وأنظمة تقنية مرنة وسهلة الاستخدام، مما انعكس بشكل ملموس على تحسين الأداء المؤسسي.

كما نُدرك أن الحفاظ على الكفاءات لا يتحقق إلا من خلال رواتب مجزية تتماشى مع سوق العمل، وتوفر حياة كريمة لموظفينا. ونُترجم ثقافتنا المبنية على المكافأة حسب الأداء هذا التوجه إلى واقع، عبر تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس والتحقيق، بما يعزز التقييم العادل ويربط جهود الأفراد بأهداف البنك المالية، ويجتسد التزامنا بالنمو المهني الفردي والنجاح المؤسسي.

كما نُثمن الطموح الأكاديمي لموظفينا، ونُوفّر الدعم المالي اللازم لمواصلة التعليم العالي والحصول على درجات الماجستير والشهادات المهنية المعتمدة، إيماناً بأن التعلم المستمر هو ركيزة أساسية للنمو.

وشكّلت إعادة الهيكلة الاستراتيجية، بقيادة فريق التطوير المؤسسي، خطوة فارقة في مسار التحول، حيث ساعدت في تبسيط الإجراءات، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التفاعل والتكامل بين الوحدات المختلفة. ونعمل على مواءمة استراتيجية الموارد البشرية مع قيم البنك وأهدافه في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، لإطلاق العنان لإمكانات موظفينا ليكونوا سفراء للتميز، يدفعون عجلة الابتكار في القطاع المصرفي.

ونخطط في المرحلة المقبلة إلى تعزيز فرص التنقل الوظيفي الداخلي، واعتماد تقنيات متطورة في اتخاذ القرار، وتقديم مزيد من الحوافز المستندة إلى الأداء، مع توسيع نطاق التقييمات الشاملة لضمان بيئة أكثر تطوراً وتوازناً.

شرح توضيحي

تنمية المواهب وتعزيز الابتكار في البنك العربي الوطني

تقديم حلول مبتكرة تُلامس صميم أعمال البنك، سواء في المنتجات الرقمية أو الخدمات المصرفية الخاصة أو الأسواق المالية، مما أسهم في تعزيز الإبداع والتعاون والتفكير الاستراتيجي داخل فرق العمل.

وأثمرت مبادرات البيع المترابط عن جذب 12,108 عميلاً محتملاً، بنسبة نمو بلغت 57% مقارنةً بالعام السابق، ما يعكس فاعلية نموذج البيع التكاملية وتركيز الفرق على العميل كأولوية قصوى. واستقطبت فعاليات "هاكاون" أكثر من 500 موظفاً من مختلف الإدارات، قدّموا خلالها 15 حلاً مبتكراً، تم تنفيذ عدد منها فعلياً. وأسهمت هذه المشاركات في تحفيز روح الريادة لدى الموظفين، وتعزيز قدرتنا على تقديم حلول ذات قيمة مضافة لعملائنا وشركائنا.

أدت هذه الجهود المتكاملة إلى تمكين الموظفين، وتوسيع آفاقهم المهنية، ما انعكس إيجابياً على معدلات الاستبقاء، حيث انخفضت نسبة الاستقالة الطوعية من 9.08% إلى 8.55% لُترسي قاعدة متينة تُمهّد الطريق لنمو مستدام ومكانة ريادية في السوق من خلال غرس ثقافة قائمة على التميز والابتكار والعمل الجماعي.

نُولي في البنك العربي الوطني أهمية استراتيجية لتنمية محفظة العملاء واستثمار فرص البيع المترابط، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لتحقيق النمو. ونُدرك أن رأس المال البشري هو الركيزة الأهم في تحقيق هذا الطموح، لذا نُركّز جهودنا على ثلاثة محاور أساسية: الاحتفاظ بالكفاءات المتميزة، وتوسيع نطاق مشاركة العملاء، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئتنا المؤسسية.

وأعدنا في عام 2024 صياغة مفهوم "عرض قيمة التوظيف" بما يواكب تطلعات موظفينا، من خلال تعزيز برامج المكافآت الشاملة، وتوفير مسارات نمو مهني مرنة، وتحسين كفاءة العمليات الداخلية. وقد أثمرت هذه الخطوة عن جذب نخبة من الكفاءات ورفع نسبة ارتباط الموظفين بالعمل إلى 74%، مقارنةً بنسبة 54% في الاستبيان السابق.

وعزّزنا ثقافة البيع المترابط عبر استراتيجيات تواصل فعّالة، وتطوير أنظمة ذكية سهلة الاستخدام، وتشجيع العمل التكاملية بين الإدارات، كما نظمنا خمس فعاليات "هاكاون"، حفّزنا خلالها الموظفين على

رفاهية الموظفين

يضع البنك العربي الوطني رفاهية موظفيه في صميم ثقافته المؤسسية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأهميتها في خلق بيئة عمل مزدهرة، حيث تُطبق سياسات شاملة تُعنى بالصحة والسلامة، ونُرشح بيئة عملية تحفّز على الطمأنينة والشعور بالانتماء. ولم نغفل عن الصحة النفسية، فأنشأنا برامج متكاملة لتعزيزها، مثل الصالة الرياضية التي تُعد نموذجاً حياً على التزامنا بالصحة الذهنية والجسدية. كما وفرنا خيارات مرنة للعمل عن بُعد، خاصة للموظفين من ذوي الإعاقة أو غير العاملين في الخطوط الأمامية، دعماً لتنوع احتياجات كوادرنا.

ونُجري بشكل منتظم استبيانات رضا الموظفين التي تُعد أداة حيوية لفهم توقعاتهم وتقييم جودة بيئة العمل وتعزيز ارتباطهم به، لبنني من خلال هذه الآراء بيئة يشعر فيها الجميع بالتقدير والاحترام. مدعومةً بنظام مزايا تنافسي يشمل رواتب تتماشى مع السوق المحلي، وتأمين طبي شامل، وبرامج تقاعد، ومبادرات مخصصة للصحة والعافية.

موظفونا تتمة

إجازة رعاية المولود	الذكور	الإناث
عدد الموظفين المؤهلين للإجازة في عام 2024	2,513	418
عدد الموظفين الذين استفادوا من الإجازة	207	63
عدد الموظفين العائدين إلى العمل بعد انتهاء الإجازة	207	63
معدل العودة إلى العمل	100%	100%
عدد الموظفين الذين استمروا في وظائفهم بعد 12 شهراً من عودتهم إلى العمل	195	61
معدل الاحتفاظ	94.20%	96.82%

التدريب والتطوير

تبني البنك العربي الوطني، بالتوازي مع استراتيجيتنا الجديدة للاستدامة والممارسات الاجتماعية والبيئية والحوكمة، خطوات استباقية لرفع مستوى الوعي بهذه القضايا بين الموظفين على جميع المستويات، من الإدارة التنفيذية وحتى فرق العمل الميدانية. وتولت أكاديمية العربي قيادة هذا التوجه، عبر ترسيخ ثقافة الاستدامة في مختلف إدارات البنك، حيث شملت هذه الجهود عقد جلسات متخصصة للقيادات التنفيذية حول مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب دمج مفاهيم الاستدامة في تصميم المنتجات وتطويرها وإدارتها.

وقد عززت هذه المبادرات من خلال المنصة التعليمية المتطورة للبنك، مدعومةً بشراكات تدريبية استراتيجية مع نخبة من الجهات العالمية، منها كليات إدارة أعمال مرموقة ومقدمو خدمات إقليميون ومحليون، لضمان تغطية احتياجات التدريب بكفاءة وعمق، حيث أتيحت لموظفينا خلال عام 2024 ما مجموعه 74,411 فرصة تدريبية عبر قنوات متنوعة، شملت التدريب الحضوري، والتعليم الإلكتروني، والجلسات الافتراضية المباشرة. وقدّمنا 785 دورة تدريبية غنية بالمحتوى المتنوع، تغطي مجالات مالية وغير مالية، إلى جانب مهارات شخصية، من أبرزها إدارة الوقت وضغوط العمل، وأسرار البيع المتقدم، وتمويل المشاريع، والمصرفية الإسلامية، والنمذجة المالية باستخدام برنامج إكسل، وبناء ثقافة التدريب، وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأمريكية ومعايير الإبلاغ المشترك.

فرص التدريب المقدمة

74,411

إجمالي ساعات التدريب

357,384.3

إجمالي الموظفين المشاركين في الدورات التدريبية

5,056

نسبة المشاركة من إجمالي الموظفين

99.92%

إجمالي ساعات التدريب في مجال الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

571

كما عققنا التزامنا بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة، شملت: ورشة الاستدامة المخصصة للإدارة التنفيذية بمشاركة 16 قائداً، ودورات حول بناء وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة، والتطبيقات العملية للممارسات البيئية والاجتماعية في قطاع الخدمات المالية، إلى جانب برامج تعزز ارتباط الموظفين بالعمل وتُبرز تأثير ممارسات الاستدامة على مؤشر توصية العملاء وجودة أداء المؤسسة.

التنوع ونكافؤ الفرص

يسهم البنك العربي الوطني بدورٍ فاعل في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، لا سيما فيما يتعلّق بتمكين المرأة ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل من 22% إلى 30%. وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات، بما يدفع عجلة تنوع الاقتصاد ويقوده نحو نمو مستدام.

ويواكب البنك الجهود المبذولة في هذا الميدان منذ انطلاق إصلاحات سوق العمل الشاملة في عام 2020 والتي أثمرت عن تحولات إيجابية ملموسة، أبرزها انخفاض معدل البطالة بين السعوديات إلى 35.4% وإطلاق مبادرات نوعية، شملت حماية الموظفين الحوامل من الفصل، وتقديم مزايا مالية تحفيزية، بما يساعد على تهيئة بيئة عمل أكثر دعماً وشمولاً، ويتيح للمرأة مساحة أوسع للتميّز والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

كما نحرص على مواءمة سياسات التوظيف المتبعة في البنك مع أفضل الممارسات العالمية، بما يخدم تمكين المرأة، ويمنحها حقوقاً عادلة مثل إجازة الأمومة مدفوعة الأجر. وبلغت نسبة المواطنين العاملات في البنك العربي الوطني في عام 2024 ما نسبته 23.82% من إجمالي الموظفين (972 موظفة من أصل 3,925 موظفاً سعودياً)، وتنتقل إلى بلوغ هدفنا الاستراتيجي برفع هذه النسبة إلى 30% بحلول عام 2030.



24%

نسبة تمثيل المرأة في القوى العاملة

ونسعى لتحقيق هذا الهدف عبر الاستثمار في تطوير مسارات مهنية واضحة وبرامج تدريبية مصممة بدقة، تفتح آفاق النمو أمام الكفاءات النسائية، وتمكنهن من التطور في بيئة عمل تعزز من قيمة الموهبة وتُرشّخ مبادئ التنوّع، بما يدعم استمرارية المواهب لدى البنك ويعزز تمثيل المرأة في مختلف الأقسام والإدارات.

وعزّزنا كذلك من جهودنا لتوفير بيئة عمل متكاملة وشاملة لذوي الإعاقة، من خلال تسهيلات مخصصة ومؤشرات أداء واضحة تُركّز على رفع نسب توظيفهم. ويُترجم ذلك التزامنا بجعل البنك مساحة يتساوى فيها الجميع، حيث يُتاح لكل فرد فرصة لإحداث أثر حقيقي، انطلاقاً من قدراته الفريدة.

ونرفض بشكل قاطع التمييز بكافة صوره وأشكاله داخل بيئة العمل. ونضمن الحماية والمساءلة عبر إتاحة مجموعة من القنوات الآمنة والموثوقة للإبلاغ عن أي ممارسات غير منصفة، تشمل إدارة الموارد البشرية، والمدير المباشر أو المشرف، ومكتب علاقات الموظفين، ومكتب الأخلاقيات. كما نتيح للموظفين، في حال عدم رضاهم عن النتائج، تصعيد الشكاوى مباشرة إلى مكتب العمل السعودي، تأكيداً لنهجنا القائم على الشفافية والمسؤولية.

حقوق الإنسان وسلوكيات العمل الأخلاقية ومكافحة الاحتيال

نرشّخ في البنك العربي الوطني ثقافة مؤسسية قائمة على احترام حقوق الإنسان داخل بيئة العمل، من خلال الالتزام التام بأنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التي تضمن توفير بيئة عمل عادلة وأمنة لجميع الموظفين. وحرصنا على أن يوقّع جميع موظفينا على ميثاق قواعد السلوك الأخلاقي للبنك، بما يكرّس قيم النزاهة والاحترام في تعاملاتنا اليومية.

وتتبع سياسات صارمة تمنع تضارب المصالح، ومنها حظر توظيف الأقارب، تعزيراً لمبدأ العدالة والشفافية. كما نوّفّر تدريباً شاملاً لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد، بهدف ترسيخ الوعي وتعزيز التزام الجميع بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. ونجحنا بفضل هذه المبادرات في بناء إطار مؤسسي متين يحمي حقوق الإنسان، ويُعزز السلوكيات الأخلاقية، ويُحصّن البنك من ممارسات الفساد والاحتيال.

عدد الموظفين المشاركين في الدورات التدريبية الخاصة بمكافحة الاحتيال خلال عام 2024:

التوعية بمكافحة الاحتيال

1,268

عمليات مكافحة الاحتيال في أجهزة الصراف الآلي

467

عمليات التوعية بمكافحة الاحتيال

1,508

مجتمعنا

تمكين المجتمع

نركز في البنك العربي الوطني على تحقيق أثر مجتمعي ملموس من خلال تبني مسؤولية اجتماعية استراتيجية توّلف مواردنا وعلاقاتنا بشكل فعال لخدمة الوطن. وقد ضاعفنا في عام 2024 جهودنا عبر مبادرات نوعية وهادفة صُمّمت لتلبية احتياجات حيوية في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والشمول المالي، والاستدامة البيئية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 وأولويات التنمية المستدامة. وحرصنا على أن يكون أثرنا مستداماً، يعزز التماسك الاجتماعي ويؤكد دورنا كمؤسسة مسؤولة تحقق قيمة طويلة الأجل للمجتمع.

نهجنا في المسؤولية الاجتماعية للشركات

نستند في استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية إلى أربعة ركائز محورية تُجسد التزامنا المجتمعي:

2



النمو الاقتصادي:

ندعم زيادة الأعمال، خصوصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحفيز الابتكار وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي.

1



التمكين المجتمعي:

ننقذ برامج ومبادرات تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، عبر الدعم المالي، والتطوع، وبناء القدرات للمؤسسات المحلية.

3



الاستدامة البيئية:

ندمج مفاهيم حماية البيئة في عملياتنا ومبادراتنا المجتمعية للمساهمة في حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

4



تمكين الشباب والمرأة:

نركز على توفير الفرص التعليمية والاقتصادية لهذه الفئات المحورية، إدراكاً لأهمية دورهم المحوري في بناء مستقبل أكثر إشراقاً واستدامة.

تتضمن استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية تطوير آليات تقييم دقيقة تُمكننا من قياس الأثر المجتمعي بدقة، ومتابعة التقدم المحقق، وضمان توافق أنشطتنا مع أعلى معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وأسهمت شراكاتنا المثمرة مع الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الربحية في توسيع نطاق تأثيرنا وتعزيز مساهمتنا في تنمية المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية الأوسع للمملكة.

مجتمعنا تتمة

جهود ومبادرات المسؤولية المجتمعية

تقدّ البنك العربي الوطني خلال عام 2024 مجموعة من المبادرات الوطنية المجتمعية المؤثرة التي تجسّد التزامه العميق بالمسؤولية المجتمعية:

قادر 3

أطلقنا النسخة الثالثة من مبادرة "قادر 3" والتي تهدف إلى إجراء 94 عملية لتغيير مقفل الركبة لمرضى الروماتيزم وخشونة المفاصل من غير المقتدرين، ويأتي إطلاق المبادرة تزامناً مع احتفالات اليوم الوطني الرابع والتسعين، لتجسّد عمق العطاء المتجذّر في وجداننا الوطني.

نعين لحياة أفضل

أطلقنا مبادرة "نعين لحياة أفضل"، التي تضمنت توزيع مجموعة واسعة من المعينات الطبية متعددة الأغراض على الأشخاص ذوي الإعاقة بمنطقة الأحساء، وذلك بالتعاون مع جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء.

جنف 13

رعى البنك الحملة الوطنية للتوعية بالحرافات العمود الفقري "جنف 13"، والتي أطلقها نادي الطب التابع لكلية الطب بجامعة الملك سعود و"كرسي أبحاث انحرافات العمود الفقري"، بهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بمرض "الجنف"، والتعريف بعلاّماته وأعراضه، وطرق التشخيص والعلاج.

معاً إلى طريق النجاح

دعمنا إطلاق برنامج "معاً إلى طريق النجاح" بالتعاون مع جمعية البر لقرى جنوب مكة المكرمة "جوار"، بهدف تأهيل الشباب من كلا الجنسين والأيتام والأسر من مستفيدي الجمعية لسوق العمل عبر تمكينهم من المهارات والحرف المتنوعة.

تكريم وتعليم

أطلقنا مبادرة "تكريم وتعليم" بالشراكة مع صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، بهدف تقديم 378 منحة تعليمية جامعية لأبناء وبنات أسر مستفيدي الصندوق.

لنضيء غدهم

أطلقنا مبادرة "لنضيء غدهم"، بالتزامن مع تدشين أول مركز اتصال من نوعه لخدمة ذوي الإعاقة البصرية في مقر جمعية المكفوفين الأهلية بالرياض (كفيفا)، والمركز مخصّص لتدريب المشاركين ذوي الإعاقة البصرية وتأهيلهم بالمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل مجدية.

مؤتمر الأطراف لمكافحة التصحر

المشاركة في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض.

تشجيع رياضة المشي

طوّرتنا مسار مخصّص للمشي (هايكنج) يوفر بيئة آمنة وجذابة لممارسة الرياضة في الهواء الطلق.

منصة إحسان

ساهم البنك العربي الوطني بتقديم تبرع مالي لدعم الحملة الوطنية للعمل الخيري عبر المنصة الوطنية للعمل الخيري "إحسان".

كات ووك 2024

دعم مسيرة "كات ووك 2024" تزامناً مع الاحتفال بأول يوم عالمي للتمر العربي الذي أقرته الأمم المتحدة في 10 فبراير، حيث تهدف المسيرة إلى التوعية المجتمعية بالحماية والمحافظة على القطط البرية وعلى رأسها التمر العربي.

خيرك بالسعودية

تبني البنك الرعاية الحصرية لبرنامج "خيرك بالسعودية" والذي يثبّت حلقاته طيلة أيام الشهر الفضيل عبر إذاعة UFM، بهدف تسليط الضوء على برامج العمل الخيري والإنساني والتنموي والمبادرات الوطنية المشرفة في الداخل والخارج عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية.

رمضان خير وعطاء

أطلقنا قافلة "رمضان خير وعطاء"، والتي تضمنت توزيع السلال الغذائية على الأسر المتعففة في مختلف مناطق المملكة بالتعاون مع أكثر من 50 جمعية خيرية، وبمشاركة تطوعية من موظفي وموظفات البنك.

تيسرت

أطلقنا خدمة "تيسرت" عبر منصة "إحسان" للمساهمة في سداد المستحقات المالية عن 200 مواطن من المعسرّين في مختلف مناطق المملكة، للإسهام في تفريح كربتهم خلال شهر رمضان.

السبت البنفسجي

دعمنا مبادرة السبت البنفسجي والتي تنظّمها هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، تحت شعار "نحو مجتمع شامل وموائم"، وذلك بهدف خلق حراك اجتماعي تفاعلي يرفع من وعي المجتمع والجهات المقدمة للخدمات باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وتحفيزهم على الاندماج في المجتمع.

في عون ضيوف الرحمن

أطلقنا النسخة الثانية من مبادرة "في عون ضيوف الرحمن" للمساهمة في خدمة حجاج بيت الله الحرام وتمكينهم من أداء مناسكهم بيسر وطمأنينة عبر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الميدانية شملت الرعاية الطبية، والإسعافات الأولية، وخدمات الترجمة والإرشاد والدعم اللوجستي. كما ورّعنا أكثر من 100 ألف مظلة شمسية، إلى جانب عشرات الآلاف من حقائب العناية الشخصية.

اكتشف مستقبلك

أطلقنا برنامج "اكتشف مستقبلك" ضمن برامج تنمية القدرات البشرية ومبادراتنا لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة، مستهدفين طلاب الجامعات لتمكينهم بالأدوات المعرفية والمهارات العملية التي تعزز جاهزيتهم لسوق العمل، وتغرس فيهم روح الابتكار وريادة الأعمال.

الثقافة المالية والاستثمار

نظمتنا ورشة عمل لموظفي مستشفى الملك فيصل التخصصي بالشراكة مع لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية تحت مظلة مبادرتها "واعي المصرفي" لنشر وتعزيز الوعي المالي وثقافة الادخار.

ملتقى ريادة الأعمال وأنماط العمل الحديثة

دعمنا ملتقى بنك التنمية الاجتماعية بهدف تحفيز الابتكار وتبني أنماط العمل الحديثة، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

للاطلاع على نظرة متكاملة حول ممارسات البنك في مجال المشاركة المجتمعية، يُرجى الرجوع إلى فصل "مشاركة أصحاب المصلحة".

مجتمعنا تنمة

الشمول المالي وإمكانية الوصول والتعليم المالي

يُولى البنك العربي الوطني أهمية بالغة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول ونشر الثقافة المالية، باعتبارها ركائز أساسية في استراتيجيتنا للأعمال وفي التزامنا بالمارسبات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتأتي هذه الجهود انسجاماً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إذ نعمل على دعم التنوع الاقتصادي، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرص تملك المواطنين لمنازلهم.

ونستثمر في التعاون مع شركات التقنية المالية لتقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة وابتكاراً تلبي احتياجات شرائح أوسع من السكان، لاسيما الفئات غير المشمولة تقليدياً بالخدمات المصرفية. ونتيجة لذلك، أبرمنا شراكة استراتيجية مع بنك التصدير والاستيراد السعودي، تهدف إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التوسع في الأسواق الدولية، ودعم الصادرات غير النفطية.

وكتفناً جهودنا خلال عام 2024 لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، حيث أطلقنا تجربة رقمية ميسرة لتقديم طلبات التمويل الأصغر، ووسعنا خدمات الضمان لتشمل 23 فرعاً في جميع أرجاء المملكة. كما أسهم تعاوننا مع بنك التنمية الاجتماعية في إطلاق برنامج "زود الأجيال"، وهو حساب ادخاري مُصمَّم للأطفال والشباب، لترسيخ ثقافة الادخار والاستقلال المالي منذ سن مبكرة.

وواصلت إدارة تحقيق الرؤية في البنك دورها الريادي في دعم المشاريع الوطنية الكبرى، من خلال شراكات ومذكرات تفاهم تسهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية، وضمن قطاع مصرفية الشركات، عمّقنا التزامنا بدعم المشاريع التحولية مثل "نيوم" و"الأفيوز - الخبر"، عبر المساهمة في تطوير بنى تحتية متقدمة تُضاهي المعايير العالمية. أما في مصرفية الأفراد، فقد عملنا على تطوير قنواتنا الرقمية وحلولنا التمويلية لتمكين المزيد من المواطنين من تملك منازلهم، بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية، في توافق تام مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفعلنا التزامنا بنشر الثقافة المالية والادخار ضمن مبادرات رؤية السعودية 2030، عبر تقديم مجموعة متنوعة من منتجات الادخار، مثل الحسابات الجارية، والحسابات تحت الطلب، والودائع لأجل. كما عملنا مع شركة العربي المالية لتقديم حلول الوساطة المالية والاستثمارية المصممة خصيصاً لمختلف شرائح عملائنا. وأطلقنا فرعاً افتراضياً في منصة "المتايفيرس" في مبادرة رائدة تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية والتواصل مع جيل الشباب عبر تجارب رقمية تفاعلية غامرة تُعزز وعيهم المالي.

كما عزّزنا مسيرتنا نحو التحول الرقمي عبر تطوير حلول مبتكرة في مجال التقنية المالية، ضمن أهداف برنامج تطوير القطاع المالي الرامي إلى توسيع نطاق المشاركة الفاعلة في هذا المجال الحيوي داخل المملكة، حيث يواصل البنك العربي الوطني أداء دوره الريادي في بناء مستقبل اقتصادي مزدهر، مرنكزاً على ممارسات مصرفية مسؤولة تعزز الاستدامة، وتدعم الشمول المالي، وتبشر الثقافة المالية، بما يضمن إشراك جميع فئات المجتمع في مسيرة التحول الوطني.

دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يُعزّز البنك العربي الوطني دعمه المتواصل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من قناعاته الراسخة بالدور الحيوي الذي تؤديه في تنويع الاقتصاد الوطني، وتحفيز الابتكار، وخلق فرص العمل. ويُجنسد هذا التوجه التزام البنك الراسخ بالشمول المالي كأحد المحاور

الرئيسية لاستراتيجيته للاستدامة، ووضِعاً نصب عينيه أن يصبح الممول الأول لهذا القطاع الحيوي بحلول عام 2030، انسجاماً مع تطلعات المملكة المستقبلية.

تمكين ريادة الأعمال النسائية

يُرشد البنك العربي الوطني مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز مبادئ الاستدامة، مع تركيز خاص على تمكين المرأة اقتصادياً. ويحرص البنك على دعم ريادة الأعمال النسائية بما يتماشى مع رؤية 2030، التي تضع تمكين المرأة في قلب أولوياتها. ومن هذا المنطلق، أطلقت المصرفية الخاصة برنامجاً رائداً يستهدف سيدات الأعمال والرائدات والجيل الثاني من العائلات ذات الملاء المالية العالية، مقدّماً باقة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية طموحاتهن المالية، مدعومة ببرامج ولاء حصرية.

منصة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

منصة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنك العربي الوطني هي منصة تمويل رقمية متكاملة تُلبي احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر حلولاً مالية مرنة وسهلة الوصول تمكّن هذه المنشآت من تقديم طلبات التمويل إلكترونياً، ومتابعة الإجراءات، وتوقيع العقود، وإدارة العمليات الإدارية المرتبطة بالتمويل بكل يسر. ويدعم البنك جهوده في هذا المجال من خلال التعاون مع جهات حكومية داعمة مثل "منشآت"، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج كفاءة، وصناديق التنمية العقارية والسياحية والثقافية، إلى جانب برنامج الصندوق الصناعي للضمانات.

الشراكات وحلول التمويل

يوظد البنك العربي الوطني شراكاته الاستراتيجية مع عدد من الجهات المؤثرة، وفي مقدمتها برنامج كفاءة وصندوق التنمية السياحي، ما مكّنه من تقديم حلول تمويل وضمن مخصصة لقطاعات متنوعة، ويواصل البنك أداء دوره المحوري في دعم مستهدفات رؤية 2030 الرامية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%. بما يساهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على التكيف وتحقيق النمو المستدام.

كما يطبّق البنك إطاراً رقابياً متكاملًا في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يستند إلى ضوابط صارمة في إدارة المخاطر والوقاية من الاحتيال، بما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي السعودي في مجال حماية العملاء وأمن المعلومات. وتُجنسد هذه الممارسات التزام البنك بالحوكمة الرشيدة، وتوفير بيئة أعمال آمنة وموثوقة، تدعم نمو القطاع وتحمي مصالحه.

دعم متكامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يقدم البنك العربي الوطني عبر تطبيقه المخصص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تجربة مصرفية متكاملة، تُسخر التقنية لتلبية احتياجات هذا القطاع الحيوي، ويساعد التطبيق رواد الأعمال على إدارة حساباتهم وعملياتهم المالية والمدفوعات والمستحقات النقدية بسهولة، ما يُمكنهم من متابعة أعمالهم بكفاءة ومرونة من خلال الهاتف المحمول.

ويعتمد البنك نهجاً تفصيلياً يستند إلى فهم دقيق لاختلاف احتياجات الشركات بحسب حجمها، فصمّم خدمات مصرفية مخصصة تُراعي خصوصية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، بمعزل عن متطلبات

المنشآت المتوسطة. وجاء هذا التخصيص ليقدم حلولاً مالية دقيقة وفعالة تواكب طبيعة كل فئة، وتستجيب لكل ما تواجه من تحديات.

ووشع البنك خلال السنوات الأربع الماضية من نطاق انتشاره الجغرافي، عبر إنشاء 14 مركزاً متخصصاً بخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في 10 مدن رئيسية، ما أسهم في تعزيز سهولة وصول رواد الأعمال إلى الخدمات المصرفية، وتقديم عروض تنافسية وإجراءات ميسرة تُلبي تطلعاتهم بكل يسر.

الجوائز والتكريمات

ويُتوّج البنك العربي الوطني في عام 2024 بثلاث جوائز تقديرية من برنامج كفاءة، تأكيداً لريادته في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي "الجائزة الفضية للأداء المتميز"، و"أفضل بنك داعم لمشاريع رائدات الأعمال"، و"أفضل بنك داعم للقطاعات الثقافية"، ما يعكس التزام البنك الراسخ بتمكين ريادة الأعمال، وتعزيز نمو هذا القطاع بوصفه رافداً مهماً للاقتصاد الوطني.

النمو المستقبلي

يُعزّز البنك العربي الوطني مسيرة النمو الاقتصادي في المملكة من خلال دعمه الفاعل للمبادرات الحكومية التي تستهدف رفع مساهمة قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي. ويُسهم البنك، من خلال تطوير منتجات مالية متخصصة، في تحفيز نمو هذا القطاع بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) والجهات الحكومية الأخرى، مؤكداً التزامه بتوسيع آفاق التمويل وتطوير حلول تمويلية عالية الجودة تُواكب الاحتياجات المتطورة لهذه المنشآت.

ويعتزم البنك مواصلة الارتقاء بمنظومة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تطوير حلول رقمية لقنوات الاتصال وتحسين تجربة العملاء لتكون أكثر سلاسة وفعالية. كما سيُكتّف من مشاركته في رعاية الفعاليات المتخصصة، ويعزّز شراكاته مع الجهات المعنية بتسريع الأعمال، في خطوة تعكس حرصه على خلق بيئة أعمال نشطة تدعم نمو هذا القطاع الحيوي وترشد مكانته كمحرّك أساسي في الاقتصاد الوطني.

تحقيق القيمة للعملاء

يرتكز نجاح البنك العربي الوطني على تحقيق رضا العملاء، الذي نعده ركيزة أساسية في استراتيجيتنا. ونواصل العمل على قياس مؤشرات رضا العملاء وتوصياتهم وجودة أداء المؤسسة، ونعتمدها كمحفّزات جوهرية لأداء الموظفين، وكأدوات استراتيجية لتحسين تجربة العميل بشكل مستمر. وساهمت الملاحظات الفورية التي نجتمعها بعد تقديم الخدمة، إلى جانب التدريب المتخصص في خدمة العملاء، في رفع جودة الخدمات المقدمة على مستوى جميع إدارات وأقسام البنك.

ويُركّز فريق تجربة العملاء جهوده على ابتكار حلول ترتقي بتجربة مصرفية الأفراد. وقد بدأ البنك في جني ثمار استثماره في تطوير الكوادر البشرية، والبرنامج التدريبي المتخصص لمديري العلاقات، لا سيما فيما يتعلق بتوطيد العلاقات مع عملاء الدخل المرتفع. كما أسهمت التحسينات المطبّقة على مختلف مراحل استقطاب العملاء ومواكبة احتياجاتهم في زيادة معدلات استخدام القنوات المصرفية، ورفع مستوى الإنتاجية على نحو ملموس.

وطوّرنّا آلية ذكية لاستطلاع آراء العملاء بمجرد تقديم الخدمة داخل الفروع بهدف تحديد مواطن التحسين بدقة. وعزّزت هذه المبادرة فرص البيع

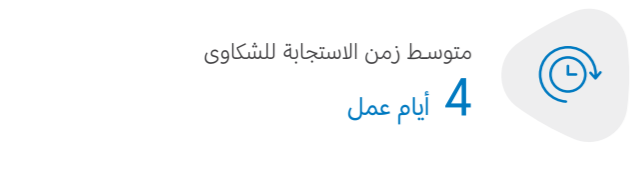
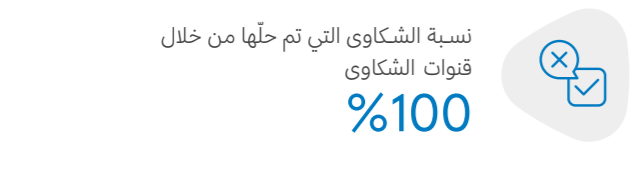
المترباط لمنتجات الموجودات والمطلوبات، وأسهمت في رفع معدلات الاحتفاظ بالعملاء. كما يُسهم برنامج الولاء في دعم قنوات التواصل المستمر وتعزيز العلاقة مع العميل.

وُواصل في البنك العربي الوطني التزامنا الراسخ بالتميّز في المبيعات، وكتّف جهودنا في تدريب مديري العلاقات لضمان تقديم تجربة تفاعلية ترتقي بتطلعات العملاء. ونُعزز شريحة العملاء الأثرياء في إطار تركيزنا الاستراتيجي من خلال توسيع المنتجات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم، التي تشمل حلول الرهن العقاري، وتقديم بطاقات ائتمان مبتكرة، وتعزيز منتجات التمويل الشخصي، إلى جانب تنمية محفظة تأجير السيارات.

ونسعى، بالتوازي، إلى تطوير شبكة فروعنا بما يعكس هوية علامتنا التجارية المحدّثة، حيث تتركّز جهودنا على:

- **تعزيز التركيز على العميل:** عبر تطبيق تحسينات ملموسة ترفع من مستوى الرضا وتعزّز الولاء.
- **تقديم تجارب سلسلة:** من خلال تكامل نقاط الاتصال الرقمية في الفروع من أجل تقليل فجوة الاتصال وتعزيز التفاعل مع العملاء.
- **تنفيذ حملات تسويق موجهة:** تركز على تحليلات مدروسة لآراء العملاء وسلوكهم واتجاهات السوق، ما يُمكننا من ابتكار رسائل تسويقية تُلامس احتياجاتهم وتعزّز ارتباطهم الوجداني بعلامتنا التجارية، ومن ثم تحقيق أعلى عائد على الاستثمار.

وبذلك، يُواصل البنك العربي الوطني ترسيخ موقعه كشريك موثوق في المسيرة المصرفية لعملائه، ويُسهم في تعزيز تجربة مصرفية متميزة تُواكب تطلعاتهم وتدعم نمواً مستداماً في قطاع مصرفية الأفراد.





05

الحوكمة

74	نظرة عامة
75	حوكمة الشركات
78	الالتزام بالرؤية
79	الامتثال التنظيمي
80	خصوصية البيانات وأمنها
81	التحول الرقمي والابتكار
84	إدارة المخاطر

نظرة عامة

يحرص البنك العربي الوطني على مواصلة ممارساته في مجال الحوكمة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تعطي الأولوية للشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في القطاع المالي، إلى جانب التركيز على حوكمة البيانات في الخدمات الرقمية. ويضمن إطار الحوكمة الذي يتبناه البنك أعلى معايير النزاهة، كما يرسخ ثقافة المسؤولية والامتثال. كما يسعى البنك من خلال تطبيق هياكل الحوكمة الفعالة إلى بناء الثقة لدى أصحاب المصلحة، ودعم النمو المستدام لأعماله، والمساهمة في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المملكة.

أنشأ البنك لجنة التمويل المستدام لتتولى الإشراف على تنفيذ إطار التمويل المستدام، بما يتسجم مع استراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ونتائج تقييم الأهمية النسبية ويضمن الحوكمة الصارمة لإصدار السندات الخضراء والاجتماعية. كما تتولى اللجنة مراجعة النفقات واعتماد المشاريع المدرجة ضمن محفظة الاستدامة، بما يعكس التزام البنك بالتمويل المسؤول وتعزيز الاستدامة المؤسسية.

وتعزيزاً لجهوده، اعتمد البنك إرشادات موحدة للإفصاح وإعداد التقارير، بما يساهم في تعزيز الاتساق والشفافية في إيصال المعلومات بشأن الأثر الناتج عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والانبعاثات الكربونية إلى أصحاب المصلحة.

ويلتزم البنك بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة لتعزيز الشفافية وتفعيل آليات الرقابة الفعالة، مستنداً في ذلك إلى ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة وتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات في جميع عملياته.

حوكمة الشركات

تعد الحوكمة الفعالة، المتوافقة مع مبادئ الاستدامة والمتطلبات التنظيمية، ركيزة أساسية في توجيه أعمال البنك العربي الوطني. ويحرص البنك على ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على النزاهة، حيث يتولى مجلس الإدارة إرساء معايير الإدارة المسؤولة والامتثال الكامل للأنظمة واللوائح. ولضمان هذا الالتزام، اعتمد البنك مجموعة من الأدوات والأطر التنظيمية، تشمل النظام الأساسي وسياسة حوكمة الشركات ولوائح عمل المجلس ولجانه المختلفة والسياسات والإجراءات الداخلية، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويُسهم في فعالية الرقابة والإفصاح. ويجري مجلس الإدارة مراجعة دورية للتحقق من فعالية هذه الأطر وضمان مواءمتها المستمرة مع المستجدات التنظيمية والأولويات الاستراتيجية.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من (10) أعضاء، يتم انتخاب (7) أعضاء منهم من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك في حين يعين البنك العربي "ش.م.ع" الأعضاء الثلاثة (3) الآخرين، وذلك لمدة 3 سنوات، ويقوم بدور محوري في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين. ويتولى فريق الإدارة، بقيادة عضو مجلس الإدارة المنتدب، مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات التي يقزها المجلس، بدعم من اللجان المتخصصة التي تضم أعضاء من مجلس الإدارة. ويُراعى عند ترشيح الأعضاء تمتعهم بالمهارات المهنية والخبرات المالية، وكذلك التمتع بقدر عالٍ من السمعة الحسنة والنزاهة، ويُشترط على كل عضو قبل تعيينه استكمال نموذج الملاءمة الصادر عن البنك المركزي السعودي.

يبحث المجلس في اجتماعاته الموضوعات المدرجة في جداول أعمال تلك الاجتماعات، وتشمل هذه الموضوعات الموافقة على استراتيجية البنك والميزانيات التقديرية وخطط المراجعة الداخلية. ويمكن لكافة الأعضاء الحصول على المعلومات ذات الصلة وطلب المشورة من جهات مهنية مستقلة متخصصة في إطار واجباتهم كأعضاء في المجلس. وتشمل اختصاصات المجلس أيضاً التأكد من وجود هيكل تنظيمي واضح في البنك يستطيع من خلاله إدارة المخاطر وتعزيز المساءلة وتفويض الصلاحيات بالشكل الملائم.

الأستاذ/ صلاح راشد الراشد

رئيس مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية
• غير تنفيذي
• عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الأستاذ/ هشام عبداللطيف الجبر

عضو مجلس الإدارة
• غير تنفيذي
• عضو اللجنة التنفيذية
• عضو لجنة الاستراتيجية

الأستاذ/ محمد عبدالفتاح الغنمة

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر
• غير تنفيذي
• عضو اللجنة التنفيذية

الأستاذ/ نعيم راسم الحسيني

عضو مجلس الإدارة
• غير تنفيذي
• عضو لجنة المخاطر

الأستاذ/ عبدالمحسن إبراهيم الطوق

نائب رئيس مجلس الإدارة
• مستقل
• عضو اللجنة التنفيذية
• عضو لجنة الاستراتيجية

الدكتور/ محمد فرج الكناني الزهراني

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
• مستقل
• عضو لجنة المخاطر
• عضو لجنة الاستراتيجية

الأستاذ/ أسامة خالد العتيقي

عضو مجلس الإدارة
• مستقل
• عضو لجنة المخاطر

الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد

عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي
• تنفيذي
• عضو اللجنة التنفيذية
• عضو لجنة الاستراتيجية

الأستاذ/ ثامر مسفر الوادعي

عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة للجنة المراجعة
• مستقل
• عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الأستاذة/ رنده محمد الصادق

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستراتيجية
• غير تنفيذي



حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات تنمة

يتكوّن مجلس الإدارة من مزيج متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، إلى جانب عضو تنفيذي واحد فقط هو الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد. ويسهم هذا التشكيل في إرساء هيكل حوكمة يعزز القيادة الاستراتيجية والرقابة الفعالة في أيّ واحد، كما يضمن تنوع الآراء وثراء وجهات النظر عند اتخاذ القرارات، فضلاً عن المحافظة على أعلى مستويات الشفافية والمساءلة. ويتمتع المجلس بالقدرات اللازمة لمراجعة الممارسات الإدارية وتقييم المخاطر وتحديد توجه البنك على المدى الطويل، وذلك من خلال توزيع الأدوار بوضوح بين اللجان المتخصصة.

يتكوّن مجلس الإدارة من مزيج متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، إلى جانب عضو تنفيذي واحد فقط هو الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد. ويسهم هذا التشكيل في إرساء هيكل حوكمة يعزز القيادة الاستراتيجية والرقابة الفعالة في أيّ واحد، كما يضمن تنوع الآراء وثراء وجهات النظر عند اتخاذ القرارات، فضلاً عن المحافظة على أعلى مستويات الشفافية والمساءلة. ويتمتع المجلس بالقدرات اللازمة لمراجعة الممارسات الإدارية وتقييم المخاطر وتحديد توجه البنك على المدى الطويل، وذلك من خلال توزيع الأدوار بوضوح بين اللجان المتخصصة. علاوةً على ذلك، يدعم المجلس مبادئ القيادة المسؤولة ويحرص على بناء الثقة مع أصحاب المصلحة، باعتبارهم عنصراً حيوياً للحفاظ على القيمة المستدامة وتحقيق الأولويات الاستراتيجية، وذلك من خلال ترسيخ الممارسات المستقلة كركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة لدى البنك.

عدد الأعضاء	النسبة (%)
الاستقلالية	
الأعضاء التنفيذيون	10%
الأعضاء غير التنفيذيين	50%
الأعضاء المستقلون	40%
مدة شغل المنصب	
أقل من عام	0%
من عام إلى 3 أعوام	30%
أكثر من 3 أعوام	70%
الجنس	
إناث	10%
ذكور	90%

إطار التمويل المستدام

تتولى لجنة التمويل المستدام في البنك العربي الوطني مسؤولية حوكمة وتنفيذ المبادرات المشمولة ضمن إطار التمويل المستدام، وتشمل مهامها مراجعة النفقات ضمن محفظة التمويل الخاصة بالبنك لتخصيص العوائد الناتجة عن إصدارات السندات الخضراء والاجتماعية. وتتمثل أبرز مسؤوليات اللجنة في مراجعة جميع النفقات الجديدة المؤهلة واعتماد المشاريع المدرجة ضمن محفظة الاستدامة، إلى جانب تقييم المشاريع المشمولة في المحفظة بالفعل للتحقق من أهليتها واعتماد الميزانيات المقترحة لها.

يسهم هذا النهج في ترسيخ الرقابة المنضبطة والشاملة على جهود التمويل المستدام، بما يتماشى مع التزام البنك بتعزيز نموذج الأعمال الذي يتسم بالاستدامة والمسؤولية.

الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تتولى وحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (التي تُعرف أيضاً باسم “فريق الاستدامة”) ضمن مكتب التحول الاستراتيجي وضع استراتيجية البنك في هذا المجال والإشراف على تنفيذها. ويعتزم فريق الاستدامة إنشاء مركز تميز يهدف إلى تنمية المعرفة المؤسسية وتعزيز الخبرات التخصصية في موضوعات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يدعم قدرة البنك على مراقبة اللوائح ذات الصلة بتلك المعايير ودمج الاعتبارات المتعلقة بها ضمن السياسات والإجراءات الداخلية لدى البنك.

ومع ذلك، فليست هذه الوحدة المركزية وحدها هي المسؤولة عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، إذ تُسهم إدارات الأعمال والمخاطر والشؤون المالية بدور متنامٍ في هذا المجال، من خلال تعزيز التفاعل مع العملاء بشأن المنتجات والخدمات المرتبطة بالاستدامة، وتحديث نهج إدارة المخاطر بما يراعي تأثيرات تلك المعايير، إلى جانب تطوير قدرات المتابعة والإفصاح عن مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة. علاوةً على ذلك، يضطلع المكتب الرقمي – الذي يقود مسيرة التحول الرقمي في البنك ويدعم قطاعات الأعمال في مجال الابتكار – بدور حيوي في دعم مبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال توفير الأدوات والحلول الرقمية الملانمة.

المراجعة الداخلية

تمثل إدارة المراجعة الداخلية الخط الثالث من نموذج الخطوط الثلاثة الصادر عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، والتي تم تشكيلها من قبل الجمعية العامة للبنك.

تلعب المراجعة الداخلية دوراً حيوياً في إضافة القيمة وتحسين العمليات في البنك من خلال إجراء عمليات مراجعة موضوعية ومستقلة تشمل تقديم تأكيدات معقولة حول مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.

يشمل نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية كافة أنشطة وإدارات البنك حسب خطة المراجعة السنوية المعتمدة من لجنة المراجعة والمبنية على تقييم المخاطر والوحدات الخاضعة للمراجعة على مستوى البنك وفق أسلوب منهجي منظم. كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ العديد من المهام التي تكلف بها من قبل البنك المركزي السعودي والجهات التنظيمية الأخرى.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية أيضاً بمتابعة خطة تصحيح الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين والجهات التنظيمية للتأكد من إغلاقها وفق الجدول الزمني المحدد وحسب خطة التصحيح المتفق عليها والتي تساهم بدورها في استدامة العمليات واستقرارها وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة ودعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

بالإضافة إلى ذلك، تطبق إدارة المراجعة الداخلية برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي كافة أنشطة المراجعة الداخلية ويساهم في رفع مستوى الأداء والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية وتطبيق أفضل الممارسات المهنية، وهو ما تم عكسه في سياسات وإجراءات العمل.

نظام الرقابة الداخلية

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية في البنك مسؤولية التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه بهدف إدارة المخاطر ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمد لديه. ويتضمن نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وحماية أصوله والتأكد من أن جميع العمليات تتم وفقاً للتوجيهات التشريعية والداخلية.

اتبعت الإدارة إطار عمل متكاملًا للضوابط الداخلية يتوافق مع متطلبات البنك المركزي السعودي من خلال إرشاداته الصادرة بهذا الشأن. وتشمل هذه الضوابط حوكمة الشركات والتي تحدد أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

وتعمل إدارة المراجعة الداخلية كخط دفاع ثالث من خلال تقديم نتائج المراجعات المستقلة للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة وإدارة البنك ورفع التقارير لهما فيما يخص فعالية الضوابط الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للتأكد من الالتزام بالمتطلبات التشريعية وسياسات وإجراءات البنك المعتمدة. وتُرفع التقارير التي تخص كافة الملاحظات الجوهرية من قبل إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتقوم لجنة المراجعة بمراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من معالجة المخاطر التي تم تحديدها لحماية مصالح البنك وأصحاب المصلحة.

كما تقوم كافة وحدات العمل في البنك بتنسيق الجهود لتحسين البيئة الرقابية في البنك من خلال مراجعة وتسهيل الإجراءات لمنع وتصحيح أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية، حيث تم تكليف كل وحدة من وحدات العمل، تحت إشراف الإدارة التنفيذية في البنك، بمهمة مراقبة عمليات التصحيح لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها من قبل الجهات الرقابية.

تمهيد | الاستدامة في البنك العربي الوطني | البيئة | موظفونا والمجتمع | **الحوكمة** | الملاحق

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

تعمل مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل وثيق مع مجموعة إدارة المخاطر والإدارات الرقابية الأخرى بغرض وضع إطار رقابي فعال من خلال مهامها ومسؤولياتها وبما يتسق مع برامج الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي تحدد نطاق وخطط عملها، مثل تطبيق ومراجعة السياسات والإجراءات وتقييم مخاطر عدم الالتزام وإنشاء بيئة التزام متينة من خلال نشر ثقافة الالتزام، والتي تهدف إلى توعية وتثقيف موظفي البنك بالتعليمات ورفع التقارير ذات العلاقة إلى لجنة المراجعة، والتي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج ووضع التوصيات اللازمة حيالها.

تعمل مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل وثيق مع مجموعة إدارة المخاطر والإدارات الرقابية الأخرى بغرض وضع إطار رقابي فعال من خلال مهامها ومسؤولياتها وبما يتسق مع برامج الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي تحدد نطاق وخطط عملها، مثل تطبيق ومراجعة السياسات والإجراءات وتقييم مخاطر عدم الالتزام وإنشاء بيئة التزام متينة من خلال نشر ثقافة الالتزام، والتي تهدف إلى توعية وتثقيف موظفي البنك بالتعليمات ورفع التقارير ذات العلاقة إلى لجنة المراجعة، والتي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج ووضع التوصيات اللازمة حيالها.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك لتقديم تأكيدات معقولة لمجلس الإدارة حول إدارة المخاطر لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية، مهما كان تصميمه فعالاً، فإنه يحتوي على قيود ضمنية وقد لا يستطيع منع أو اكتشاف كافة أوجه القصور الرقابية. إضافة لذلك، فإن اعتماد تقييم فعالية النظام الحالية للفترات المستقبلية يخضع لبعض القيود، مثل أن تصبح الضوابط غير كافية بسبب تغير الظروف أو مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات.

بناءً على نتائج التقييم المستمر للضوابط الرقابية الداخلية الذي تقوم به الإدارة خلال السنة، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي في البنك تم تصميمه بشكل كافي ويعمل بفعالية وتتم مراقبته بشكل مستمر، كما تعمل الإدارة وبشكل متواصل على تحسين وتقوية نظام الرقابة الداخلية في البنك.

بناءً على ما ذُكر أعلاه، اعتمد مجلس الإدارة التقييم المعد من قبل الإدارة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.

قيادة المبادرات الرئيسية في مجالي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

حدد البنك 14 برنامجاً ومبادرةً رئيسية لتعزيز جهوده في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومجال الاستدامة على مستوى المؤسسة. ولضمان توفير الدعم والموارد اللازمة من الإدارة لكلٍ من البرامج والمبادرات، تم تعيين جهة مسؤولة لكل منها.

الفئة	المبادرة	الإدارة المسؤولة
استراتيجيات النمو في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	محفظة قطاعي الطاقة والطيران (إزالة الكربون)	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	البنك الرائد في المملكة في إعادة التدوير	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	التوسع في الفرص المتاحة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	تيسير تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو اعتماد التقنيات الخضراء وتسريع وثيرة الابتكار في هذا المجال	الخدمات المصرفية للأفراد
الائتمان والمخاطر والتمويل والخزينة	برنامج دعم المرأة في عالم ريادة الأعمال	الخدمات المصرفية للأفراد
	اختبار الضغوط ذات الصلة بالمناخ	المخاطر والتمويل والخزينة
عوامل التمكين	دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الإجراءات الائتمانية والتحليل الائتماني	المخاطر والتمويل والخزينة
	إطار تقبل المخاطر (تحديث المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)	المخاطر والتمويل والخزينة
	الإفصاحات والاتصالات الخارجية ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	مكتب التحول الاستراتيجي
	المبادرات الموجهة للموظفين (صقل المهارات والتعليم)	الموارد البشرية
	إنشاء وحدة الاستدامة في البنك العربي الوطني	الموارد البشرية
عوامل التمكين	رصد الانبعاثات الممولة	مكتب التحول الاستراتيجي
	مراقبة البصمة البيئية لعمليات البنك العربي الوطني والحد منها (الانبعاثات من النطاقين 1 و2)	العلاقات العامة والمسؤولية المجتمعية للبنك
	المسؤولية المجتمعية المؤسسية والمشاركة المجتمعية	الخدمات المصرفية للأفراد

الامتثال التنظيمي

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية

إن الغرامات التي فرضت على البنك خلال عام 2024 مرتبطة بأعمال تشغيلية. وفيما يلي ملخص يبين هذه الغرامات:

قرارات البنك المركزي السعودي الجزائية:

ألف ريال		2023		2024	
موضوع المخالفة	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية	موضوع المخالفة
مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الإشرافية	9	10,773.7	11	4,322.6	
مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة بحماية العملاء	-	-	1	162.5	
مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة ببذل العناية الواجبة	-	-	-	-	
مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة بمستوى أداء أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع	1	15.0	-	-	
مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	-	-	-	-	

القرارات الجزائية من قبل الجهات الأخرى:

ألف ريال		2023		2024	
اسم الجهة	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية	موضوع المخالفة
غرامات مدفوعة للبلديات ووزارة البلديات والإسكان	21	348.2	-	-	
غرامات الدفاع المدني	1	4.0	-	-	
غرامات سداد	1	1.77	-	-	

- تطوير الأنظمة التقنية الحالية واستحداث أدوات تقنية جديدة.
- تعديل السياسات والإجراءات ذات العلاقة.
- استحداث ضوابط رقابية لمتابعة أعمال البنك ذات العلاقة.
- توعية الموظفين بالمتطلبات النظامية ذات العلاقة لرفع ثقافة الالتزام.
- إدراج المخالفات ضمن برامج الرقابة الخاص بالإدارات الرقابية في البنك لمتابعتها والتحقق من تطبيق الإجراءات الوقائية.

السبل الوقائية لمعالجة المخالفات

يحرص البنك على الالتزام التام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية والإشرافية. وتوجد لدى البنك إدارات رقابية تعمل مع إدارات الأعمال والدعم والمساندة باتباع مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة على وضع التدابير الوقائية للحد من المخالفات لتفادي وقوعها مستقبلاً. وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية وتطبيق منهجية الرصد الاستباقي لمخاطر عدم الالتزام المحتملة. علاوةً على ذلك، يقوم البنك بشكل فوري بتقييم المخالفات ودراسة مسبباتها وتحليلها بشكل جذري والعمل على وضع الخطط التصحيحية اللازمة ومتابعتها مع الإدارات المختصة وقد نتج عن ذلك انخفاض في الغرامات المالية كما موضح أعلاه. وقد تضمنت أبرز سبل علاج المخالفات لتفادي وقوعها في المستقبل ما يلي:

الالتزام بالرؤية

تحقيق قيمة مشتركة

وتمثل مهمة البنك العربي الوطني في توفير حلول مالية مبتكرة لتمكين ودعم الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بما يتجاوز المفهوم التقليدي للخدمات المصرفية "تتجاوز المصرفية". ولا يقتصر التزام البنك على خدمة العملاء وتحقيق القيمة للمساهمين، بل يشمل أيضاً المساهمة في أولويات التنمية الوطنية الشاملة في المملكة، بما في ذلك دفع عجلة التقدم الاجتماعي والمشاركة الفاعلة في مسيرة تحقيق مستهدف الحياد الصفري على المستوى الوطني.

رؤيتنا هي أن تكون الخيار المالي الأفضل في المملكة، وذلك من خلال التميز في خدمة العملاء والالتزام بأفضل الممارسات العالمية في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة. ويتمشى التزام البنك بالريادة في هذا المجال مع دعمه لرؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء وأهدافها الطموحة لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060. كذلك، يدرك البنك أهمية دعم عملائه في رحلتهم نحو مستقبل أكثر استدامة، مع تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل وتحقيق الربحية من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر المناخية وخفض البصمة الكربونية لمحفظة أعمال البنك.



خصوصية البيانات وأمنها

حقق مكتب البيانات إنجازات بارزة في عام 2024، والتي شملت توظيف البيانات والتقنيات الناشئة لتلبية متطلبات وأولويات الأعمال وتعزيز أسس الحوكمة وتحقيق قيمة قابلة للقياس. ووضع مكتب البيانات استراتيجية متكاملة للبيانات شملت كافة قطاعات البنك، مستنداً إلى البنية التحتية الحيوية لقدرات البيانات، وذلك في إطار مسيرة التحديث التقني في البنك. وتتماشى استراتيجية البيانات مع الاستراتيجية المؤسسية الشاملة بهدف تحقيق أقصى قيمة ممكنة من أصول البيانات الخاصة بالبنك.

وقد ساهم مكتب البيانات بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال تطوير حلول البيانات المبتكرة وتنفيذها.

يلتزم البنك العربي الوطني بالارتقاء بمعايير الحوكمة والخصوصية لحماية بيانات عملائه. وخلال العام الماضي، حقق البنك تقدماً ملموساً في تعزيز حوكمة البيانات وخصوصيتها على مستوى المؤسسة، بما يشمل الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة. كما طبق البنك مجموعة من الإجراءات المتوافقة مع نظام حماية البيانات الشخصية (PDPL)، لضمان حماية المعلومات الشخصية، ولم يتم تسجيل أي خروقات جوهرية للبيانات خلال عام 2024.

وفي إطار تعزيز ممارسات إدارة البيانات، استحدثت البنك إطار عمل قوي لجودة البيانات لضمان دقة البيانات المؤسسية واتساقها وموثوقيتها. كما تم تحسين إدارة دليل البيانات من خلال استحداث إطار عمل منظم لتنظيم البيانات وتسهيل استخدامها. ومع تقدم البنك في مسيرة التحول الرقمي، يدرك أهمية التصدي للمخاطر التقنية ذات الصلة الناشئة عن تطور الخدمات والمنصات الرقمية. وقد ساهم التزام البنك بالابتكار الرقمي في تحسين مستوى تقديم الخدمات عبر القنوات الرقمية وأتمتة العمليات وتحسين تحليلات البيانات بما يدعم اتخاذ القرارات وإعداد التقارير التنظيمية، إلا أن هذا التقدم جاء مصحوباً بتحديات جديدة، من بينها مخاطر الأطراف الخارجية، والمخاطر التقنية الناشئة، ومخاطر التقنية المالية، ومخاطر خصوصية البيانات، ومخاطر الحوسبة السحابية. ولمواجهة هذه التحديات،

يتبنى البنك نهجاً منسقاً حيث تتولى مجموعة تقنية المعلومات تنفيذ الضوابط اللازمة، بينما تشرف مجموعة إدارة المخاطر على تنفيذ أطر شاملة لإدارة المخاطر تشمل إدارة المخاطر التقنية، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، والمخاطر التشغيلية.

يضع البنك الأمن السيبراني في مقدمة أولوياته لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، ويعتمد البنك تقنيات متطورة للكشف عن الاحتيال مدعومة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب حلول متقدمة للمصادقة لضمان أمن المعاملات والحفاظ على ثقة العملاء. وفي ظل التحديات الأمنية التي تنطوي عليها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول والخدمات السحابية، تشمل استراتيجية البنك الشاملة للأمن السيبراني التقييمات المستمرة للمخاطر وتدريب الموظفين والامتثال للأنظمة واللوائح، إلى جانب الإجراءات الاستباقية للتأقلم مع التهديدات المتطورة. وتعكس هذه المبادرات مجتمعة التزام البنك الراسخ بحماية المعلومات الرقمية والحفاظ على خصوصية البيانات وضمان ثقة العملاء في بيئة مصرفية رقمية متطورة.

لم يتم

تسجيل أي خروقات جوهرية للبيانات خلال عام 2024



التحول الرقمي والابتكار

يشهد قطاع الخدمات المصرفية تحولاً جذرياً مدفوعاً بالتطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. كما تواجه البنوك التقليدية منافسة من البنوك الرقمية الجديدة (نيو-بنك)، إلى جانب التحديات الناتجة عن الأمن السيبراني والحاجة لمواكبة الأطر التنظيمية المعقدة. ويُدرك البنك ضرورة تبني التحول الرقمي والابتكار، من أجل مواكبة التغيرات التقنية المتسارعة، والتميز في خدمة العملاء، وتلبية توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتتماشى هذه الجهود مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تركز على التحول الرقمي والابتكار باعتبارهما من المحركات الرئيسية لتنويع الاقتصاد ودفع عجلة التقدم المجتمعي، بهدف تمكين المملكة من تحقيق الريادة العالمية في مجالات التقنية والتحول إلى مركز عالمي مفضل للابتكار.

تسليم المنتجات عبر القنوات الرقمية (بدون نماذج ورقية)

الإيجار التمويلي للسيارات	التمويل العقاري	التمويل الشخصي
100%	70%	37%

تبني التطورات التقنية

تمكّن البنك العربي الوطني من تقليص اعتماده بشكل كبير على المنصات الخاصة مرتفعة التكلفة، وذلك من خلال تبني منظومة ذكاء اصطناعي تتسم بالفعالية الاقتصادية وإمكانية التوسع، مما ساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم استراتيجيته في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. ووفقاً لتقرير شركة "فورستر"، من المتوقع أن يصل حجم سوق برمجيات الذكاء الاصطناعي عالمياً إلى 227 مليار دولار بحلول عام 2030، مدفوعاً بزيادة الطلب على حلول الذكاء الاصطناعي المتقدمة والقابلة للتكيف. ويتيح هذا النهج للبنك إمكانية الوصول إلى القدرات المتطورة، مع تقليل الأعباء المالية والتعاقدية وتسريع وتيرة الابتكار. ومن الناحية البيئية، يعزز هذا من العمليات الرقمية التي تتسم بالمرونة ويقلل من الطلب على البنية التحتية، وعلى مستوى الحوكمة، يعزز هذا التوجه من الشفافية ويتماشى مع الممارسات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن المرونة ووفورات التكاليف الناتجة تتيحان للبنك تقديم خدمات شاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لشريحة أوسع من العملاء.

العملاء الجدد المسجلين عبر القنوات الرقمية

86%



البطاقات الائتمانية المباعة عبر القنوات الرقمية

15%



التمويل الشخصي المباع عبر القنوات الرقمية

11%



التحول الرقمي والابتكار تتمة

تحسين تجربة العملاء عبر الابتكار

أنشأ مكتب البيانات قسم التحليلات المتقدمة للأفراد (RAAF)، مستنداً إلى مبادرة تحسين تقارير نظام المعلومات الإدارية التي تم إطلاقها في العام الماضي. ويركز القسم، الذي تم تصميمه لتعزيز قدرات البنك في مجال البيانات، على تقديم التحليلات المتقدمة ولوحات المتابعة الآلية وأدوات البيانات للحد من الاعتماد على العمليات اليدوية في نظام المعلومات الإدارية. وتوفر هذه المبادرة منصة مركزية للبيانات الشاملة للعملاء والمنتجات والقنوات المختلفة، مما يمكن فرق الخدمات المصرفية للأفراد من استخلاص رؤى قيمة من تلك البيانات والوصول إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات.

وبالتوازي مع ذلك، تم وضع رؤية شاملة لأعمال الشركات والمصرفية المؤسسية في عام 2024، إلى جانب إنشاء قسم التحليلات المتقدمة للشركات والمصرفية المؤسسية (WAAF)، ليركز على تطبيقات مختارة للبيانات في المصرفية المؤسسية.

طور مكتب البيانات أيضاً محركاً آلياً لاتفاقيات مستوى الخدمة من أجل إعداد التقارير وتحسين الأداء، وذلك بهدف إعداد التقارير عن اتفاقيات مستوى الخدمة اللازمة للفرق المختلفة، ومن بينها فرق تجربة العملاء، وإدارة الائتمان، والعمليات الائتمانية، والمخاطر الائتمانية. وقد ساهم هذا بشكل كبير في تقليل الجهد اليدوي وتحسين دقة البيانات وتمكين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، كما عزز من قدرة الفرق على الوصول إلى رؤى قابلة للتنفيذ من شأنها الارتقاء بالكفاءة التشغيلية وتعزيز رضا العملاء بدرجة كبيرة.

ساهمت هذه المبادرات في إحداث تحول جذري في طريقة استفادة البنك من البيانات، مما أدى إلى تحسين عملية اتخاذ القرار، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء.

في عام 2024، أكد البنك على التزامه بالابتكار من خلال تطوير عملياته التشغيلية بهدف تقديم تجارب مصرفية استثنائية لعملائه. وتشمل استراتيجية البنك التقييم المستمر للتقنيات المالية واتجاهات السوق لمواكبة أفضل الممارسات العالمية في مجال الابتكار والحفاظ على القدرة التنافسية في بيئة ديناميكية سريعة التغير.

يُعد التفاعل مع العملاء عبر قنوات تسويق مبتكرة أمراً ضرورياً لتحسين جودة التواصل وتعزيز ولاء العملاء، كذلك، يعمل البنك على ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع والتفكير المستقبلي بين الموظفين، الأمر الذي لا ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي فحسب، بل يساهم أيضاً في تحفيز مشاركة الموظفين من خلال تعزيز شعورهم بالانتماء والمسؤولية.

ومن أبرز مبادرات هذا العام، إطلاق أول فرع رقمي للبنك في المتأخرات تحت اسم "anb Verse"، وهو حل مصرفي رقمي متكامل يتيح للعملاء استكشاف منتجات وخدمات البنك في عالم افتراضي يجمع بين السهولة والتجربة المجزية. وقد أثبت "anb Verse" فعاليته كمكان تفاعلي ومبتكر لتعزيز الثقافة المالية، لا سيما لدى فئة الشباب، ويوفر فرع البنك في العالم الافتراضي تجارب تفاعلية غامرة للعملاء، مما يؤكد على التزام البنك بمواكبة المستقبل الرقمي، وضمان وصول العملاء إلى الخدمات بطرق جديدة ومبتكرة.

يمثل إطلاق منصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبادرة تحويلية تيسر الوصول إلى التمويل من خلال إصدار الموافقات الفورية على التسهيلات الائتمانية، وتساهم هذه المنصة في تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وترسيخ مكانة البنك كجهة رائدة في دعم تطوير الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت محافظة منتجات البنك توسعاً نوعياً لتلبية الاحتياجات المتنامية لعملائه، وكان من أبرزها إطلاق بطاقة "الفرسان" الائتمانية بالشراكة مع الخطوط السعودية، بما توفره من مزايا حصرية للمسافرين الدائمين، حيث برزت كإضافة متميزة لمجموعة البطاقات الائتمانية الرائدة، وساهمت في إثراء محفظة عروض البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وحسنت مستويات تفاعل العملاء، بما يتماشى تماماً مع أسلوب حياة المستهلكين المعاصرين.

وعلى صعيد الخدمات الموجهة للشركات الكبرى، وفي إطار تركيز البنك على تحقيق النمو المريح، أطلق البنك مشروعاً طموحاً لتطوير التمويل المؤسسي، بهدف تسهيل الإجراءات المصرفية للشركات، وتؤكد هذه المبادرة على التزام البنك بتطوير نموذج خدمة العملاء وتوسيع نطاق المنتجات، بما يعزز النمو والابتكار، ويتماشى في الوقت ذاته مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى بناء بيئة أعمال أكثر ديناميكية وحيوية.

أطلق البنك في عام 2024 فعاليات هاكاثون لتحفيز الأفكار الابتكارية وطور نظام المكافآت للمساهمة في تحقيق القيمة وتعزيز مستويات التفاعل والمشاركة. كما يحرص على تطوير وتحسين المنتجات الرقمية بشكل مستمر لتلبية احتياجات العملاء والحد من العوائق في المعاملات المالية. ومن أبرز المنتجات التي تم إطلاقها في عام 2024:

- البطاقات الرقمية مسبقة الدفع وبطاقات التجارة الإلكترونية، لتسهيل الدفع عبر الإنترنت ومعاملات الدفع بدون تلامس.
- توفير خيار لتقديم طلبات التمويل المصغر عبر الإنترنت، مما أدى إلى تسهيل الوصول إلى هذه الخدمة والارتقاء بتجربة العملاء.

وقد أدى التزام البنك بالابتكار الرقمي إلى الحصول على عدد من الجوائز المرموقة، مثل:

- جائزة أفضل تحول تقني في الخدمات المصرفية للأفراد، في حفل توزيع جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا 2024
- جائزة أفضل تنفيذ للتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية في حفل جوائز قطاع المالية في الشرق الأوسط وإفريقيا 2024
- جائزة أفضل تنفيذ للنظام المصرفي الأساسي في حفل جوائز أي بي إس أي (IBSI) العالمية للابتكار في التقنية المالية

نظرة مستقبلية

سيواصل البنك العربي الوطني في عام 2025 التزامه بتوسيع نطاق مبادرات الابتكار ودمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. كما سيستمر تركيز البنك على تعزيز فهمه لاحتياجات العملاء واستكشاف الفرص الجديدة لتحقيق الإيرادات، مع الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويساهم البنك في دعم المنظومة الاقتصادية الحيوية الشاملة من خلال تمهيد الطريق أمام تبني حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع إعطاء أولوية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال النسائية. وتعكس الإنجازات المحققة في مجال التحول الرقمي التزام البنك بتعزيز مرونته وكفاءته التشغيلية وضمان جاهزيته المستقبلية في ظل التغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي.

إدارة المخاطر

هيكل حوكمة المخاطر

يعتمد نهج البنك في إدارة المخاطر على عمليات حوكمة راسخة، ويستند إلى مبدأ المسؤولية الفردية والرقابة الجماعية، مدعوماً بنظام شامل للتقارير، مما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية بحكمة وبصيرة. وتُمارس أنشطة إدارة المخاطر بالتوازي على المستويات التالية:

المستوى الاستراتيجي: يتضمن وظائف ومهام إدارة المخاطر التي يتولاها مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة العليا، بما في ذلك توفير جميع الموارد، أي الموارد البشرية والأنظمة والدعم المطلوب لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر على مستوى البنك.

المستوى الكلي: يتضمن إدارة المخاطر ضمن مجال عمل معين أو عبر خطوط أعمال متعددة، وتشمل أنشطته عادةً ما تقوم به الإدارة الوسطى أو الوحدات المتخصصة في إدارة المخاطر.

المستوى الجزئي: يتناول الإدارة الفعلية للمخاطر في الوقت الحقيقي عند نشأتها. ويشمل الأنشطة التي يباشرها الأفراد المكلفون بحمل المخاطر نيابةً عن البنك، مثل موظفي الفروع وإدارات منح التمويل.

ويعتمد هيكل الحوكمة الخاص بإدارة المخاطر في البنك على مبدأ أن كل قطاع أعمال مسؤول عن مراقبة المخاطر المرتبطة بأنشطته، ويعزز ذلك بالدور الرقابي الذي يؤديه مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة المنبثقة عنه.

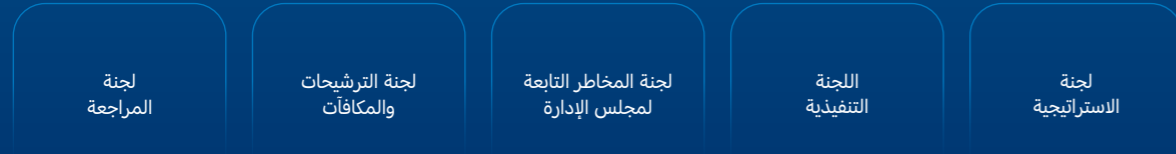
تتحمل مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية التطبيق الفعال لإطار إدارة المخاطر على مستوى البنك، بما يشمل الأنشطة والمهام الرئيسية التالية:

- صياغة السياسات الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر، بما يتوافق مع سياسة إدارة المخاطر، ومستوى تقبل المخاطر، والضوابط التنظيمية.
- مراجعة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، وغيرها من المخاطر (مثل استمرارية الأعمال، والاحتيايل، والمخاطر التقنية)، إلى جانب تطبيق متطلبات بازل والبنك المركزي السعودي المتعلقة بكفاية رأس المال.

تضطلع مجموعة إدارة المخاطر بدور محوري في رصد ومراقبة المخاطر المصاحبة لكافة الأنشطة الجوهرية للبنك، ويتمثل دورها، كجهة مسؤولة عن أنشطة إدارة المخاطر، في وضع معايير لأنشطة المخاطر، وكشريك استراتيجي، في تقديم المشورة لوحدات الأعمال والدعم، بشأن أفضل الطرق لتحديد المخاطر والتعرف عليها.

يعتمد هيكل الحوكمة لإدارة المخاطر في البنك على نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" كما هو موضح أدناه:

مجلس الإدارة



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي



إدارة المخاطر تتمة

مخاطر استمرارية الأعمال

يؤكد البنك التزامه بضمان استمرارية عملياته وتوفّر خدماته لجميع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك العملاء والمساهمين والجهات التنظيمية. وتتمثل مهمة إدارة استمرارية الأعمال في ضمان قدرة البنك على الصمود خلال الأزمات، من خلال استعادة الخدمات الحيوية بأسرع وقت ممكن، وذلك عبر نظام متكامل لاستمرارية الأعمال يتوافق مع الأطر التنظيمية والمعايير الدولية، ويتم تطويره بشكل مستمر بناءً على نتائج التقييمات الدورية للمخاطر.

يعتمد البنك دورة التحسين المستمر (PDCA) (التخطيط - التنفيذ - التحقق - التصحيح) لضمان رفع كفاءة ممارسات استمرارية الأعمال، وعلى صعيد الامتثال التنظيمي، يلتزم البنك بإطار إدارة استمرارية الأعمال الصادر عن البنك المركزي السعودي، ويحمل شهادتي الاعتماد الدوليتين ISO 22301 و ISO 22361.

تجتمع لجنة استمرارية الأعمال، التي تضم نخبة من القيادات التنفيذية، بشكل ربع سنوي، وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة. وتسترشد اللجنة، إلى جانب برنامج إدارة استمرارية الأعمال الشامل، بعدد من السياسات الرئيسية، من ضمنها سياسة استمرارية الأعمال، ووثيقة نظام إدارة استمرارية الأعمال، ودليل إدارة الأزمات. ويمكن أيضاً تصعيد مخاطر استمرارية الأعمال إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بحسب الحاجة.

التصنيف	المخاطر	الأسباب المحتملة	استراتيجيات التخفيف
1	عطل تقني	هجمات سيبرانية، أخطال في الأجهزة	إنشاء مركز استعادة بيانات بتكوينات متطابقة ووسائل حماية قوية للبيانات، مع ضرورة إجراء اختبارات دورية وتحديث لخطط التعافي من الكوارث.
2	فقدان مكان العمل	الكوارث الطبيعية، انقطاع المرافق	تخصيص مواقع بديلة للعمل، وتحديث خطط الطوارئ بمرونة، مع توفير خيارات العمل عن بُعد عند الحاجة.
3	نقص القوى العاملة	الأوبئة، التهديدات الأمنية	تطبيق آليات التدريب المتبادل وترتيبات العمل المرنة للحد من تأثير الانقطاعات على العمليات.
4	فشل الموردين الرئيسيين في تقديم الخدمات		تقييم جاهزية الموردين في إدارة استمرارية الأعمال، وتضمين متطلبات الاستمرارية ضمن العقود المبرمة.
5	فقدان سجلات حيوية		الاحتفاظ بسجلات محدثة باستخدام آليات نسخ احتياطي آمنة.

في عام 2024، حصل البنك العربي الوطني على جائزة "أفضل فريق استمرارية الأعمال" من معهد التعافي من الكوارث (DRI) خلال حفل أقيم في مدينة نيو أورلينز. وفي إطار تعزيز فعالية إدارة استمرارية الأعمال، نفذ البنك تمريناً ميدانياً لمدة أسبوع من موقع بديل، كما أنشأ مرفقاً جديداً لحفظ البيانات مزوداً بخاصية النسخ المتزامن للبيانات في الوقت الفعلي.



إدارة مكافحة الاحتيال

تخضع إدارة مكافحة الاحتيال ("CFD") لإشراف رئيس الإدارة، وتتبع الرئيس التنفيذي للمخاطر. وتُعنى هذه الإدارة بالإشراف على العمليات اليومية الرامية إلى منع الأنشطة الاحتيالية وكشفها ومعالجتها. وتتألف من ثلاثة أقسام رئيسية:

- قسم التحقيقات والدعم.
- قسم مخاطر ومعلومات الاحتيال.
- قسم منع الاحتيال.

وتخضع الإدارة لحوكمة عدد من اللجان، تشمل:

- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تُرفع إليها تقارير دورية بشأن الإنجازات الاستراتيجية والحوادث المؤثرة على مستوى تقبل المخاطر.
- اللجان على مستوى الإدارة (برئاسة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب).
- اللجنة الإشرافية لمكافحة الاحتيال، المعنية برصد اتجاهات الاحتيال والخسائر والمبادرات التحسينية، من خلال مراجعات دورية لضمان جاهزية المستمرة ومواكبة التهديدات الناشئة:
- لجنة الحوكمة المعنية بمكافحة الاحتيال، والمسؤولة عن الإشراف على الامتثال التنظيمي، والحوادث الاحتيالية ذات الأثر الكبير، وتطوير الاستراتيجية، وغيرها من متطلبات الحوكمة الأخرى المتعلقة بمكافحة الاحتيال، مما يعزز من فاعلية البنك الشاملة في الوقاية من مكافحة الاحتيال واكتشافه.

تُعد إدارة مكافحة الاحتيال مركز التميز في إدارة مخاطر الاحتيال لدى البنك، وتشمل مسؤولياتها - دون حصر - ما يلي:

- إعداد برنامج متكامل لمكافحة الاحتيال قائم على تقييم المخاطر، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي السعودي، ويشمل الجوانب المتعلقة بالحوكمة والموارد البشرية والإجراءات والبيانات والتقنيات، بما في ذلك الأنظمة الكفيلة بمنع حوادث الاحتيال وكشفها ومعالجتها، وذلك بالتنسيق بين إدارة مكافحة الاحتيال وإدارتي أمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد ضوابط مكافحة الاحتيال وتنفيذها ومتابعتها على مستوى البنك بأكمله، بالإضافة إلى الإشراف على مدى الامتثال لسياسات ومعايير الإجراءات المعنية بمكافحة الاحتيال ومؤشرات المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاحتيال، بما يتوافق مع استراتيجية مكافحة الاحتيال.
- إجراء تقييم متعمق لمخاطر الاحتيال على مستوى البنك، بما يدعم تحديد مستوى تقبل المخاطر في البنك مع تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا فيما يتعلق بنتائج تقييم مخاطر الاحتيال، وأنواع الاحتيال المحددة.
- مراقبة أداء مقاييس مستوى تقبل المخاطر مقارنة بالحدود والعتبات المحددة، إلى جانب خسائر الاحتيال التشغيلية وذات الصلة بالعملاء، والاستعانة بشكل نشط بفريق إدارة أزمات في حال تجاوز تلك الحدود لما له من أثر مباشر على العملاء.

- إجراء تحقيقات تفصيلية وشاملة في حالات الاحتيال، تتضمن: تحليل الأسباب الجذرية لحوادث الاحتيال وتوثيق الإجراءات التصحيحية عند استلام تقارير تتعلق بأي حادث احتيال داخلي أو خارجي، أو انتهاك لسياسة مكافحة الاحتيال، مع رفع التقارير لمجلس الإدارة أو لجنة حوكمة مكافحة الاحتيال عند الحاجة. وحرصاً على الشفافية، يتم التحقيق في حالات الاحتيال الداخلي المؤكدة أو المشتبه بها من قبل موظفين ذوي مستوى إداري مناسب ومن غير المعنيين مباشرة لضمان الاستقلالية.
- ضمان بقاء أنظمة وضوابط مكافحة الاحتيال فعالة ومواكبة للتهديدات المتغيرة التي يتم رصدها من خلال عمليات وأنشطة مراقبة المعلومات ومكافحة الاحتيال، ويشمل ذلك التقييم الدوري لاحتياجات موظفي الإدارة استناداً إلى التغيرات الجوهرية في طبيعة الأعمال والعمليات وبيئة الاحتيال، ووفقاً لمخرجات تقييم مخاطر الاحتيال.
- إعداد وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية متخصصة بالتعاون مع الإدارات المعنية مثل التسويق، والامتثال، والشؤون القانونية، والموارد البشرية، والمشتريات، وغيرهم، مع توفير تدريب دوري وموجه لتعزيز كفاءة الموظفين والمحافظة عليها.
- تقديم المشورة الفنية المتخصصة بشكل دوري حول الاتجاهات الحديثة في الاحتيال والبيئة الاحتيالية المتغيرة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالموظفين المعنيين بمكافحة الاحتيال، كما حدتها إدارة الموارد البشرية.
- إخطار البنك المركزي السعودي بأي أنماط احتيالية جديدة أو حوادث احتيال جسيمة، وفق متطلبات الإشعارات الرقابية المعتمدة.

خلال عام 2023م، استثمر البنك في تعزيز أنظمة رصد الاحتيال ومراقبتها ومنعها، من خلال تطبيق حلول تقنية متقدمة ساهمت في تقليص المعاملات الاحتيالية الناتجة عن أساليب الهندسة الاجتماعية غير المصرح بها عبر القنوات الرقمية للبنك بنسبة 97% في عام 2024، لتصل إلى صفر بحلول عام 2025 (وفق إحصائيات الربع الأول من 2025).

علاوة على ذلك، بفضل التقييمات المستمرة وتفعيل ضوابط التكيّف مع سلوكيات العملاء، تراجعت المعاملات الاحتيالية الناتجة عن الهندسة الاجتماعية باستخدام بطاقات العملاء الرقمية بنسبة 99% خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2024. ويُقدّم البنك تعويضاً كاملاً بنسبة 100% للعملاء عن جميع المعاملات الإلكترونية غير الآمنة التي يتم الإبلاغ عنها، في حين يواصل مراقبة المعاملات الإلكترونية الآمنة باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية (سلوكية)، (دون الاعتماد فقط على عناصر الحماية التقليدية مثل المواقع الآمنة وكلمة المرور لمرّة واحدة (OTP) التي يتلقاها العملاء)، وذلك لضمان أعلى مستويات الأمان ورضا العملاء.

يحرص البنك على نشر التوعية بمخاطر الاحتيال عبر أربعة مستويات رئيسية: توعية الموظفين، والعملاء، والأطراف الخارجية، وعامة الناس. وخلال عام 2024، نظّم البنك عدداً من الجلسات التوعوية العامة استهدفت المديرية العامة للجوازات، ووزارة الداخلية، وموظفي أرامكو المتقاعدين، وإمارة منطقة الرياض، ودار التربية الاجتماعية للبنات، ودار الحضارة

إدارة المخاطر تنمة

الاجتماعية، حيث جرى استعراض أبرز أساليب الاحتيال المتطورة، ومناقشة دراسات حالة حقيقية، والتعريف بالمؤشرات التحذيرية للاحتيال. كما كان البنك أول جهة مصرفية سعودية تُشارك في تقديم بودكاست توعوي مخصص لمكافحة الاحتيال.

مخاطر الأمن السيبراني

يُعد الأمن السيبراني في البنك العربي الوطني ركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة واستراتيجية إدارة المخاطر. ومع التنامي المتسارع لحجم التهديدات السيبرانية وتعقيدها، يظل تركيزنا منصباً على المراقبة المستمرة للتهديدات، والحد من مستويات التعرض للمخاطر، وضمان سرية البيانات وسلامتها وتوافرها عبر مختلف القنوات الرقمية.

ويعتمد قسم الأمن السيبراني نهجاً استباقياً يستند إلى التحليل المعلوماتي، مستفيداً من قدرات متقدمة في المراقبة وتحليلات التهديدات وتقييمات المخاطر لرصد نقاط الضعف والثغرات ومعالجتها قبل تصاعدها. وترتكز جهودنا على نموذج حوكمة واضح، تحت إشراف اللجنة التوجيهية المعنية بالأمن السيبراني التي تتبع مباشرةً للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتشمل العناصر الرئيسية لبرنامج الأمن السيبراني في البنك ما يلي:

- الرصد الفوري للتهديدات السيبرانية وكشفها على مستوى الأنظمة والشبكات.
- إجراء اختبارات وتحقيقات أمنية مستمرة لضمان الكفاءة والفاعلية.
- إجراء تقييمات دورية للمخاطر لتحديد مواطن الضعف الحرجة.
- إجراء تقييمات دقيقة لمستوى الأمن السيبراني لدى الأطراف الخارجية.
- الالتزام المستمر بالأطر التنظيمية، مثل الدليل التنظيمي لأمن المعلومات في القطاع المالي الصادر عن البنك المركزي السعودي، ومعايير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ومعياري ISO 27001، ومعياري أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع، وبرنامج أمان عملاء سويفت (SWIFT CSP)، وإرشادات هيئة السوق المالية.
- وجود آليات تصعيد واضحة وبروتوكولات اتخاذ القرار للتعامل مع الحوادث السيبرانية.

ولا يُنظر إلى الأمن السيبراني في البنك بوصفه وظيفة تقنية فحسب، بل يُعد مجالاً استراتيجياً يركز على إدارة المخاطر. وترسيخ الثقة الرقمية، وتعزيز الامتثال التنظيمي، وضمان حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في ظل بيئة رقمية دائمة التغير.

مخاطر السوق

تعمل إدارة مخاطر السوق والسيولة في البنك العربي الوطني كوظيفة رقابية مستقلة ضمن مجموعة إدارة المخاطر. وتهدف بشكل رئيسي إلى بناء إطار عمل متين يركّز على تحديد مخاطر السوق والسيولة وقياسها ومراقبتها والتخفيف منها، بما يضمن الاستقرار المالي للبنك على المدى الطويل.

تشير مخاطر السوق إلى التأثيرات السلبية المحتملة على المراكز المالية للبنك داخل الميزانية أو خارجها نتيجة تقلبات المتغيرات السوقية، مثل أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، أو أسعار السلع.

أما مخاطر السيولة، فهي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة، وقد تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفجوات الزمنية بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات، أو السحب المفاجئ للتمويل، أو الاضطرابات في أسواق التمويل.

وخلال عام 2024، عمل البنك على تعزيز أطر إدارة المخاطر من خلال تطوير أدوات مراقبة السيولة، وتحسين منهجيات تقييم مخاطر السوق، وتحديث استراتيجياته الديناميكية بما يتماشى مع التغيرات المتسارعة في بيئة أسعار الفائدة. كما عزز البنك التنسيق بين قطاعات الأعمال المختلفة لرفع مستوى القدرة على رصد المخاطر الناشئة مبكراً، مع الحفاظ على الجاهزية لمواجهة تقلبات السوق.

ويتبع البنك نهجاً شاملاً في إدارة مخاطر السوق والسيولة من خلال إطار سياسات متكامل يتماشى مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد ويرتبط بالتزاماته تجاه المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتُسهم ممارسات الحوكمة القوية، والشفافية في مراقبة المخاطر والإفصاح عنها، والتواصل

الاستباقي مع أصحاب المصلحة، في تعزيز قدرة البنك على مواجهة الصدمات الخارجية، وحماية أصوله وأصول عملائه، ودعم النمو المستدام، والمساهمة في استقرار النظام المالي على المدى الطويل.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر التي قد تحدث بسبب خسائر ناتجة عن عدم كفاية أو فشل الضوابط الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. وهي تشمل المخاطر القانونية لكنها لا تشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الإضرار بالسمعة. تهدف إدارة المخاطر التشغيلية إلى دعم رؤية البنك من خلال عمليات تشغيلية فعّالة وذات كفاءة.

تُعدّ المخاطر التشغيلية متأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة المصرفية، وتشكل إدارة هذه المخاطر بشكل فعّال انعكاساً لكفاءة الإدارة العليا في إدارة محفظتها من المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة. تشمل إدارة المخاطر التشغيلية تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها وتقييمها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك تطبيق ضوابط داخلية كافية وفعّالة للسيطرة عليها أو الحد منها. وتُسهم إدارة المخاطر التشغيلية في دعم وحدات الأعمال والدعم في عملية تحديد هذه المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها وإدارتها، وذلك من خلال دليل إجراءات شامل وفعّال أعد خصيصاً لهذا الغرض.

ووضع البنك هيكل حوكمة يدعم الإشراف على المخاطر التشغيلية عبر مختلف قطاعات الأعمال ووحدات الدعم، ويتضمن هذا الإطار الرقابي إشراف لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومتابعة الإدارة العليا من خلال لجنة المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى المراقبة المستقلة والإبلاغ عن المخاطر التي يضطلع بها قسم المخاطر التشغيلية. وتُعرض على لجنة المخاطر التشغيلية تقارير دورية تتعلق بالبيئة العامة للمخاطر التشغيلية وأبرز الحوادث التي أسفرت عن خسائر تشغيلية، كما تُرفع تقارير مراجعة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي.

يحرص البنك على الالتزام بالأطر التنظيمية الصادرة عن لجنة بازل والبنك المركزي السعودي فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية.

مخاطر التقنية

تهدف إدارة مخاطر التقنية في البنك العربي الوطني إلى حماية أنظمة التقنية بالبنك وبنية التحتية من المخاطر المحتملة. وتشمل أبرز هذه المخاطر تعطل الأنظمة، وفشل الأجهزة، وسوء التكوينات الفنية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بتبني التقنيات الناشئة الحديثة. وتخضع إدارة مخاطر التقنية لإشراف عدد من اللجان المعنية بحوكمة المخاطر، بما يضمن المساءلة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

لضمان مراقبة فعّالة لتلك المخاطر وإدارتها، وضع البنك مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تُحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح ضمن إطار إدارة مخاطر التقنية.

يعتمد البنك آلية إشراف منظمة تضمن الإبلاغ في الوقت المناسب وتحقيق مستويات عالية من المساءلة. ويضطلع رئيس إدارة مخاطر التقنية بدور محوري ضمن هذا الهيكل التنظيمي، حيث يتبع رئيس إدارة المخاطر التشغيلية، والذي يتبع بدوره مباشرة للرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر، بما يضمن إدارة فعّالة لمخاطر التقنية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.



06

الملاحق

92

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

96

الاختصارات



فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

بيان الاستخدام
أفصح البنك العربي الوطني عن المعلومات الواردة في فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير هذا للفترة الممتدة من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 بالرجوع إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

معايير GRI 1 المستخدم
GRI 1: الأسس 2021

معايير GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021	1-2 التفاصيل التنظيمية للمؤسسة	الصفحات 6-10 (عن البنك)
	2-2 الكيانات المدرجة في تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسة	الصفحات 8-9 (الامتداد الجغرافي)
	3-2 فترة إعداد التقارير ووتيرتها ونقاط الاتصال	الصفحة 4 (نبذة عن التقرير)
	4-2 إعادة صياغة المعلومات المُفصح عنها سابقاً	يُعدّ هذا أول تقرير استدامة يصدره البنك العربي الوطني. وعليه، لا توجد إعادة صياغة لمعلومات سبق الإفصاح عنها.
	5-2 التحقق الخارجي المستقل	لم يخضع هذا التقرير للتحقق الخارجي المستقل
	6-2 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات الأعمال الأخرى	الصفحات 6-10 (عن البنك)
	7-2 الموظفون	الصفحات 61-65 (موظفونا)
	9-2 هيكل الحوكمة ونكوتها	الصفحات 20-21 (الحوكمة والقيادة) الصفحات 75-77 (حوكمة الشركات)
	10-2 ترشيح واختيار أعضاء أعلى هيئة حوكمة	الصفحات 75-76 (مجلس الإدارة)
	11-2 رئيس أعلى هيئة حوكمة	الصفحة 75 (مجلس الإدارة)
12-2 دور أعلى هيئة حوكمة في الإشراف على إدارة التأثيرات	الصفحات 20-21 (الحوكمة والقيادة) الصفحة 76 (الهيكل التنظيمي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية)	
13-2 تفويض المسؤولية عن إدارة التأثيرات	الصفحات 20-21 (الحوكمة والقيادة) الصفحة 76 (الهيكل التنظيمي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية)	
14-2 دور أعلى هيئة حوكمة في إعداد تقارير الاستدامة	الصفحات 20-21 (الحوكمة والقيادة) الصفحة 76 (الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)	
15-2 تضارب المصالح	الصفحة 65 (حقوق الإنسان وسلوكيات العمل الأخلاقية ومكافحة الاحتيال) الصفحة 77 (نظام الرقابة الداخلية)	
16-2 الإبلاغ عن المخاوف الحرجة	الصفحة 87 (إدارة مكافحة الاحتيال)	
17-2 المعرفة الجماعية لأعلى هيئة حوكمة	الصفحات 20-21 (الحوكمة والقيادة)	
19-2 سياسات المكافآت	الصفحات 124 - 127 (التقرير السنوي 2024 < مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة وكبار التنفيذيين)	
20-2 عملية تحديد المكافآت	الصفحات 124 - 127 (التقرير السنوي 2024 < مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة وكبار التنفيذيين)	

معايير GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير	
GRI 2	22-2 البيان حول استراتيجية التنمية المستدامة	الصفحات 22-25 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)	
	23-2 التزامات السياسات	الصفحات 42-47 (التوافق مع المعايير الوطنية) الصفحات 26-31 (التمويل المستدام)	
	24-2 دمج التزامات السياسات	الصفحات 42-47 (التوافق مع المعايير الوطنية) الصفحات 26-31 (التمويل المستدام)	
	25-2 العمليات الرامية إلى معالجة التأثيرات السلبية	الصفحة 36 (موظفونا)	
	26-2 آليات طلب المشورة والإبلاغ عن المخاوف	الصفحة 36 (موظفونا) الصفحة 65 (موظفونا)	
	27-2 الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية	الصفحة 79 (الامتثال التنظيمي)	
	29-2 النهج المتبع في مشاركة أصحاب المصلحة	الصفحات 34-40 (مشاركة أصحاب المصلحة)	
	GRI 3: القضايا المادية 2021	1-3 العملية المتبعة لتحديد القضايا المادية	الصفحات 32-33 (الأهمية المادية)
		2-3 قائمة القضايا المادية	الصفحة 33 (الأهمية المادية)
		3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 44-45 (اقتصاد مزدهر) الصفحة 23 (الركائز والممكنات لتحقيق طموحاتنا في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) الصفحة 63 (رفاهية الموظفين)
GRI 201: الأداء الاقتصادي 2016	1-201 القيمة الاقتصادية المباشرة والموزعة	الصفحات 44-45 (اقتصاد مزدهر)	
	2-201 الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى الناجمة عن التغير المناخي	الصفحة 23 (الركائز والممكنات لتحقيق طموحاتنا في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) الصفحة 63 (رفاهية الموظفين)	
	3-201 التزامات خطط المزايا المحددة وخطط التقاعد الأخرى	الصفحة 63 (رفاهية الموظفين)	
GRI 202: التواجد في السوق 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 8-9 (الامتداد الجغرافي)	
	GRI 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 26-31 (التمويل المستدام) الصفحة 43 (مجتمع حيوي) الصفحات 46-47 (وطن طموح) الصفحات 66-71 (مجتمعنا)
		1-203 استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة	الصفحات 26-31 (التمويل المستدام) الصفحات 44-45 (اقتصاد مزدهر)
GRI 204: ممارسات الشراء 2016	2-203 التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة المادية	الصفحات 26-31 (التمويل المستدام) الصفحة 43 (مجتمع حيوي) الصفحات 46-47 (وطن طموح) الصفحات 66-71 (مجتمعنا)	
	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 38 (موردونا/شركاؤنا)	

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير تتمة

مقياس GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
رفاهية الموظفين		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 61-63 (موظفونا)
GRI 401 التوظيف 2016	1-401 تعيين الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين	الصفحتان 61 و63 (موظفونا)
	2-401 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدم للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي	الصفحة 63 (رفاهية الموظفين)
	3-401 إجازة رعاية المولود	الصفحة 63 (موظفونا)
استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 64 (التدريب والتطوير)
GRI 404 التدريب والتعليم 2016	1-404 متوسط ساعات التدريب سنوياً لكل موظف	الصفحة 64 (التدريب والتطوير)
	2-404 برامج رفع مهارات الموظفين وبرامج المساعدة في الانتقال الوظيفي	الصفحة 64 (التدريب والتطوير)
التنوع ونكافؤ الفرص		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 65 (التنوع ونكافؤ الفرص) الصفحات 75-76 (مجلس الإدارة)
GRI 405 التنوع ونكافؤ الفرص 2016	1-405 تنوع هيئات الحوكمة والموظفين	الصفحة 65 (التنوع ونكافؤ الفرص) الصفحات 75-76 (مجلس الإدارة)
المشاركة المجتمعية		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 39 (مجتمعنا) الصفحات 66-71 (مجتمعنا)
GRI 413 المجتمعات المحلية 2016	1-413 العمليات التي تتضمن مشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	الصفحات 66-71 (مجتمعنا)
خصوصية البيانات وأمنها		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 80 (خصوصية البيانات والأمن السيبراني)
GRI 418 خصوصية العملاء 2016	1-418 الشكاوى الموثقة بشأن انتهاكات خصوصية العملاء وفقدان بيانات العملاء	الصفحة 80 (خصوصية البيانات والأمن السيبراني)

مقياس GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 205 مكافحة الفساد 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 87 (إدارة مكافحة الاحتيال) الصفحة 65 (حقوق الإنسان وسلوكيات العمل الأخلاقية ومكافحة الاحتيال)
	2-205 التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	الصفحة 65 (حقوق الإنسان وسلوكيات العمل الأخلاقية ومكافحة الاحتيال) الصفحة 87 (إدارة مكافحة الاحتيال)
استخدام الطاقة وكفاءتها		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 54 (تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة)
GRI 302 الطاقة 2016	1-302 استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	الصفحة 54 (تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة)
	4-302 خفض استهلاك الطاقة	الصفحة 54 (تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة)
ترشيد استهلاك المياه		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 56-57 (ترشيد استهلاك المياه)
GRI 303 المياه والصرف الصحي 2018	1-303 التعامل مع المياه باعتبارها مورداً مشتركاً	الصفحات 56-57 (ترشيد استهلاك المياه)
	2-303 إدارة التأثيرات المتعلقة بتصريف المياه	الصفحات 56-57 (ترشيد استهلاك المياه)
	3-303 سحب المياه	الصفحات 56-57 (ترشيد استهلاك المياه)
	5-303 استهلاك المياه	الصفحات 56-57 (ترشيد استهلاك المياه)
استراتيجية المناخ		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 51-54 (استراتيجية المناخ وتغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة)
GRI 305 الانبعاثات 2016	2-305 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير المباشرة للطاقة (النطاق 2)	الصفحة 54 (تغير المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة)
	3-305 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير المباشرة الأخرى (النطاق 3)	الصفحة 51 (استراتيجية المناخ)
	4-305 كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	الصفحات 51-53 (استراتيجية المناخ)
	5-305 خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	الصفحات 51-53 (استراتيجية المناخ)
إدارة النفايات		
GRI 3 القضايا المادية 2021	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 55 (إدارة النفايات)
GRI 306 النفايات 2020	1-306 توليد النفايات والتأثيرات المادية المرتبطة بالنفايات	الصفحة 55 (إدارة النفايات)
	2-306 إدارة التأثيرات المادية المرتبطة بالنفايات	الصفحة 55 (إدارة النفايات)
	3-306 النفايات الفوئدة	الصفحة 55 (إدارة النفايات)
	5-306 النفايات الموجهة للتخلص منها	الصفحة 55 (إدارة النفايات)

الاختصارات

:GRI	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
:PCAF	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
:SFF	إطار التمويل المستدام
:SMEs	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
:UN SDGs	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
:SAMA	البنك المركزي السعودي
:REDF	صندوق التنمية العقارية (المملكة العربية السعودية)
:CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
:FHNW	النساء ذوات الملاءة المالية العالية
:NDMO	مكتب إدارة البيانات الوطنية (المملكة العربية السعودية)
:AI	الذكاء الاصطناعي
:IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
:TCFD	فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
:SASB	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
النطاق الأول:	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشرة من مصادر مملوكة أو خاضعة للرقابة
النطاق الثاني:	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير المباشرة الناتجة عن توليد الكهرباء والبخار والتدفئة والتبريد المشتراة
النطاق الثالث:	جميع الانبعاثات غير المباشرة الأخرى الناتجة عن سلسلة القيمة للشركة
:NREP	البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (المملكة العربية السعودية)
:SGI	مبادرة السعودية الخضراء
:CO ₂ e	مكافئ ثاني أكسيد الكربون
:CO ₂ /RPK	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر إيرادي للمسافر
:SAF	وقود الطيران المستدام

anb.com.sa